

التأمين ضد الأخطار التكنولوجية

دكتور محمد شكري سرور

أستاذ القانون المدني

كلية الحقوق - جامعة القاهرة

١٩٨٧

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

١١ شارع جرارد صني - القاهرة

ص ١٣٠ - ١٣٣ ٧٦٠٥٢٣ - ٧٦٠١٦٧

التأمين ضد الأخطار التكنولوجية

دكتور محمد شكرى سرور
أستاذ القانون المدنى
بكلية الحقوق، جامعة القاهرة

١٩٨٧

ملقم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
١١ شارع مراد صنى - القاهرة
ص ١٣٠ - ٧٦٠٥٢٣ - ٧٥٠١٦٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

تعيش البشرية في الوقت الحاضر ما يعرف بعصر التكنولوجيا . تلك حقيقة لا شك فيها . فالتقدم العلمي والفنى يكشف في كل يوم عن أساليب صناعية جديدة ، ومنتجات صناعية جديدة . وأصبح تقسيم العالم اليوم الى دول متقدمة ، وأخرى متخلفة ، أو ما تسمى أحيانا ـ وعلى سبيل المجاملة ـ بالدولة النامية ، يعتمد ـ بالدرجة الأولى ـ على مستوى التقدم التكنولوجى الذى بلغته هذه الدول . فالتكنولوجيا هى ـ باختصار ـ سمة الدول « الرائدة »^(١) ذات الاقتصاديات « العملاقة »^(٢) . حتى أن الدراسات التى أعدت حول أسباب النمو الاقتصادى لبلد ، عملاق اقتصاديا ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، قد أظهرت أن التقدم العلمى والفنى ، يمثل ثلث عوامل هذا النمو^(٣) .

بل أن التكنولوجيا ـ فضلا عن وقوفها وراء الأساليب الجديدة للإنتاج ، والمنتجات الجديدة ـ أصبحت هى نفسها اليوم منتجا يباع ويشترى ، ويمثل جانبا هاما من التجارة الخارجية للبلدان المتقدمة ، تتزايد أهميته يوما بعد يوم . فالعالم الآن يعرف ما يقال له عقد الـ Know-how^(٤) أو الـ Savoir-faire ، أى « المعرفة الفنية » . وهو ـ فى تعريفه

(١) (٢) انظر :

Bubout (H) : L'assurance des risque technologiques. Thèse Paris 1977 p. 6

(٣) اشارة لذلك ، ديبو الموضوع السابق ، نقلا عن DENISON (E) فى مؤلفه بعنوان : « مصادر البناء الاقتصادى فى الولايات المتحدة » ، طبعة ١٩٦٢ ،

(٤) راجع فى هذا العقد :

DEMIN (P) : Le contrat de know-how. -Bruxelles 1988 ; MAGNIN (F) : Know-how et propriété Industrielle. Paris 1974.

المبسط (٥) - انتفاق ، يلتزم بموجبه شخص طبيعى أو اعتبارى ، بأن يمكن المتعاقد الآخر من الانتفاع ، خلال مدة معينة ، ومقابل مبلغ معين ، ببعض الأسرار الفنية التى يملكها (٦) .

لكن ما تقدم لا ينفى أن للتقدم التكنولوجى مخاطره الجسيمة ، التى كثيرا ما تترك انطبعا سينا لدى الشعوب ، بالنظر الى الأضرار الهائلة التى يمكن أن تتجم عنه . فليس بعيدا مثلا ما أبداه الرأى العام فى مصر من انزعاج ، حين اتجه التفكير يوما ، الى السماح لبعض الدول بتخزين نفاياتها الذرية فى صحرائنا . كذلك ظل الجدل يثور من وقت لآخر حول ما يتعلق بمشروع إنشاء مفاعلات نووية غرب الاسكندرية . وحين وقع حادث المفاعل النووى فى تشيرنوبيل ، بالقرب من مدينة كييف فى جمهورية أوكرانيا السوفيتية ، فى ٢٦ أبريل من هذا العام ، أثار وقوعه الهلع والرعب فى نفوس العالم أجمع ، ومنه نحن المصريون . وأصبحت أقدار الشعوب كما لو كانت معلقة على اتجاه الرياح التى تدفع السحب الملوثة الناشئة عنه . ولم يمض على هذا الحادث كبير وقت ، حتى فزع أولياء أمور طلاب جامعة القاهرة ، لدى سماع نبأ الحادث المؤسف الذى وقع بالقرب من مقر لجان أعمال امتحانات أبنائهم ، واحتمالات تسرب اشعاعى ناتج عنه . وما صاحب اعلان هذا الحادث من تكهنات باقتعادات ، للأثار المحتملة ، المنظورة وغير المنظورة الخ هذه الأمثلة (٧) .

(٥) راجع : فى الصور التى يمكن أن تأخذها عقود نقل التكنولوجيا ، التى تجد محلها فى هذه المزرعة الفنية : د. سميحة القليوبى : الالتزام بالضمان فى عقود نقل التكنولوجيا . محاضرة أقيمت بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ضمن موسمه الثقافى لعام ١٩٨٦ ، منسوخة على الآلة الكاتبة ، ص ٢١ وما بعدها .
(٦) أو - وفقا لتعبير ديبيان فى مؤلفه سابق الإشارة :

(Certaines formules et procédés secrets).

(٧) وقد عقدت بجامعة القاهرة فى ٢٤ نوفمبر من العام الماضى ، ندوة دولية حول الوثائق من بعض مخاطر التطور التكنولوجى ، وهو خطر الإشعاع (أو التلوث الإشعاعى) ، نظمتها كلية العلوم والجمعية الملكية البريطانية . ومن بين ما أوصت به هذه الندوة ، ضرورة اعداد الدراسات اللازمة لتطوير لوائح القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالإشعاعات ، لمسايرة التطورات الحديثة فى كافة المجالات .
انظر : جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٥ ، ص ٨ .
كذلك ترقب على حادث تشيرنوبيل سابق الإشارة ، تجسيد المشروعات النووية التى كان مزمعا تنفيذها غرب الاسكندرية .

لكن هذه المخاطر ، على ضخامتها ، ما كانت لتثنى ، وما أثنت ، الدول الطموحة ، عن المضي قدما في طريق التقدم التكنولوجي . وبات التحدى المطروح ، هو التغلب على مخاطر التكنولوجيا ، بتكنولوجيا أو تقدم علمي أكثر تطورا . فإذا ما كان ذلك ، أصبح التساؤل واردا حول ما اذا كان يتصور أن يكون للتأمين مكان في هذا التحدى ؟

ان التأمين — خاصة بأنظمته التقليدية المعروفة — قد يبدو ، للوهلة الأولى ، وسيلة عاجزة عن مواجهة هذه المخاطر الحديثة ، فابحة الآثار أو النتائج . لكن مثل هذه النظرة تكون قاصرة في الحقيقة . فالتأمين — خاصة اذا ما تطورت أنظمتها « وأحسن استخداما »^(٨) — يمكن أن يلعب دورا هاما في هذا الشأن . صحيح أنه لن يلغى هذه المخاطر ، لكنه بما يقدمه من ترصية مالية لا بأس بها عندما تقع الكارثة ، يمكن المشروعات الصناعية ، المصدر الأساسي للمخاطر التكنولوجية ، من مواصلة نشاطها ريثما يتم اكتشاف أساليب عامية جديدة للصلولة دون هذه الأخطار أو التقليل منها . وبذلك نفسه ، يكون التأمين عاملا هاما في التشجيع على الابتكار والبحث العلمي^(٩) .

لكن التأمين ضد هذا النوع من الأخطار ، ليس — مع ذلك — مشكلة سهلة^(١٠) . وقد يكون للمؤمن الحق أن يأخذه بمنتهى الحذر . فالأخطار التكنولوجية لا تستجيب للأسس الفنية للتأمين المتعارف عليها . ويصعب بشأنها وضع حساب دقيق لاحتمالاتها . هذا — وبالأخص — الى جانب غداة الكوارث التي يمكن أن تنجم عنها . بما يجعل من المجازفة بتغطيتها ، أن جاز هذا التعبير^(١١) ، خطرا على شركات التأمين ، قد لا تقلق منه أنظمة التأمين

DEBOUT P. 8.

(٨)

(٩) وفي هذا المعنى يقول ديوب ، ان التأمين « يشجع على التقدم الفني ، عندما يتكفل بنتائج المخاطر الناجمة عن هذا التقدم » . ص ٩ .

(١٠) بل انه يشكل في نظر البعض ، نوعا من « التحدى » الذي يواجهه المؤمنون ، من حيث ما يستدعيه ، منهم ، من ايجاد الحلول الجديدة . راجع : MEYER (E) : La couverture des "grands risques. (Rapport), R.G.A.T. 1970. P. 252.

الاقتراعى co-assurance أو أنظمة اعادة التأمين ré-assurance
الا بشكل متواضع جدا ، عندما لا تكون سوق التأمين بالاتساع الكافى (١١) .
بل انه ، حتى فيما يتعلق بالمستأمنين ، فان تغطية هذه الأخطار ، على أهميتها
بالنسبة لهم ، انما تكلفهم عبئا ماليا ضخما قد يصعب عليهم تحمله .

وهكذا يدعو ضمان الأخطار التكنولوجية ، ضرورة ملحة ، ومشكلة صعبة
فى آن احد (١٢) .

وقد بلغ من أهمية التغطية التأمينية لبعض مظاهر الخطر التكنولوجى وهو
خطر تلوث البيئة ، ومن صعوبة ما تثيره هذه التغطية من مشاكل ، أن أنشأت
الجمعية الدولية لقانون التأمين (اى اى ا) (١٣) ، فى مؤتمرها العالمى
الخامس (١٤) ، فريق عمل (١٥) ، خصيصا لموضوع « التلوث والتأمين » (١٦) ،
أصبح - فى نهاية عام ١٩٨٥ يضم ٣٦ عضوا ، يمثلون ٢٢ دولة . وقد
حرص - هذا الفريق - منذ نشأته وحتى الآن ، على عقد اجتماع سنوى ،
لمناقشة البحوث المقدمة من أعضائه حول المشكلات القانونية المتعددة المتعلقة
بهذا المجال ، وسبل معالجتها . وقد جمعت تقارير هذا الفريق ، حول تسع من

(١١) راجع ، مع ذلك ، تأكيد ميبه ، السابق ، بأن تغطية الأخطار الكبيرة
لم تعد من قبيل المجازنة أو المخاطرة ، ص ٢٧١ . ولعل فى قوله « لم تعد » إشارة
الى التطورات التى دخلت على صناعة التأمين فى هذا المجال من الأخطار .
(١٢) وهو ما حدا بالبعض ، فى فرنسا ، الى المناداة بضرورة تدخل الدولة ،
عند الاقتضاء ، لتسهيل تغطية هذه الأخطار . انظر : ديبو ، المرجع السابق ،
ص ١٠ حيث يقول :

“Les pouvoirs publics responsables de l'intérêt général, ne sauront rester neutres en la matière, ils doivent, dans toute la mesure du possible, faciliter la couverture de ce risques, en élargissant le marché et en favorisant la recherche de nouvelles garanties ou de nouvelles techniques de garantie”.

Association Internationale du Droit des Assurances (AIDA). (١٣)

الذى عقد بمديرى فى أكتوبر ١٩٧٨ . (١٤)

Working Party. (١٥)

Pollution and Insurance (١٦)

الموضوعات الهامة المتفرعة عن « المسؤولية عن التلوث والتأمين منها »^(١٧) ، في كتيب^(١٨) صدر ، بالانجليزية ، ضمن وثائق مؤتمر الـ أيدا الذي انعقد هذا العام (١٩٨٦) بمدينة بودابست بالمجر ، سيكون أحد مراجعنا الأساسية في هذه الدراسة^(١٩) .

وهكذا اخترنا أن يكون « التأمين ضد الأخطار التكنولوجية » — على صعوبة البحث فيه — موضوعا لبحثنا هذا ، لما نعتقد من أهميته وحيويته . وفيه نحاول القاء الضوء على جوانب هذا التطبيق الحديث من تطبيقات التأمين، تاركين الباب مفتوحا — بشأن ما يتعلق به من مشكلات متعددة الجوانب — أمام بحوث يستأهلها ، لا تهم المتخصصين في القانون المدني وحدهم . فمخاطر التكنولوجيا مشكلة من الشعب ، ما يجعلها تفرض نفسها ، حتى على غير شراح القانون الخاص ، بل وعلى غير رجال القانون .

خطة البحث :

وسوف نوزع الدراسة في هذا الموضوع على بابين : نعالج في أولهما . فكرة الأخطار التكنولوجية بوجه عام . فيما نكرس الثاني : لأنظمة ضمان هذه الأخطار .

Pollution liability and insurance.

(١٧)

(١٨) بعنوان :

Working groups. AIDA studies in pollution liability and insurance.
Ed. by : PFENNIGSTORF (werner). Budapest 1986.

وسوف نشير إليه ، اختصارا ، من الآن فصاعدا — :

AIDA stud.

(١٩) واسجل هنا — بكل العريان — أن الفضل في حصولي على هذا الكتيب يرجع لأستاذي الدكتور/مبد الودود يحيى .

الباب الأول

فكرة الأخطار التكنولوجية بوجه عام

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الباب على فصلين : نعرض في أولهما للتعريف بالأخطار التكنولوجية ، وخصائصها القانونية ، لنكرس الثاني لدى قابلية هذه الأخطار للتأمين .

الفصل الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية وخصائصها القانونية

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، على النحو التالي :

المبحث الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية

تمهيد وتقسيم :

١ - تجدر الإشارة - ابتداء - الى عدم سهولة وضع تعريف للأخطار التكنولوجية . فالتعبير نفسه حديث الاستعمال ، ويحتمل الفهم بعبان متعددة . وبالأخص ، قد لا يكون مفهومه في اللغة الشائعة مطابقا لمفهومه في اللغة الفنية ، أو بتعبير آخر في لغة محترفي التأمين . لذلك نوزع الدراسة في هذا المبحث على مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول

الأخطار التكنولوجية في معناها الشائع

المقصود بلفظة Technologie لغة :

٢ - تعنى هذه اللفظة ، في ترجمتها العربية ، « علم الفنون والحرف » (١) أو « علم الصنعة » وقد عرفها ديوي - انطلاقاً من نظريته للتكنولوجيا بحسبانها وسيلة لتطوير الصناعة والنتيجة المترتبة على هذا التطوير في نفس الوقت - بأنها « علم التقنيات أو البحث التطبيقي » (٢) •

وهكذا يكون المقصود بالأخطار التكنولوجية ، لغة ، الأخطار الناتجة من الأبحاث الصناعية المطبقة •

الخطر التكنولوجي والخطر الصناعي (مميزات الخطر التكنولوجي) :

٣ - لكن اتصال التكنولوجيا بالنشاط الصناعي ، لا يعنى أن مفهوم الخطر التكنولوجي هو نفس مفهوم الخطر الصناعي (٤) Le risque Industrielle ، فالأخطار التكنولوجية ترتبط ، في المفهوم الشائع ، بأوصاف تجعل منها مجرد طائفة خاصة فقط من الأخطار الصناعية • بما يعنى أن كل خطر تكنولوجي هو - في هذا الفهم - خطر صناعي ولكن العكس غير صحيح (٥) •

La science des Arts et Métiers.

(١)

"La recherche et la science des techniques ou encore la recherche appliquée". DUBOT P. 18.

(٢) وترجمها د. سبيحة التليوي بأنها التطبيق العملي للأبحاث العلمية ، وهي وسيلة للحصول على أفضل للتطبيقات لهذه الأبحاث . المحاضرة سابقة الإشارة ص ١٨ •

DUBOUT P. 98 et s.

(٤) راجع في مفهوم الخطر الصناعي :
(٥) على أن اصاع مفهوم الخطر الصناعي من مفهوم الخطر التكنولوجي لا ينفي - بالمقابلة - أن التكنولوجيا تستخدم أيضاً في مجالات أخرى غير المجال =

٤ — وأول ما يتصف به الخطر التكنولوجي ، في المفهوم الشائع ، هو جدة (أو حداثة) . nouveauté . هذا الخطر . هذه الحداثة توحى بها لفظة تكنولوجيا نفسها ، بصيانتها — لغة — هي البحث العلمي المطبق (٦) . كما يوحى بها أيضا ، ارتباطا . الأخطار التكنولوجية بالنشاط الصناعي . « مادام أن التقدم الصناعي ، وامكان الصمود أمام المنافسة الأجنبية ، يتوقفان ، حتى في الفهم الشائع ، على ضرورة التطوير . أو الابتكار المتجدد من جانب المشروعات الصناعية . التطوير أو الابتكار الذي لا يقتصر على الانتاج الصناعي في موضوعاته ، وإنما يمتد أيضا الى وسائله .

من جهة أخرى ، فإنه إذا ما كانت للأخطار انصناعية تهجو — بوجه عام — كأخطار جسيمة وهامة graves et importantes ، فلن الفكرة العامة عن الأخطار التكنولوجية أنها — عادة — أخطار مفاجئة أو « شبه مأساوية » quasi catastrophique (٧) ، حيث يرتبط ، في الفهم العام ، حجم هذه الأخطار بحجم المشروعات الصناعية ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغت ، ومن ثم فإن الأخطار التكنولوجية تنتمي ، في هذا الفهم ، الى طائفة الأخطار الكبيرة (٨) Grands risques . وهذا الفهم واقعي الى حد كبير . فهناك ظاهرتان ملحوظتان الآن في الدول المتقدمة صناعيا ، وهما : ظاهرة

الصناعي ، وإن كانت — في الحقيقة — تجد في هذا الأخير مجالها الرئيسي . انظر في هذا المعنى : د. سبيحة القليوبي ، المحاضرة سابقة الإشارة ، ص ١٩ . كما أن أغلب مخاطرها تكون أيضا في هذا المجال ، حتى أن فكرة « الكوارث الكبيرة » ترتبط — عادة — في ذهن الشراح بالنشاط الصناعي ، وهو ما يظهر — مثلا — من عنوان التقرير الذي قدمه بينكس ، الى اللجنة الأوروبية للتأمين ، في اجتماع جسيما العمومية — هلسنكي ، وهو :

"Grands sinistres et évolution industrielle". V. R.G.A.T. 1972 P. 427

et s.

(٦) وفي هذا المعنى ، يقول ديبو ص ٢٣ ، أنه إذا كانت التكنولوجيا هي « ثمرة البحث التطبيقي ، فإن الخطر التكنولوجي يكون ، بالفرض ، خطرا جديدا » أي « خطرا مجهولا حتى لحظة اكتشافه أو انشاؤه بواسطة » هذا النوع من البحث : DUBOUT P. 24.

(٧)

(٨) راجع ، بوجه عام ، في تعريف الأخطار الكبيرة ، وخصائصها الفنية : MEYER (E) : article A.G.A.T. 1970, précité PP. 254 et 255.

ضامنة وحدة الإنتاج ، المراجعة إلى اتحاد مجموعة وحدات في وحدة واحدة (١٠) . وظاهره الميل إلى التخصص ، الذي يؤدي إلى اعتماد الوحدات الإنتاجية بعضها على البعض الآخر . هذا « التركز الاقتصادي يؤدي إلى تكديس أخطار وقيم مالية هامة » (١١) ، قد يجعل من وقوع الكارثة فاجعته حقيقته . كما أن من شأن توقف وحدة إنتاج — في ظل الإنتاج المتخصص — أن يحكم بالبطالة على الوحدات التي تقع أعلى أو أسفل منها في سلم الإنتاج (١٢) .

وأنصفه الأولى (وهي صفة الحداثة) لها دخلها الكبير أيضا في هذه البصمة الأخيرة . وتجعل من الأضرار الناشئة عن الأخطار التكنولوجية ، في بعض الأحيان ، أضرارا « غير معروفة الحدود سلفا » (١٣) ، بل وتتعدى أحيانا حدود الدولة التي يوجد بها مصدر الخطر . فالمنتجات الحديثة تتميز ، بسعة الانتشار وضفافة عدد مستعمليها ، أي عدد المعرضين لضررها . كما أن الخطر الناشئ من استعمال أسلوب جديد في الصناعة كالطاقة النووية مثلا ، لا يعرف ، بالطبع ، الحدود الجغرافية أو السياسية للدول .

حاصل القول إذن ، أن الخطر التكنولوجي يتميز ، في الفهم العام ، بأنه خطر صناعي ، حديث ، فادح الآثار أو النتائج (١٤) .

(١٠) فرجال الصناعة في أوروبا — بشر ديوب من ٢٢ — قد وجدوا من الضروري ، بغية تحسين منتجاتهم وإمكان مواجهة المنافسة الأمريكية واليابانية ، أن يتجمعوا ويشكلوا شركات (firmes) على مستوى دولي . (١٠)

V. DUBOUT P. 24 ; et en même sens : MEYER précité P. 253.

وانظر في هذه الظاهرة بوجه عام :

BEINEIX (R.) : précité P. 427.

DUBOUT P. 24.

(١١)

DUBOUT P. 25.

(١٢)

(١٣) وفي قوانين بعض الدول ، تتحدد المسؤولية عن بعض الأخطار التكنولوجية ، بالبلدين . انظر مثلا في حدود المسؤولية عن أضرار التلوث ، في القانون الألماني :

WINTER (G.) and THURMANN (D) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. P. 77-80 spec. P. 80.

نظرة نقدية :

٥ - على أن فهم الخطر التكنولوجي بهذا المدلول ، أو بهذه الأوصاف ، ليس - في الحقيقة - بمنجى من النقد : سواء على المستوى النظري أو على مستوى فن التأمين .

٦ - فعلى المستوى النظري ، مستوى اللغة القانونية ، لا يكون من الدقة ، في الواقع ، وصف خطر ما ، أيا كان ، بأنه خطر حديث .

وبيان ذلك ، أن الخطر بالمعنى القانوني الدقيق ، هو حادث محتمل الوقوع ، يشكل ، من ثم ، محلا لمقد التأمين^(١٤) . وذلك بالمقابلة للشيء المؤمن عليه ، الذي لا يعدو - في الحقيقة - أن يكون سوى محل هذا الخطر^(١٥) ، أي الموضوع المعرض للخطر . وعليه ، فإن وصف خطر ما بأنه حديث ، إنما ينطوي على خلط خاطيء بين الخطر ، أي الحدث événement ، في ذاته ، وموضوع هذا الخطر .

(١٤) في هذا المعنى :

DUBOUT P. 26 ; LAMBERT-FAIVRE (Yvonne) : Droit des assurances. 1973 P. 118 No 72 ;

وقرب :

PICARD (M.) et BESSON (A) : Les assurances terrestres en droit français. T. 1 ; 3 éd. 1970 P. 33 et 34 No 23 ; DE L'ISLE (G.B.) : Droit des assurances 1973 P. 53.

وفي مصر : د. محمد كابل مرسى : شرح القانون المدني الجديد ، العقود المسماة ٣ (عقد التأمين) ط ١٩٥٢ بند ٢٥ ، وقرب : د. عبد الوهود يحيى ، دروس في العقود المسماة (البيع - الإيجار - التأمين) ط ٧٦ - ١٩٧٧ ص ٢٣٥ (حيث يبالغه كاحد أركان التأمين) ، وضمنا : د. عبد النعم البجراوى ، العقود المسماة (الإيجار والتأمين) ط ١٩٦٨ بند ١٩٣ (حيث يبنى على هلاك الشيء المؤمن عليه ، قبل التصاقه ، عدم انعقاد عقد التأمين لانعدام المحل) ، د. خيس خضر ، العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ط ١٩٧٩ بند ٢٥٨ (حيث يرى أن عقد التأمين يبطل لاستحالة محله ، إذا كان الخطر المؤمن منه مستحيل الوقوع) ، وعلى نفس الأساس أيضا ، د. حسام الدين كامل الأهواني ، الجباية العامة للتأمين ط ١٩٧٥ ص ٢٣ .

(١٥) في هذا المعنى : ديبو ص ٢٦ .

فاذا ما كان هذا التمييز الضروري ، وعول المرء ، من ثم ، على فكرة :
 الخطر/ الحدث (risque/événement) وحدها ، أمكن استخلاص انه
 لا يوجد في التأمين ما يمكن أن يوصف ، بدقة ، بأنه خطر حديث^(١٦) . فمثلا :
 حريق مصنع عملاق ، يستخدم في الانتاج تكنولوجيا متقدمة للغاية ، لا يشكل
 — في ذاته — أية حادثة أو جدة ، لأن خطر الحريق « موجود منذ الأزل »^(١٧) ،
 فقط ، الحديث أو الذي تطور هنا ، هو موضوع الخطر ، هو الشيء المعرض
 للخطر ، بناء على التكنولوجيا والتقدم الفني . ونفس الأمر بالنسبة لخطر
 التلوث ، فهو « موجود من قرون »^(١٨) . بل ان الخطر الذري — الذي قد
 يبدو مثلا نموذجيا للخطر الحديث في الفهم الناضج ، يمكن ، في نظر البعض
 تحليله في « خطر انفجار أو خطر حريق ، وهي أخطار معروفة تماما »^(١٩) .
 وكذلك الأمر في خطر الاشعاع ، الذي لا يعدو أن يكون سوى « مجرد سبب
 خاص لمستولية في مواجهة الغير »^(٢٠) . وبوجه عام ، فإن « التغير أو التحول
 المادي ، وبالأخص التغير أو التحول التكنولوجي ، ليس من شأنه أن يقلب
 المعطيات القانونية »^(٢١) .

وهكذا لا يسهل القول ، بدقة ، أن الخطر التكنولوجي هو خطر حديث
 أو جديد . وان أمكن — مع ذلك — اسباغ هذه النصفة على موضوع أو محل
 هذا الخطر « في حدود ما أن التكنولوجيا تؤدي الى تكديس قيم لم يسبق لها

(١٦) في هذا المعنى : ديبو ص ٢٧ ، وراجع — مع ذلك — فهم للحادثة هنا ،
 بمعنى ، أن « أسباب الكوارث — الناتجة من التطور التكنولوجي — تكون غالبا
 أسبابا جديدة وغير معروفة عملا ،

MEYER, R.G.A.T. 1970 précité P. 255.

(١٧) ، (١٨) ديبو ص ٢٧ .
 CUSSET (J.C.) : La recherche de nouvelles couvertures (٢٠) (١٩)
 par les entreprises. (Rapport) : A.F. 1975 P. 461.

(٢٠) « على الصعيد القانوني على الأقل » ، ديبو ص ٢٧

(٢١) ديبو ص ٢٧ ، وفي هذا المعنى ، يقول ريبير (جا) : « ان الأشياء ليست
 أبدا الا مجرد محل للحقوق . والتغير المادي لا يمكن أن يعنى القانون الا في حدود
 ما اذا كانت القاعدة القانونية تعتمد على طبيعة الشيء . فحق الملكية ، مثلا ، يظل
 هو نفسه ، سواء ورد على ورشة قديمة أو على مصنع حديث » . أشار اليه ديبو في
 الموضع السابق .

مفيل • وتهدف الى طرح منتجات جديدة في الأسواق • وتحمل على استعمال
تقنيات جديدة ، وأساليب انتاج جديدة «(٢٢) •

٧ - وعلى المستوى الفنى ، لا يتمشى هذا المفهوم وأحد الأسس الفنية
التي يقوم نظام التأمين ، وهو ضرورة التجانس بين الأخطار •

فتمبير الخطر التكنولوجى - مفهوماً بحسبانه الخطر الصناعى الجديد
كبير الحجم - هو من الاتساع بما يمكن أن يغطى فى الواقع مجموعة كبيرة من
الأخطار غير المتجانسة ، مادام أن « البحث التطبيقي يمارس اليوم ، فى كل
مجالات الاقتصاد ، ويولد العديد من الأخطار الصناعية الجديدة وكبيرة
الحجم »(٢٣) •

- فعلى مستوى الانتاج : لا يقتصر الابتكار التكنولوجى على البحث
الدائم عن منتجات جديدة ، وإنما يشمل أيضا عوامل الانتاج نفسها ، بغية
العلب على ندرتها أو ارتفاع سعرها • « فالذرة »(٢٤) - مثلا - « مهية اليوم
لأن تحتل مكانا تترأيد أهميته أكثر فأكثر ، فى موارد البلدان غير المنتجة
للبترول »(٢٥) • و « بالتوازي »(٢٦) ، تترأيد نسبة خطر التلوث الذرى •

- وعلى مستوى التشغيل : أصبح استخدام الحاسبات الآلية أمرا
شائعا ، وليس من شك فى أن حريق مثل هذه الأجهزة المرتفعة الثمن مثلا « يشكل
طائفة جديدة خاصة من أخطار الحريق ، وأخطار التوقف عن العمل »(٢٧) •

- وعلى مستوى التوزيع : تطرح ظاهرة الاستهلاك الضخم التى أفرزها
التقدم الاقتصادى ، وبشكل حاد ، مشكلة أمان المستهلكين • ومن ثم « لم يعد
خطر المسئولية المدنية عن فعل المنتجات ، واضح الحدود تماما »(٢٨) • فحبيب

(٢٢) ديبو ص ٢٧ ، ٢٨ •

ونحن حين نستعمل هذا الوصف ، فى قننا هذه الدراسة ، اننا نطلق فى ذلك ،
فقط من المعطيات الخاصة والمشاكل الخاصة والنتائج الخاصة بهذا النوع من
الأخطار ، والجديدة على الأفكار التأمينية التقليدية •

(٢٣) : (٢٩) ديبو ص ٢٨ •

وإحد في منتج جديد ، يمكن — مع هذه الظاهرة — أن يؤدي الى أضرار واسعة الانتشار « قابلة لأن تشكل — في مدى زمني قصير جدا — كارثة مأساوية في مداها » (٣٠) .

ويخلص ، مما تقدم ، أن المفهوم الشائع للخطر التكنولوجي ، يفتقر الى الدقة ، نظريا ، ويستحيل الأخذ به ، فنيا ، في نفس الوقت .

المطلب الثاني

مفهوم الأخطار التكنولوجية لدى أهل الصناعة

تمهيد :

على أن لأهل الصناعة — من مؤمنين وصناعيين — نظرة لمفهوم الأخطار التكنولوجية تختلف بكثير — على ما يبدو — عن المفهوم الشائع لها الذي سبق أن بيناه . وهو ما يظهر من دراسة التقرير الشهير الذي وضعته إحدى اللجان الفنية الفرنسية في هذا الشأن (٣١) .

(٣٠) ولزید من التفاصيل ، في الجزئية الأخيرة ، راجع :

PREVOTES (J.) : L'assurance des pertes d'exploitation après incendie des ordinateurs. A.F. 1972 P. 333.

(٣١) كما يظهر أيضا ، من نفس برلمج بعض اللجان . ففي فرنسا — مثلا — شكلت سنة ١٩٧٥ ، وبمبادرة من الاتحاد الفرنسي لشركات التأمين ، لجنة مسميت بلجنة الأخطار الكبيرة Commission des grands risques

تضم ممثلين عن شركات التأمين والشركات الصناعية ، وذلك لدراسة كل من :

الأخطار ذات الحجم الاستثنائي (de dimension exceptionnelle)

والأخطار ذات الخاصية المفجعة (à caractère catastrophique)

والأخطار التكنولوجية (Les risques technologiques)

ومثل هذا التقسيم ، يدل ، على أن فكرة الخطر التكنولوجي ، لا تستجيب ، بالضبط ، في ذهن أهل الصناعة ، لفكرة الخطر الجديد ضمن الحجم .

مفهوم الأخطار التكنولوجية طبقا لتقرير لجنة روزا (ROSA) (٣١) :

٨ - شكلت هذه اللجنة سنة ١٩٦٩ ، من ممثلين عن شركات تأمين وشركات صناعية ، لدراسة مشاكل التأمين والتجارة الخارجية ، ومن بينها تلك التي تتعلق بصفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، أو ما تعرف في الاصطلاح الفرنسي بـ *Les ensembles industriels clé en main* أي بنظام تسليم المفتاح (٣٢) (٣٤) . وفي إطار هذا الهدف ، وضعت هذه اللجنة تقريرا ، ضمنته تعريفا للأخطار التكنولوجية .

ونقطة البداية في هذا التعريف ، هي المقابلة بين « المخاطر التقليدية » التي يمكن أن تواجه التوريد في هذا النوع من الصفقات ، من جهة ، والأخطار التكنولوجية من جهة أخرى .

ويدرج التقرير في الطائفة الأولى : « الأخطار التي تغطي بنماذج تقليدية ، أو التي يمكن تغطيتها بتوسيع هذه النماذج » (٣٥) (٣٦) . فيما تحتل

(٣٢) سميت هذه اللجنة ، بهذا الاسم ، نسبة إلى رئيسها أندريه روزا .
(٣٣) وهذا الوصف دلالة ، فيما يبدو ، على ما يشبه التكامل والشمول ، في التزامات المورد .
(٣٤) ويختلف مضمون التزام المورد في هذا النوع من الصفقات ، فيما لمسا إذا كانت من النوع البسيط (أو الجزئي) ، أو من النوع الثقيل (أو الشامل) :
في النوع الأول — ويطلق عليه في الاصطلاح الفرنسي *clé en main léger* ou partiel — ينحصر التزام المورد في « مجرد تسليم مصنع متكامل من معد وآلات ، وبراءة ، وعلامة تجارية أو صناعية ، بالإضافة إلى المراسات وانعقد المعدة مسبقا » ، فيما يتسع التزام المورد في النوع الثاني — الذي يعرف في الاصطلاح الفرنسي بـ *clé en main lourde* — ليشمل ، فضلا من تسليم المصنع وتقديم المساعدة الفنية ، « تدريب العمالة المحلية فنيا ، وتقديم المساعدة بتشغيل المصنع » . راجع في ذلك ، وفي مزيد من التفاصيل في هذا النوع من الصفقات ، د. سميرة القليوبي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٢ ، وراجع في التطور الذي دخل على مضمون هذه الصفقات ، ديوي ص ٥٥ وما بعدها .
(٣٥)

"Les risques qui sont couverts par des formules classiques ou qui seraient susceptibles de l'être par extension des formules classiques".

الأخطار التكنولوجية الطائفة الثانية ، حيث يقصد بها ، الأخطار التي « يتصور
امكان تغطيتها لكن في اطار نماذج جديدة ، مع مساهمة السلطة العامة عند
الامتضاء » (٢٧) .

وانطلاقا من هذه البداية ، حصر التقرير مفهوم الأخطار التكنولوجية
— في عبارة موجزة — بأنها ، خطر « أضرار مالية ، تنشأ من تمهيدات تماقدية ،
تعهد بها المستأمن لعميله » . ليعرف هذه الأخطار ، في عبارة أكثر تفصيلا
ووضوحا بأنها : « الجزاءات أو التعويضات أو المصاريف الإضافية ، التي يمكن
أن يتعرض لها المورد (المستأمن) ، اذا تمكنت مسؤوليته التعاقدية ، في مواجهة
عميله ، نتيجة لاختلاله بالتزامات ، بنتيجة ، تعهد بها ، بمناسبة تنفيذ الصفقة » (٢٨) :
« متمثلا (اي هذا الاختلال) في تجاوز مهل ، أو عدم تحقيق أو التأخر في تحقيق ،
معدلات منصوص عليها في هذه الصفقة ، خاصة بطاقة انتاج المصنع ، وصفة
المنتجات ، واستهلاك المواد أو انطلاقة » (٢٩) . « وليبرز ، في النهاية :
أن هذه الأخطار « تشمل — وعلى الأخص — الالتزام بحسن التنفيذ

(٣٦) وكان واضعوا التقرير ، يقصدون بهذه النماذج التقليدية ، ما يعرفه
السوق التأميني الفرنسي من الوثائق التالية :

١ — وثيقة تabin « جميع مخاطر الأعمال الجارية

٢ — وثيقة تabin « المسؤولية المدنية عن فعل المنتجات

٣ — وثيقة تabin « مسؤولية مكاتب الدراسات ، المهنية

R.C. produits

R. prof. bureaux d'études

٤ — وثيقة تabin « مخاطر النقل

وسوف نعرض لمضمون هذه الوثائق ، باستثناء الأخيرة ، في مواضع لاحقة من

هذا البحث .

(٣٧)

"Les risques ... dont la couverture pourrait être envisagée dans
le cadre de nouvelles formules avec, si ndcessaire, le concours de la
puissance publique".

(٣٨) صفقة توريد المجموع الصناعي .

(٣٩) وقد أيد مثل هذا التعريف : (DELAGE (R) ، في مقالته :

Les risques technologiques, A.F. 1971 P. 280 ; La couverture des
risques technologiques, Ar. 1976 P 431.

ide make good) الذى عادة ما يكون مفروضا على الموردين « فى هذا النوع من الصفقات (٤٠) (٤١) » .

نظرة نقدية :

٩ - غير أنه ، حتى يحرف النظر عن عيب المنهج الذى اتبعتة اللجنة - حيث أن تعريف أو تكييف خطر ما ، أيا كان ، إنما يجب أن يتم انطلاقا من مقومات هذا الخطر نفسه وليس من مسألة متفرعة عنه وهى طريقة تغطيته - فقد أخذ على ما انتهت اليه ، مأخذين أساسيين ، هما : حصر مفهوم الأخطار التكنولوجية فى نطاق ضيق جدا ، وغموض المعيار المميز لهذه الأخطار غموضا يجعل من الصعب اعمال الحد الفاصل بينها والأخطار التقليدية :

فاللجنة تحصر الأخطار التكنولوجية فى اطار صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، مع أن أعضاءها أنفسهم يعترفون بأن مفهوم هذه الأخطار ندى أهل الصنعة فى البلدان الأخرى ، لا يقتصر على هذا النطاق ، حين ذكروا فى تقريرهم أن الأخطار التكنولوجية « فى المصطلح الدولى » لهذا التعبير ، هى أخطار « مسؤوليات مهنية تعاقدية » . بيد أن هذه الأخطار الأخيرة ، ليست تنحصر فقط فى هذا النوع من الصفقات ، وإنما يمكن أن تنشأ بصدد « مجرد عقود بيع منتجات » (٤٢) . فـ « مشكلة حيازة المنتج لصفات معينة ، تعرض ، ليس فقط على صعيد توريد مصنع متكامل بنظام تسليم المفتاح ، وإنما أيضا - وبالأخص - على صعيد بيع منتج جديد . إذ فى الحالتين ، يكون لخطر عدم توافر هذه الصفات ، ذات الخاصية التكنولوجية » (٤٣) .

(٤٠) وفى تفسيره لمفهوم هذا الالتزام ، يقول ديوب ص ٣٢ ، أنه « الالتزام بأن تستبدل بالمواد المعيبة ، مواد تستجيب للخصائص أو الصفات الموعود بها » .
"L'obligation de remplacement des matériels défectueux par des matériels répondant aux performances promises".

قارن ، مع ذلك ، د. سميحة الطيوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ، ص ٣٠ .

(٤١) راجع فى عرض مفصل لمضمون هذا التقرير : ديوب ص ٣١ وما بعدها .

(٤٢) ديوب ص ٣٣ .

(٤٣) ديوب ص ٣٣ .

من جهة أخرى ، فإن بعض ما اعتبرت اللجنة من قبيل الإخطار التكنولوجية — انطلاقاً من عدم إمكان تغطيتها إلا بنماذج جديدة — مما يمكن في الواقع تغطيته بتوسيع نماذج تأمين تقليدية • من ذلك مثلاً ، أن خطر اخفاق المشروع في تحقيق المدلات المنصوص عليها بصفة أنشائه ، مما يمكن في الأعم الأغلب تغطيته ، بما يعرف في السوق التأميني الفرنسي بوثيقة تأمين مسؤولية مكاتب الدراسات ، المهنية ، حينما تكون مثل هذه المكاتب ، وهو ما يحدث في الأعم الأغلب من الحالات ، هي التي وضعت التصميمات المتعلقة بالمصنع موضوع الصفة • « لأن العيب في التصميم ، يكون في الغالب ، هو السبب وراء الاخفاق في تحقيق الطاقة الانتاجية للمصنع ، وفي توافر صفات معينة في السلعة المنتجة ، وفي استهلاك المواد أو الطاقة » (٤٤) • وبالمقابلة ، فإنه يمكن جداً تصور خطر تقليدي « يكون في حاجة الى نموذج جديد لتغطيته والى مساهمة السلطة العامة في هذه التغطية ، حينما يتجاوز حجمه قدرة سوق التأمين » (٤٥) ويدهى أنه « لا يمكن لذلك فقط وصفه بالتكنولوجي » (٤٦) (٤٧) •

خاتمة البحث — التعريف المقترح للأخطار التكنولوجية :

١٠ — ويبقى — في ضوء ما تقدم من مأخذ ، على مدلول الإخطار التكنولوجية في كل من الفهم الشائع وفهم أهل الصناعة — محاولة استخلاص التعريف المفضل لهذه الإخطار • التعريف الذي يبرز ذاتيتها ، وخصوصية مشكلة تأمينها • على أن نقدم لهذا التعريف ، بالأفكار الأساسية التالية :

١ — أن الموازنة الدقيقة بين الأخطار التكنولوجية والأخطار التقليدية ، يجب أن تبدأ من منطلق موضوع هذه الأخطار وليس من مسائل فرعية تتعلق بها •

وموضوع الخطر التكنولوجي هو وسيلة صناعية جديدة تعمل ، أو منتجات

(٤٤) الى (٤٦) دييو ص ٣٤ •

(٤٧) لزيد من التفاصيل في هذه المسألة راجع دييو الصفحات من ٣٢ — ٣٦ •

صناعية جديدة تطرح • بينما يتعلق الخطر التقليدي بوسائل أو منتجات معروفة « وسابقة التجريب ، وممكنة » (٤٨) •

وهذه لجدة هي - بوضوح - التي تدفع مستورد المجموع الصناعي التكاملاً ، المستهدف فيه انتاج منتجات جديدة واستخدام وسائل انتاج جديدة ، الى أن يقتضى من المورد (الصانع) ضمانات واضحة ومحددة ، حول صفة المنتج ، وكميته ، واستهلاك المواد أو الطاقة ... الخ •

٢ - أن الخطر للتكنولوجى - فى كل من مفهوميه الشائع والفنى - هو ، أساسا ، خطر مسئولية مدنية ، تتهدد الصناعيين نتيجة نشاطهم الابتكارى • لكن الاكتفاء فى تصديده ، بصفى الجودة وضمانة الحجم ، كما هو الحال فى الفهم الشائع ، يجعله من الممكن أن يشمل أيضا خطر اضرار بأموال *Risque de dommages aux biens* • فتأمين الخطر الذى مثلا سوف يمكن - تبعا لذلك - أن يفهم ، ليس فقط بحسابه تأمينا لمسئولية مستغل المنشأة النووية ، المدنية ، وانما بحسابه أيضا ، تأمينا للقيمة المالىة التى تمثلها هذه المنشأة نفسها • بيد أن تأمين مثل هذه القيم ليس الا مجرد تأمين على أشياء *Assurance des choses* ، عادى ، يكفى أن يخضع للقواعد العامة التى تحكم هذا النوع من التأمين • ولا خصوصية فيه تميز تأمين الخطر التكنولوجى وتبرز مشكلاته • فيما أن المشكلات الحقيقية التى تتعلق بتغطية الأخطار التكنولوجية انما تبرز فى خصوص تأمين مسئولية الصادعين المدنية (٤٩) ، وبالأخص ، فى حدود ما أن حجم التعميزات التى يمكن أن تستثيرها هذه المسئولية - على ضخامته - لا يكون - بالفرض - معروفا سلفا • لذلك فانه يجب أن يخرج من اطار الخطر التكنولوجى ، أخطار الأضرار بالأموال •

"Déjà éprouvées et fiables". DUBOUT P. 35.

(٤٨)

(٤٩) وسوف نعرض لهذه المشكلات ، فى مواضع متعددة ، لاحقة ، من هذا

البحث •

لكن حصر الخطر التكنولوجي في اطار المسؤولية المهنية التعاقدية ، وحدها ، هو — بالمقابلة — حصر منتقد أيضا . فخطر مسؤولية الصناعيين عن الأضرار التي تسببها منتجاتهم الجديدة : لا يكون دائما أو بالضرورة ، خطر مسؤولية عقدية . فقد يكون ، بل ربما يطلب أن يكون ، خطر مسؤولية تقصيرية ، حين يكون الضرر هو أحد الأغيار . ومن ثم فإن الحد الذي وضعت له لجنة روزا بين خطر المسؤولية العقدية وخطر المسؤولية التقصيرية التي تتهدد الصناعيين في أنشطتهم في الابتكار التكنولوجي ، يبدو ، بحق ، حدا مصطنعا^(٥٠) وغير مفهوم .

١١ — فإذا كان ما تقدم . أمكن أن نعرف — مع البعض — الأخطار التكنولوجية ، بأنها « الأخطار الصناعية التي ، »^(٥١) ، تنشأ من ادخال منتجات جديدة الى السوق ، او من استعمال أساليب إنتاج جديدة ، وتحقق بواسطة ضرر يصيب أحد الأغيار ، او بواسطة عدم احترام الترابم التعاقدى »^(٥٢) .

المبحث الثاني

الخصائص القانونية للأخطار التكنولوجية

أهمية تحديد هذه الخصائص ، تقسيم :

١٢ — ذكرنا أن الأخطار التكنولوجية هي أخطار مسؤولية مدنية ، عقدية أو تقصيرية . ولما كانت شركات التأمين ، في التأمين من المسؤولية ، هي التي تتحمل ، في النهاية ، ما يقضى به على المستأمن من تعويض للضرر ، بدأ من

(٥٠) في هذا المعنى : ديوب ص ٤١ .

(٥١) ويستدرك ديوب ص ٤٠ ، عند ذلك ، قائلا : « وهي لا تحفل في هلاك

آلة أو في حريق »

(ne se traduisant pas par un bris de machine ou un incendie).

وهو يقصد — بهذا الاستدراك — استبعاد الأضرار بالأموال ، من اطار الأخطار التكنولوجية .

(٥٢) ديوب ص ٤٠ .

المفهوم ، أن يكون لتحديد طبيعة الالتزام الذي تستثير مخالفته اعمال هذه المسؤولية ، ومدها ، وكذلك النظام القانوني لهذه المسؤولية ، وبالأخص من حيث مدى امكان التحلل منها بثبوت انتفاء الخطا أهمية الكبيرة من الناحية التامينية . وفي الحقيقة من الأمر فان سهولة أو صعوبة ضمان هذه المسؤولية ، وكذلك تعريفه أو تكلفه ضمانها ، إنما تتوقف — الى حد كبير ، على هذه الامور جميعا .

وهكذا نوزع دراسته في هذا البحث على مطلبين ، على النحو التالي :

المطلب الأول

طبيعة الالتزام في المسؤولية العقدية المنسبة للأخطار التكنولوجية ، ومدها

تمهيد — الاخطار التكنولوجية ، والالتزام بنتيجة :

١٣ — طبيعي جدا ، ان نرجح ، في المسؤولية المبنية التعاقدية ، بوجه عام ، فكرة الالتزام بسببها . على محره الالتزام بمجرد بدل عناية مادام ان هذه المسؤولية تخص — بالفرض — محترفين .

وكون المسؤولية تنشأ عن التزام من هذا النوع ، أمر له اهميته ، من حيث أن المدين يكون ، عندئذ ، مخطئا ، ومن ثم مسئولا ، لمجرد عدم تحقق النتيجة ، لا يعفيه من هذه المسؤولية الا اثبات السبب الأجنبي الذي حال دون تحققها ، ولا يجديه التذرع بأنه كان قد بذل كل ما في وسعه من جهد في محاولة لتحقيقها ولكنه لم يستطع . وفي هذا المعنى تقضى المادة ٢١٥ مدني مصري بأنه « اذا استحتم على المدين أن ينفذ الالتزام عينا ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت أن استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يد له فيه » .

١٤ — غير أنه ، فضلا عما تقدم ، فان الملاحظ — في الاخطار التكنولوجية بالذات ، أن المسؤوليات العقدية التي تستثيرها ، إنما تنشأ عن اخلال بالتزامات

بنتائج ، تتميز — أى هذه النتائج — باتساع مداها أو ثقلها ، ان جاز هذا التعبير ، بشكل واضح جدا . يظهر ذلك — على الأخص — فيما يتعلق بصفات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة .

وليس في ذلك ما يدعو للفرابة في حقيقة الأمر ، مادام من المسلم به أن فكرة الالتزام بنتيجة ، ليست «متجانسة بالضرورة» (١) في كل تطبيقاتها ، وانما يمكن أن تختلف حدود — أو على حد تعبير البعض « أهمية » (٢) النتائج موضوع الالتزام ، في تطبيق عنه في آخر .

بل أكثر من كل ذلك ، تظهر دراسة اتجاهات القضاء ، في بلد متقدم تكنولوجيا ، كفرنسا ، أن الصناعيين ، يسألون عقديا ، في بعض تطبيقات الأخطار التكنولوجية وهو خطر الأضرار الناجمة عن المنتجات المصنوعة ، عن النتائج (أو الأضرار) التي لم يكن بالامكان توقعها ، عادة ، وقت إبرام العقد .

ونفصل ما أجملناه ، على النحو التالي :

أولا — حدود النتائج ، موضوع الالتزام ، في عقود توريد المجموعات الصناعية المتكاملة :

٥ — في بداية السبعينيات ، كان واضعوا تقرير روزا ، سابق الإشارة ، يتخيلون النتائج التي يمكن أن يشكل عدم تحقيقها ، أو التأخر في تحقيقها ، خطرا تكنولوجيا ، مجسورة في ضرورة تحقيق المصنع لمعدلات محددة متعلقة بطاقته الانتاجية ، وصفات منتجاته ، واستهلاكه لمواد أو لطاقة (٣) .

أما اليوم ، فقد أدى التطور الى تجاوز هذه الحدود تجاوزا واضحا . فأمام اتساع المنافسة بين الشركات الصناعية على المستوى العالمي ، أصبح العملاء أكثر تشددا فيما يقتضونه من نتائج . فلم تعد أمثال هذه العقود تقتصر

(١) (٢) ديبو ص ٤٤ .

(٣) راجع سابقا بند ٨ .

على الزام الشركات الصناعية ، المورد ، بانشاء المصنع وتزويده بالآلات والمعدات ، والبراءات والعلامات التجارية أو الصناعية ، والدراسات والطرق المعدة مسبقا ، فيما يعرف بمعقود تسليم المفتاح البسيط أو الجزئي^(٤) . وانما أصبحت تلزمهم فضلا عن ذلك ، بتدريب العمالة المحلية فنيا ، بحيث تكون قادرة على تشغيل هذا المصنع ، فيما يعرف بمعقود تسليم المفتاح الثقيل^(٥) . فالأمر إذن « لم يعد يتعلق فقط بمجرد تقديم معاونة فنية^(٦) (للمستورد) ، وانما بالترام حقيقى بتكوين فريق عمل محلى ، الاخلال به — أى عدم نجاح هذا الفريق فى النهاية — يعرض (المورد) للجزاءات المنصوص عليها بالمعقد^(٧) »^(٨) بل أن بعض العملاء ، أصبحوا يستلزمون أكثر من ذلك ، أن تضمن الشركة المورد ، « تسويق المنتجات^(٩) » أو « احتمالات السوق الدولية^(١٠) »^(١١) .

Clé en main léger ou partiél

(٤)

clé en main lourd.

(٥)

assistance technique

(٦)

(٧) ديبو ص ٥٦ ، وفى نفس المعنى : د. سميحة القليوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٦ حيث تقول ، أن المورد — فى أمثال هذه الصفقات — يضمن « المعرفة الفنية (الكاملة للعمالة المحلية ، وأن هذه العمالة قد استوعبت معلا التكنولوجيا المنقولة حتى تقوم بالاستخدام الصحيح لها ، فنيا وصناعيا » .

(٨) وفى تطبيق على هذا الطور ، كتب بيير دروان ، فى مقال له بصحيفة لوموند الفرنسية ، بعنوان : الانتضاءات الصناعية الجديدة ، بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٧٥ :

"Il ne suffit plus de livrer aux nouveaux clients des usines clés en main avec le know how. Il faut le show how qui consiste à montrer comment se servir des équipements pendant un temps plus ou moins long ; de six mois à trois ans selon les installations".

DROUIN (Pierre) : le nouvel Imératif Industriel. Le monde 27/5/1975.

La commercialisation des produits

(٩)

أشار لذلك ديبو ص ٥٦ .

Les clés du marché international

(١٠)

أشار لذلك ديبو ص ٥٦ .

(١١) ويطلق على الصفقات التى تتضمن مثل هذه الضمانات الحديثة :

produit en main

معقود تسليم الإنتاج

marché en main ou

أو معقود تسليم التسويق

Commercialisation et bénéfices en main

حسب مضمون هذه الصفقات . راجع فى ذلك : ديبو ص ٥٦ نقلا عن ميريونيك

مورى ، د. سميحة القليوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٣ ، ٢٤ .

وإذا كانت أمثال هذه الاقتضاءات الحديثة ، لا تزال أمرا استثنائيا ، هذا حقيقى ، الا أن الملاحظ ، بوجه عام ، هو أن عقود توريد المجموعات الصناعية ، قد أصبحت ، فى الوقت الراهن ، تنص على مدد اختبار (tests) ، وضمان لمعدلات الانتاج واجبة التحقيق ، أطول بكثير عن المدد التى كانت مألوفة من قبل . وليس من شك — كما يؤكد البعض — فى أنه كلما طالت مثل هذه المدد ، كلما تعرض الصناعون لضمان ، قد لا يكون مرجعه الحقيقى لعيوب فنية فى تصميم المنتج وآلاته ومعداته « لأن عناصر أجنبية عن التصميم الفنى للمجموع الصناعى ، ككفاءة الأيدى العاملة ، أو التزويد بالطاقة ، يمكن أن تتدخل ، وأن تقلل من النتائج المعطاة » (١٣) .

وهكذا أدى التطور ، الى أن أصبح الالتزام بنتيجة ، الذى يتحمل به الصناعيون ، فى أمثال هذه العقود ، أقرب ما يكون — على حد وصف البعض — الى الالتزام « بالتوفيق de réussite » (١٤) . وأصبحت الشركات الصناعية العالية ، تواجه اليوم خيارا بين أن ترفض إبرام مثل هذه الصفقات ، لتفرض بذلك من حليقة المنافسة ، أو أن تخاطر بقبولها ، على أن تخفف من مخاطرها بالجوء الى نظام التأمين (١٥) . هذا النظام الذى أصبح الجوء اليه ، هو نفسه ، شرطا مسبقا جديدا ، يفرضه العميل ، فى بعض الأحيان ، على الشركة الصناعية . يلزمها بموجبه ، بالترام بنتيجة آخر ، هو أن تجد من يؤمن مسئوليتها المحتملة — فى مواجهته — عن عدم تحقق النتائج الموعود بها فى الصفقة ، كشرط لإبرام الصفقة نفسها (١٥) . بما جعل لشكلة التأمين فى هذا النوع من الصفقات أهميتها الكبيرة .

(١٢) ديبو ص ٥٧ ، وهو يضيف — توضيحا لذلك — قوله : « فلو أن مصنعا مثلا ، صمم على أن ينتج ألف طن من سلعة ما يوميا ، فذلك لا يعنى أنه سوف ينتج منها ، بالضرورة ، ٣٦٥ ألف طن سنويا » .

CUSSET (J.C.) : rapport 1975 précité. A.F. P. 481.

(١٣)

(١٤) فى هذا المعنى : ديبو ص ٥٧ .

(١٥) راجع ديبو ص ٥٧ .

ثانياً - مساءلة الصناعيين عن النتائج غير الممكنة التوقع وقت إبرام العقد ،
في المسؤولية عن ضرر المنتجات المصنوعة (فكرة خطر التقدم) :

(١) المقصود بخطر التقدم Risque de développement

١٦ - عرف الأستاذ/مولر^(١٦) ، هذا النوع من الخطر ، في صدد عرضه
لمشكلة تأمين المسؤولية المدنية عن أضرار المنتجات المصنوعة ، بقوله : « ان
الأمر هنا يتعلق بأضرار ناجمة عن خطورة dangers في المنتج ، لم تكن
(أى هذه الخطورة) - طبقاً للمستوى العلمى والفنى لحظة صناعة - من الممكن
توقعها . فلا الصانع ، ولا أى شخص آخر ، كان يمكنه اذ ذاك ، أن يتكهن ،
بأن هذا المنتج سوف يظهر ، بالاستعمال ، أنه ينطوى على مخاطر risques
واذن فان مثل هذا المنتج لا يمكن اعتباره معيباً ، لأنه - حتى ولو كان قد
انطوى منذ البداية على صفة الضرر بالمستهلك - الا أنه لم تكن هناك من وسيلة ،
حتى بالتزام الحد الأقصى من العناية ، لمعرفة صفته هذه قبل تسويقه . فلم يكن ،
الا انتشاره الواسع في الأسواق ، هو الذى يظهر مخاطره » (١٧) .

١٧ - ويتضح من هذا التحديد ، الارتباط الوثيق بين مشكلة خطر
التقدم هذه ، ومشكلة تطور أو تقدم أساليب ضبط الجودة techniques
de contrôle des produits . فالنقاوت في درجة التطور أو التقدم الذى
بلغته تقنيات الانتاج ، بالمقارنة لدرجة التطور أو التقدم الذى بلغته أساليب
ضبط الجودة ، هو في الحقيقة ، منشأ هذا النوع من الخطر^(١٨) .

وبيان ذلك ، أن أساليب ضبط الجودة ، قد تظهر متخلفة بالمقارنة لحدثة
المنتج وفنيته وتعقيده . يحدث ذلك على الأخص فيما يتعلق بالصناعات

(١٦) لم يصف لهذا الاسم ، ما يميز هذا الشارح بالذات (حيث يتعدد في
الحقيقة من يحملون هذا الاسم) ، اللهم الا ما وصف به ، بأنه : مدير Allianz
(١٧)

MULLER : L'assurance "responsabilité civile produit". R.G.A.T.
1970 P. 576.

(١٨) في هذا المعنى : دييو ص ٥٩ .

الدوائية : « فمن المعروف أنه لا يكون بالامكان — عند فحص أدوية ما (جديدة) — اكتشاف بعض الآثار الجانبية الضارة لها . حتى ولو كان هذا الفحص منفذاً بأكبر قدر من العناية . فلم يكن ، إلا في اللحظة التي يكون فيها هذا الدواء قد استعمل من جانب حشد كبير من المتعاطين ، أن آثاره هذه الجانبية يمكن أن تظهر » (١٩) . وبالمقابلة ، فقد تتطور أساليب ضبط الجودة ، بشكل أسرع من تطور تقنيات الإنتاج ، فتكشف ، بسرعة ، عن عيوب في المنتجات ، لم يكن بالامكان اكتشافها عند بداية صنعها (٢٠) .

(ب) القاء القضاء بهذا الخطر على عاتق الصناعيين ، ومساوئهم ، من ثم ، عن النتائج غير ممكنة التوقع :

١٨ — ورغم ما في القول بمسؤولية الصانع عن هذا النوع من الخطر ، في مواجهة عميله ، من تعارض مع ما هو مسلم به ، من أن المدين ، في المسؤولية العقدية ، لا يكون مسئولاً إلا عن الأضرار التي كان يمكن توقعها عادة وقت إبرام العقد ، مالم يكن قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً ، هذا الغش أو الخطأ الجسيم الذي لا يمكن — بالفرض — القول به هنا ، في ضوء مفهوم هذا النوع من الخطر سابق التحديد ، إلا أن محكمة النقض الفرنسية قد تبنت هذه الفكرة في أحد أحكامها ، وطبقتها على مسؤولية الصانع العقدية . فجعلته مسئولاً عن عيب استخدام مادة معينة ، في صناعة المنتج ، لم يظهر (أى هذا العيب) ، إلا بقلع الزمن ، وبعد أن أدى تطور تقنيات الإنتاج ، إلى الكشف عن مادة جديدة أفضل منه ، لم تكن معروفة ، بالفرض ، وقت صنع هذا المنتج (٢١) . كذلك رفضت بعض

(١٩) موللر ، المقال سابق الإشارة ص ٥٧٦ .

(٢٠) في هذا المعنى : دييو ص ٦٠ .

(٢١) وكان الأمر في هذه الدعوى يتعلق بصانع مواسير بدافء *de cheminées* ، ظهر مع الزمن ، عيب المادة المصنوعة منها ، حيث لم يكن بإمكانه ، بالفرض ، عند صنعها ، أن يستخدم المادة الجديدة التي ظهرت فيما بعد ، وإنه لم يكن التطور الطبى قد كشف عنها آنذاك . وقد أبدت المحكمة في هذه الدعوى ، حكم الاستثناء الذي — رغم تسليمه بأن الـ :

Relative Impropriété du matériel n'avait pu se révéler qu'à l'épreuve du temps ;

إدان الصناع بتعويض هذا العيب . انظر :

Civ. 17/7/1972 Bull. civ. 1972-3- P. 344 No 473.

المحاكم الفرنسية ، اعفاء الصانع من المسؤولية عن العيوب التي ظهرت في المنتج ، على اثر اخضاعه لفحوص ، مسببة منفذة بمعرفة العميل ، حتى ولو كانت هذه العيوب لم تتكشف ، باخضاع هذا المنتج لنظام الفحص المحدد بقراسه الشروط فيما بين الصانع وهذا العميل^(٢١) .

١٩ - وهكذا ، بدا الصانع - في ضوء هذا النوع الجديد من الخطر - وكأنه يسأل ، على حد تعبير البعض ، « عن غير المتوقع ، بشريا ، من الأمور »^(٢٢) . « ليصل المراء بهذا الشكل الى تجاهل المثل المشهور : لا تكليف بمستحيل »^(٢٣) .

وإذا كانت فكرة خطر التقدم هذه ، لا تزال حديثة نسبيا في القضاء ، إلا أنها توشك - على ما يبدو - أن تكون مكرسة على الصعيد الأوروبي^(٢٤) .

(ج) امكان انطباق فكرة خطر التقدم ، في مجال المسؤولية التقصيرية أيضا :

٢٠ - وتبقى - في هذا الموضع - ضرورة الإشارة الى أن فكرة خطر التقدم هذه يمكن أن تجد فرصة كبيرة للتطبيق في مجال المسؤولية التقصيرية عن ضرر المنتجات ، حين يكون المضرور هو أحد الأغيار . وهي بذلك ، تضيف على الاخلال بالواجب القانوني بعدم الاضرار بالغير ، الذي يستثير خرقه مسؤولية الصانع التقصيرية ، مفهومها واسعا ، مادام أن هذا الأخير ، مع هذه الفكرة ،

(٢٢) أشار لذلك ديبو ص ٦٠ .

(٢٣) وكان المطاوب منه هو أن يضمن « ليس فقط نتيجة عاجلة ، وإنما أيضا

بستقبله

Sur la base de données techniques de contrôle qu'il ne saurait humainement posséder" DUBOUT P. 58 et 60.

(٢٤) ديبو ص ٦٠

(٢٥) لقد جاء في مشروع للـ C.E.E (الرابطة الاقتصادية الأوروبية) ، للتقريب بين تشريعات الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بالمسؤولية من فعل المنتجات ، وضع سنة ١٩٧٦ ، ونشر ملخصه في مجلة Argus ط ١٩٧٧ ص ٣٩٨ أن :

"Le fabricant est responsable même si la chose, en fonction du développement scientifique et technologique prévalant au moment où il l'a mise en circulation, n'a pu être considérée comme défectueuse".

سيكون مسئولاً عن الضرر الذي حدث بفعل منتجاته ، حتى بافتراض أنه كان والحذر .

وفي محاولة من جانب البعض ، لاجتاد سند قانوني لهذه الفكرة ، في هذا قد بذل أقصى ما يمكن أن يبذله الرجل البالغ الحرص ، من مقتضيات الحيطة المجال ، قيل بأنها تجد « ترجمتها على المستوى القانوني »^(٣٦) في القول بأن المنتج يكون مسئولاً لأنه أدخل بالتزام بنتيجة ، هو - أي هذا الالتزام - حراسة تكوين المنتج المصنوع^(٣٧) .

ونعتقد ، من جانبنا ، أن هذا القول محل نظر . ففكرة الحراسة تفترض إمكان السيطرة ، عادة ، على الشيء الخطر . فيما تقوم فكرة خطر التقدم ، على العكس ، في أن المستوى العلمي ، في أقصاه ، لم يكن بعد قد وصل إلى ما يمكن المصانع المعنى ، ولا غيره ممن يمارس نفس النشاط ، من اكتشاف خطورة المنتج ، لا في مجمله ولا في عناصره أو مكوناته . باختصار ، لم تكن هذه الخطورة تحت سيطرته ، لأنه لم تكن بعد قد عرفت وسيلة للسيطرة عليها .

٢٩ - كذلك وجد القضاء الفرنسي ، في مجال المسؤولية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة ، مجالاً خصباً لتطبيق فكرة خطر التقدم هذه .

ففي دعوى تتعلق بشركة صناعية لانتاج الألومنيوم ، كان ينتشر من مصانعها بعض الغازات ذات التأثير الضار على المحاصيل الزراعية ، طالب المزارعون المجاورون لهذه المصانع ، أمام محكمة استئناف تولوز ، بالزام هذه الشركة بتركيب أجهزة أو معدات فنية لمنع بث هذه الغازات في الجو . ورغم تأكيد المحكمة بأنه : « كان من المستحيل ، في ضوء أحدث ما وصلت إليه صناعة المعدات ، أن تتخذ الشركة من الترتيبات لتحايل انبعاث هذه الغازات ، أفضل مما اتخذت »^(٣٨) ، بل ورغم تسليمها بأنه لا يمكن ، ابتداءً ، استلزام أن تكون الوسائل المستعملة في هذا الشأن « ذات فاعلية كاملة ومطلقة »^(٣٩) ، ألا أنها قد انتهت إلى ادانة الشركة بأن تدفع لهؤلاء المزارعين تعويضات سنوية ، بقدر الضرر الذي يصيبهم ، محسوباً في ضوء الأسعار السنوية للمحاصيل الزراعية^(٤٠) .

٢٦٦، (٢٧) ديوي ص ٦٢

(٢٨) - (٣٠)

المطلب الثاني

النظام القانوني للمسؤولية التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا المطلب ، على فرعين ، على النحو التالي :

الفرع الأول

ابتعاد هذه المسؤولية ، في مجملها ، عن نظام الخطأ الواجب الإثبات

٢٢ - يظهر تحليل نظام المسؤوليات التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية ، في تطبيقاتها المختلفة ، أن هذه المسؤوليات تبتعد ، في مجملها ، عن فكرة الخطأ الواجب الإثبات . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن هناك أفكارا حديثة متشعبة ، أصبحت تسود بعض هذه التطبيقات ، ونقصد بذلك ، المسؤولية عن تلوث البيئة . وفيما يلي بيان ذلك :

أولا - التلليل على ابتعاد النظام القانوني لهذه المسؤولية ، في مجملها ، عن نظام الخطأ الواجب الإثبات .

(١) في المسؤولية عن ضرر المنتجات المصنوعة :

٢٣ - فمؤدى ما ابتكره القضاء في بلد متقدم تكنولوجيا كفرنسا ، من فكرة تجزئة الحراسة على الشيء الواحد ، الى حراسة له في تكوينه ، وحراسة له في استعماله^(٢١) ، واستبقاء حراسة التكوين هذه للمنتج أو الصانع ،

"Garde de la structure et garde du comportement" (٢١)

راجع في هذه الفكرة ، مؤلفنا : " مسؤولية المنتج من الأضرار التي تسببها منتجاته الخطرة " ط ١٩٨٣ (الناشر دار الفكر العربي) ، الصفحات من ١٦-٢١ (البنود من ٩ - ١١) ، وأنظر من تطبيقات القضاء له ، الأحكام المشار إليها في هامشي ٧ ، ٨ من ص ١٧ من نفس المؤلف .

بمراض أن منتجاته المصنوعة قد خرجت من تحت يده وطرحت للتداول ، ان يكون هذا المصانع مسئولاً نلقائياً عن الضرر الذى يصيب الغير بفعل منتجاته .
إى دون حاجة الى نبوت خطأ فى جانبه . مسئولية لا يمكنه الفحات منها ينهى
الخطأ عن نفسه . بل لابد لذلك من ان يقيم الدليل على السبب الإلجنى الذى
أدى الى هذا الضرر .

ويقدم اعتماد المسئولية هنا عن نظام الخطأ الواجب الاثبات ، ما سبق
ان أشرنا اليه ، مما يعرف فى فرنسا بفكرة خطر التقدم ، اذ بمقتضاها يكون
المصانع مسئولاً عن الضرر الذى أصاب الغير ، حتى ولو ثبت أنه ، وقت صنع
منتجاته ، كان قد استخدم أقصى ما وصل اليه التقدم العلمى من تقنيات ،
وما كان بإمكانه أن يتوقع ، فى ضوء أقصى ما وصل اليه التقدم العلمى أيضا ،
ما تنطوى عليه منتجاته من خطورة^(٣٢) .

(ب) فى المسئولية عن الاضرار بالبيئة :

٢٤ — ربما تتجلى فى هذا التطبيق بالذات ، أبرز مظاهر التشدد الذى
تتسم به المسئوليات المنشئة للاخطار التكنولوجية بوجه عام .

صحيح أنه ليس فى نصوص جانب من التشريعات المقارنة ، ما تخضع
معه المسئولية عن الاضرار بالبيئة ، لأحكام خاصة . فيما يعنى أنها تقوم ، فى
هذه التشريعات ، على نظام الخطأ الواجب الاثبات ، كما هو الحال مثلا ، فى
القانون الهولندى^(٣٣) .

(٣٢) راجع سابقا البنود من ١٦ — ١٩ .

(٣٣) راجع :

ULLMAN (H) : Strict liability for pollution damage AIDA stud. P. 71.

WANSINK (J.H) : Strict liability for pollution damage AIDA P. 83.

ومع ذلك ، يؤكد وانسينك ، فى المرجع السابق ، ان المحاكم الهولندية غالبا
ما تميل الى معاملة المدمى (المضرور) من « طريق قلب عبء الاثبات ، أو
استلزام درجة مالية من العناية لمنع الطوف » .

٢٥ - لكن الأمر مختلف في معظم التشريعات الأخرى :

نفى القانون التشيكوسلوفاكي ، تنطبق المسؤولية المفترضة ، من بين ما تنطبق ، على الأعمال ذات الخطورة الخاصة^(٣٤) ، ومنها - بدهاء - الأعمال أو الأنشطة المسببة للأضرار بالبيئة .

وفي القانون الألماني ، ليس هناك قاعدة عامة بالمسؤولية المفترضة عن جميع صور الأضرار بالبيئة ، هذا صحيح ، لكن هذا النوع من المسؤولية تقرره قوانين خاصة بصدد أنشطة معينة^(٣٥) ، كالأنشطة المتعلقة بتوليد الطاقة^(٣٦) . كما تفرض بعض النصوص الخاصة ، مسؤولية غير خطئية ، على حائز المواد اشعاعية النشاط ، أو حائز المعجلات^(٣٧) ، لا يعفيه منها الا حادث لا يمكن تجنبه^(٣٨) .

وفي السويد ، ينظم قانون حماية البيئة نوعا من المسؤولية المفترضة ينطبق على معظم الأنشطة التي تكون خطرة على البيئة^(٣٩) .

وفي إيطاليا ، تنص المادة ٢٠٥٠ من المجموعة المدنية ، قرينة أعمال ، خاصة بمن يباشر أنشطة خطرة ، لا يجوز دحضها الا بأقامة الدليل على أن جميع وسائل

(٣٤) راجع ، أولمان ، المقال المشار اليه في الهامش السابق ، ص ٧٠ .
ونفس الأمر تقريبا في القانون المجري ، أشار لذلك نفس المؤلف .
(٣٥) أشار لذلك :

WINTER (G) and THURMANN (D), précitées. AIDA stud. P. 77.

(٣٦) فحائز منشأة من منشآت توليد الطاقة ، يكون مسؤولا بمسؤولية مفترضة ، عما تسببه منشأته هذه من أضرار للغير . راجع أولمان سابق الإشارة ص ٧١ ، وانظر في تفاصيل هذا التطبيق : وينتر وتورمان سابق الإشارة ص ٧٨ .
Possessor of a radioactive substance or an accelerator (٣٧)

(٣٨) راجع : وينتر وتورمان ، سابق الإشارة ص ٧٨ .
وتضع هذه النصوص ، حدا أقصى لهذه المسؤولية ، وكذلك حدا أقصى لمسؤولية مستغلي المنشآت النووية (وفقا لاتفاقية باريس التي انضمت إليها ألمانيا) هو ١ بليون مارك .
انتظر نفس المؤلفين السابقين ص ٨٠ .
(٣٩) راجع أولمان ، المقال السابق ص ٧١ .

الوقاية اللازمة لتجنب الضرر كانت قد روعيت^(٤٠) . وقد طبق القضاء الإيطالي هذا النص ، على المسؤولية عن ضرر التلوث « حتى ولو كان النشاط المسبب له ، لا يتسم بخطورة كبيرة بشكل خاص »^(٤١) . كما أظهر ، في هذا التطبيق ، تشددا واضحا مع المسئول ، الذي يكون مطالبا ، في نظره ، بأن يتخذ من وسائل السلامة المناسبة ، كل ما كان يتيح التقدم التكنولوجي^(٤٢) .

وفي بريطانيا ، وصل القضاء الانجليزي ، في قضية Rylands v. Fletcher الشهيرة ، الى اسناد المسؤولية عن الاضرار بالبيئة ، الى فكرة تحمل التبعة ، تقريبا^(٤٣) . وقد لقي فكر هذه القضية ترهيب الفقه والقضاء الأمريكيين أيضا^(٤٤) .

(٤٠) راجع :

PUTZOLU (G.V.) : strict liability for pollution damage AIDA stud. p. 82.

"Even where the activity is not marked by particularly great risks".- PUTZOLU -précité P. 82.

وراجع في املية لهذه التطبيقات القضائية ، نفس الموضع : (٤٢)

"Requiring all the safety measures made available by technological progress to be used".

انظر اولمان ، سابق الاشارة ص ٧١ ، وانظر أيضا : بيتزولى ، سابق الاشارة ص ٨٢ .

(٤٣) . فقد جاء في هذا الحكم :

"The true role of the law is that the person who, for his own purpose brings on his land and collects and keeps there anything likely to do mischief if it escapes, must keep it at his peril, and if he does not do so is prima facie answerable for all the damage".

اشار الية : اولمان ، السابق ، ص ٧١ ، وراجع في تفاصيل احكام المسؤولية من التلوث ، في القاتون الانجليزي :

DAVIDSON (K.M.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. PP. 85-87.

(٤٤) راجع :

FARON (R.S.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. P. 88.

وفي فرنسا ، توسع القضاء في مفهوم الشيء الخاضع للحراسة ، توسعا ينتهي الى « تحميل الدانغ بقرينة مسئولية »^(٤٥) عن ضرر التلوث ، حين اعتبره « حارسا للفصالات »^(٤٦) المتخلفة عن نشاطه الصناعي . من أدخنة ، وغازات ... الخ^(٤٧) .

ويشير بعض المشرح الفرنسيين ، الى اتجاه قضائي حديث^(٤٨) ، يميل الى الأخذ بفكرة الخطأ الموضوعي objective fault في هذا المجال . ويذكر مثالا لذلك ، ما قضت به الدائرة الجنائية لمحكمة النقض الفرنسية ، في ١٩٧٧/٤/٢٨ ، من المسئولية عن التلوث الذي أصاب مياه النهر ، والذي نتج عن تسرب مواد ملوثة ، من توصيلات مدفونة بباطن الأرض ، مع أن هذه التوصيلات

(٤٥) ديبرو ص ٥٢ .

(٤٦) اشر لهذا الاتجاه : ديبرو ص ٥٢ ، وكذلك :

DEPRIMOZ (J.) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. P. 75.

وهذا الاتجاه يستدعي في الحقيقة وقتة تأمل . فالأساس في جعل مسئولية حارس الأشياء الخطرة ، مسئولية مفترضة ، أن هذه الأشياء يمكن في ذاتها السيطرة عليها ، سيطرة تحول بينها والاضرار بالغير . فإذا كان الشيء - على العكس - مما لا يقع بطبيعته تحت السيطرة ، لأنه لا يكون أبداً إلا منفصلاً ، ان جاز هذا التعبير ، فقد لا يكون لفكرة السيطرة الفعلية عليه ، قوام الحراسة ، من معنى . لذلك ، فإذا كان ولا بد من اعتماد هذا الاتجاه ، فقد يكون الأدق ، في اعتقادنا ، القول بأن الحراسة هنا تقع ، لا على المخلفات ، وإنما على المصدر الذي تنتج عنه . وقد اقترح ديبرمو من المعنى الذي نراه ، حين يقول بأن الحارس ، كانت له الرقابة على هذه المخلفات « قبل أي تسرب لها » .

"He ... have the control of it before any release" DEPRIMOZ (J.) : strict liability for pollution damage AIDA stud. P. 75.

(٤٧) ويبدأ القضاء ، في دول أخرى ، نفس الميل الى التشدد . ففي بلجيكا مثلاً ، رفضت إحدى المحاكم ، دفع مسئولية الملوثة ، بأن هناك حالة ضرورية ، كانت هي التي الجأته الى تصريف مخلفات مصنعة على النحو الذي تمت به ، حتى ولو ثبت أنه لم تكن هناك من وسيلة أخرى ممكنة .

V. trib. verviers 24/12/1988 cité par DEPRIMOZ précité P. 76.

(٤٨) يعتبر ، من قبيل حسن الحظ ، عدم شيوخه . انظر - ديبرمو ، التقرير سابق الإشارة ص ٧٥ .

« كانت محلا لصيانة مناسبة »^(٤٩) ، وأن التلوث « كان يرجع الى طبيعة التربة والى الأمطار »^(٥٠) .

كما يؤكد هذا البعض ، أن بالامكان في الوقت الحالي ، أن يكون للاضرار بانبیثة مكان بين فكرة الخطأ الموضوعي ، وذلك من خلال نظرية مضار الجوار غير المسالوفة التي أنشأها القضاء على أساس من المبدأ المقرر بالمادة ٥٤٤ من المجوعة المدنية الفرنسية . فموجب هذه النظرية ، سيكون الملوث مسئولا عن خطأ من هذا النوع ، طالما أن جاره قد تعرض لمضايقات روائح أو فضلات أو ضوضاء ... الخ تتجاوز المألوف من مضار الجوار ، وترجع الى قربه من نشاط جار ، يستخدم محركات أو آلات أو مواد أولية ، ضرورية للمعتاد في مثل هذا النشاط^(٥١) . واذن فإنه يكفى — على حد وصف ديوب لاتجاه القضاء الفرنسى في هذا الشأن — « أن يكون ضرا ما للجار ، كانت له حقيقة موضوعية ، حتى تتعين مسئولية الصانع عنه ، مادام أن المجاورة لمصنع ، سوف تشكل هي ذاتها ، في النهاية ، الوضع غير المألوف »^(٥٢) .

(ج) في المسئولية الناجمة عن الخطأ التنوي ، والمسئولية الناجمة من التلوث البحري (أحالة) :

٣٦ — تخضع المسئولية في هذين التطبيقين لتنظيمات خاصة ، سوف نعرض لها تفصيلا في مواضع لاحقة^(٥٣) ، سوف يبين منها ، إذ ذاك ، أن هذه المسئولية تبعد كلية عن فكرة الخطأ الواجب الإثبات .

a had been correctly repaired" (٤٩)
"was due to the nature of the soil and to rains". (٥٠)
(٥١) راجع : ديريو ، تقرير الأيذا سابق الإشارة ص ٧٥ ، وانظر أيضا : أولمان ، التقرير سابق الإشارة ص ٧٠ ، ٧١ .
(٥٢) ديوب ص ٥٢ ، ويسوق أمثلة على ذلك : ما قضى به من عدم إمكان تضرع الصانع ، بسبق حصوله على ترخيص إداري والتقييد بكل مقتضيات هذا الترخيص ، بل وبجميع ما تقتضى به القوانين واللوائح المنظمة لممارسة النشاط الذى يقوم به (حكم نقض ٢٢/١٠/١٩٦٤ ، استئناف جرينوبل ٢٢/١/١٩٧١) ، أو بأن مصنعه كان مجهزا بوسيلة جيدة Perfectionnée ضد الطوف (نقض ٢٥/١١/١٩٧١) .
(٥٣) راجع لاحقا البنود ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٥٠ .

ثانياً - الأفكار المستحدثة ، المتشددة ، التي طرحتها المشكلات الخاصة بضرر التلوث :

٢٧ - أفرزت ، بعض المشكلات الخاصة التي يطرحها ضرر التلوث بالذات ، فكاراً جديداً ، متشدداً ، يتجاوز التصورات التقليدية المسالوفة في النظرية العامة للمسؤولية المدنية .

وسوف نجد المناسبة ، في مواضع لاحقة ، لعرض المزيد من هذه المشكلات^(٥٤) . فقط نجتزئ هنا بعرض مظهرين من مظاهر هذا الفكر المتشدد :

فعلى بعض الفروض ، قد يحدث أن تكون المادة المتخلطة عن نشاط صناعي ، غير ضارة بذاتها . وإنما تكون كذلك باتحادها بمادة أخرى صادرة عن نشاط صناعي آخر ، هي بدورها ليست ضارة بذاتها .

وقد قبل كل من القضاة الأمريكي والياباني ، في مثل هذا الفرض ، أن يكون كلا المشروعين اللذين صدر عن نشاطهما هاتين الحادثتين ، مسئولاً بالتضامن عن الضرر الناشئ من هذا المركب أو الخليط ، إذ ليس يلزم ، لمسؤولية الملوث ، أن تكون المادة الصادرة عن نشاطه ضارة بذاتها Per se ، وإنما يكفي أن تكون قابلة للاضرار باتحادها مع غيرها^(٥٥) (٥٦) .

(٥٤) راجع لاحقا البند : ١٤٢ فيما بعده .

(٥٥) : ٢٥٦ .

"The substance must not only be harmless per se, but also incapable of entering into harmful combinations with other substances"

أشار لذلك :

KLINGMULLER (Ernest) : Admission of probability proof. (translated by PFENNIGSTORF) AJDA stud. P. 50.

(٥٦) ويرى البعض ، في هذا الشأن ، أن بإمكان الضرور أن مرجع بالتعويض ، على السلطة العامة أيضاً ، بجنبته المسؤولية من أمان وسلامة المواطنين ، إذا استطاع أن يثبت ، أنه كان يتعين عليها التحقق من خطر الإحتمال بين الإنتاج الملوث

من جهة أخرى ، يناقش الفقه في الوقت الحاضر ، إمكان الاكتفاء في إثبات علاقة السببية بين التلوث والضرر ، بمجرد الاحتمال أو الظن^(٥٧) - - -

وتتعلق هذه المناقشة من حقيقة أن الإصدارات الملوثة لا تحدث دائما تأثيرا واحدا لدى جميع المعرضين لها . وأن نفس النوع من الضرر الناشئ عن التعرض لمادة ملوثة قد تحدثه لدى الشخص عوامل ذاتية خاصة به ، لا صلة لها بالتلوث ، كما هو الحال مثلا في مرض السرطان .

فاذا أصيب شخص يمثل هذا المرض ، بمناسبة تسرب بعض الملوثات من ذلك النوع الذي يمكن ، أصلا ، أن يسببه ، فقد لا يفلح في إقامة الدليل القاطع على السببية المباشرة بين هذا المرض والتعرض للتلوث .

لذلك ، تختب بعض الاتجاهات في الوقت الحاضر ، الاكتفاء في هذا الشأن بالظن أو الاحتمال ، للقول باستحقاق الضرر تعويضا عن هذا الضرر من مباشر النشاط التلوث . على أن يخضع من مبلغ التعويض بنسبة احتمال رجوع هذا الضرر إلى أسباب ذاتية خاصة به^(٥٨) .

الصادرة من نشاط المشروعين ، وأن تحول دون ذلك الخطر ، بأن ترفض الترخيص للمشروع الثاني بمباشرة النشاط ، أو أن تفرض عليه الإجراءات المناسبة .

كج مولر (أرنس) ، التقرير سابق الإشارة ص ٥٩ .
(٥٧) ويشير البعض ، إلى أن الفقه والتضاء البولندي ، يقول بالفعل ، فكرة انذيل الاحتمالي هذه ، في مجال المسؤولية عن الأضرار بالبيئة . راجع :
BRODECKI (Z) : Admission of probability proof, AIDA stud. P. 66.

كذلك قضت المحكمة العليا في السويد ، في ١٩٨١/٤/٢١ ، في دعوى تتعلق بضرر موت أسماك ، أن الاستحصالي على اليقين الكليل ، عن السبب المؤدى لذلك ، كان غير ممكن ، ومن ثم قبلت السبب الذي ساقه المدعى ، مادام أن احتمال صدقه أكبر من احتمالات صدق ما ساقه المدعى عليه من أسباب .
أشار لذلك :

ULLMAN (H) : Admission of probability proof. AIDA stud. P. 66.

(٥٨) ولتوضيح هذه الفكرة ، يساق المثال التالي :
إذا كانت نسبة الإصابة بالسرطان ، لدى أكثر من يكونون قريبا من منطقة الإصدارات الملوثة ، هي ٢٥ من كل ألف ، فمما تكون ، بين من يصابون به لأسباب

وفي تأكيده على تأييد هذا الاتجاه ، يقول كنج موللر (٥٩) ، « انه مع التقدم التكنولوجي الذي يشهده العصر الحاضر ، سوف يكون بالامكان ، وببساطة ، في المستقبل المنظور ، أن نتتبع كل ضرر في سببه المحدد . هذا حقيقي . لكن علينا — خاصة في مجال الاضرار بالبيئة — أن نقنع بالنسب التقريبية والاحتمالات ، والا قبلنا — باحترامنا لفكرة الدليل — حالة ظلم دائم يلحق بالمضروب » (٦٠) .

الفرع الثاني

امكان تأسيس هذه المسؤولية على فكرة تحمل التبعة

نظرية تحمل التبعة ، تجد في الأخطار التكنولوجية نطاق تطبيقتها الأمثل :

٢٨ — إذا كان ما تقدم ، وكان نظام المسؤولية التقصيرية المنشئة للأخطار التكنولوجية ، في تطبيقاتها المختلفة ، يعتمد كلية تقريبا ، عن فكرة الخطأ الواجب اثباته ، على النحو السالف بيانه ، بقي التساؤل عما اذا كانت هذه المسؤولية يمكن أن تجد أساسها في فكرة تحمل التبعة ؟

ذاتية خاصة بهم ، هي ه من كل ألف . فندئذ يكون الظن أو الاحتمال بأن يكون مرجع المرض الى المساعدة الملوثة هو بنسبة ٢٠ في الألف . ولذلك يمنح المضروب ما يعادل ٢٠/١٠٠ أي ٢/١٠ قيمة التعويض ، ويتحمل هو ٢٠/١٠٠ أي ٢/١٠ قيمة الضرر .

ترجمة : PFENNIGSTORF (٥٩)

(٦٠)

"I believe, therefore, that in our progressive technological age, we simply will no longer be able always, to trace each loss to its concrete cause, but that we will have to be satisfied, especially in the area of environmental damage, with approximations and probabilities, unless we want to accept a permanent state of hardship with respect to proof for the individual victim".

كنج مللر ، ترجمة فينيجستورف ، التقرير سابق الإشارة ص ٥٩ .

٢٩ - ان الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب ، هي أمر ممكن جدا في الحقيقة ، بالنظر الى الطبيعة الصناعية والتجارية للأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية ، حتى أنه ، ليمكن القول ، مع البعض ، بأن هذه الفكرة تجد في مجال هذا النوع من الأخطار بالذات ، « نطلق تطبيقها الأمثل » (١١) .

بل ان استعراض تنظيم أحكام المسؤولية التقصيرية ، في بعض تطبيقات هذه الأخطار ، يظهر - كما سنرى فيما بعد (١٢) - أنها تستجيب ، فيها ، لفكرة تحمل التبعة في وجهها المعالي فيه ، الذي يعرف بنظرية التبعة الكاملة .
Théorie Intégrale du risque (١٣) .

ونعرض ، فيما يلي ، بإيجاز شديد (١٤) ، لأوجه التبعة ، في نظرية تحمل التبعة لدى غير المعالين من أنصارها ، وهي : تبعة الربح ، أو تبعة النشاط (أو استحداث الخطر) أو تبعة السلطة ، لتبين الى أي مدى تستجيب الأنشطة المنشئة للأخطار التكنولوجية ، لهذه الأوجه الثلاثة مجتمعة . وكيف أن الانتقادات التي توجه أحيانا لهذه النظرية ، تفتقد جانبا كبيرا من مصداقيتها في خصوص الأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية بالذات :

(٦١) ديوب ص ٦٩ .

(٦٢) راجع لاحقا بند ١٥٠ .

(٦٣) معروف ان أنصار هذه النظرية الأخيرة ، لا يكتفون فقط بتأكيد أن أساس المسؤولية لا صلة له على الإطلاق بفكرة الخطأ ، وإنما أيضا ، وعلى الأخص ، أن نظامها لا يعتمد فيه بأي من الأسباب التقليدية للإعفاء من المسؤولية ، كالقوة القاهرة أو فعل الغير أو خطأ المضرور ، بحيث تكون المسؤولية في ضوء هذا التصوير ، هي « في آن واحد : تلقائية ، غير قابلة للدفع ، وموضوعية كلية » . إشار لذلك : ديوب ص ٧١ ، وقارن ، في تصوير آخر ، لمفهوم هذه النظرية : د. محمد نصر رماعي : الضرر كأساس للمسؤولية المدنية في المجتمع المعاصر . ط ١٩٧٨ هـ ص ٤٢٥ بند ٣٣٦ .

(٦٤) راجع في تفاصيل نظرية تحمل التبعة ، د. محمد نصر رماعي سابق الإشارة ص ٤٢٣ وما بعدها والراجع المشار إليها فيه . وديوب ، المرجع السابق ص ٦٩ وما بعدها .

٣٠ - خلاصة فكرة **تبعة الربح** Risque-profit : أن من يفيد من خطر ناشئ عن نشاطه ، يجب عليه أن يتحمل تبعته ، ومن ثم أن يعوض الأضرار الناجمة عن هذا النشاط .

وقد أخذ على هذا الوجه من نظرية تحمل التبعة ، افتقاره الى الوضوح وانتحيد . لأن فكرة الافادة أو النفع هذه ، هي فكرة فضفاضة^(٦٥) ، اذ هناك الى جانب المنافع الاقتصادية^(٦٦) ، المنافع المعنوية أو الأدبية^(٦٧) أيضا ، وليس من شك في أن فهم المنفعة أو الربح بهذا المعنى الواسع يفقدها صلاحيتها كمعيار محدد لاعمال المسؤولية ، مادام أن كل نشاط يهتم به المرء على أى نحو ، يمكن أن يتضمن منفعة بالمعنى الواسع للفظ . بعكس ما لو كان المرء يعتمد معيارا اقتصاديا في تحديد مفهومه .

فاذا كان هذا النقد ، بدا أنه لا ينطبق على الأنشطة المولدة للأخطار التكنولوجية مادام أن الأنشطة الصناعية والتجارية ، هي مجال الأنشطة النافعة بالمفهوم الاقتصادي^(٦٨) .

٣١ - أما فكرة **تبعة النشاط** Risque d'activité ، فخلاصتها أن النفع وحده لا يكفي أساسا للمسؤولية ، وإنما يلزم أيضا أن يكون هناك خطر نشاط ، في معنى أن يكون النشاط الممارس ، هو ذاته يتسم بالخطورة^(٦٩) . أو بمبارة أخرى ، يستحدث خطرا .

والنقد الذي يؤخذ على هذا الوجه من نظرية تحمل التبعة ، بدوره لا يصدق

Flou. (٦٥)

Les profits économiques. (٦٦)

Les profits moraux (٦٧)

(٦٨) وفي هذا المعنى ، يقول ديوي ص ٧٢ :

"Le profit économique est au coeur des activités de production et de distribution dont procèdent les responsabilités des industriels et des commerçants";

Présente un caractère dangereux.

(٦٩)

على الأخطار التكنولوجية . « فمقياس النشاط الخطر الذي يمكن أن يحدد نقصاناً بالنسبة للمسئولية المدنية بوجه عام ، ينطبق ، دون مشكلة ، في مجال المسئوليات الصناعية : فالواقع أن الصناعة — بسبب الطاقة التي تستعمل ، والمواد الأولية التي تحول ، والوسائل الفنية التي تستخدم — لا تكون فقط نشاطاً مفيداً ، وإنما أيضاً ، بل وفي معظم الأوقات ، نشاطاً خطراً » (٧٠) .

٣٣ — وأما فكرة تبعية السلطة *Risque d'autorité* ، فخلاصتها أن « من يرأس مشروعاً ما ، يجب أن يكون مسئولاً (أى عن الضرر الناجم عنه) حتى ولو لم يكن قد ارتكب خطأ ، فذلك هو مقابل ما له من سلطة » (٧١) . وواضح بجلاء ، أن هذا الوجه من وجوه نظرية تحمل التبعية « لا يكون قابلاً للتصور — بوضوح — إلا في مجال الأنشطة الصناعية والتجارية ، أو بتعبير أدق ، في مجال علاقات العمل » (٧٢) .

٣٤ — وهكذا فإنه أياً ما كان وجه التبعية ، المؤيد ، من أنصار نظرية تحمل التبعية كأساس للمسئولية المدنية ، فإن المؤكد أن الأنشطة الصناعية والتجارية ، منشأ الأخطار التكنولوجية ، هي دائماً أنشطة : الربح ، والخطورة ، والسلطة (٧٣) .

(٧٠) حيو من ٧٢ ، ٧٣ .

(٧١) أشار لذلك بيو من ٧٣ .

(٧٢) (٧٣) حيو من ٧٣ .

الفصل الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

تقسيم :

نوزع الدراسة في هذا الفصل على مبحثين ، نعرض في أولهما مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين من الناحية القانونية ، لنجمل مدى قابليتها له من الناحية الفنية المبحث الثاني . على أن نقدم لهذه الدراسة بمبحث تمهيدى ليس يخلو من أهمية وصلة بموضوع هذا البحث .

مبحث تمهيدى

بين قابلية خطر ما للتأمين وملائمة تأمينه

(فكرة ادارة الأخطار (١))

المقصود بفكرة إدارة الأخطار (٢) :

٣٤ — ان التساؤل عما اذا كان خطر ما ، يمكن أو لا يمكن تأمينه ، هو تساؤل عما اذا كان هذا الخطر يستجمع الشروط القانونية والفنية التى تجمعه قابلا للتأمين ، سواء على المستوى القانونى أو على المستوى الفنى . أى من وجهة نظر شركات التأمين .

Gestion de risque, Risk management.

(١)

(٢) راجع في هذا الشأن :

SENNETT (W.F.) : Le "Risk management". Ar. 1971 P. 1983.

وكذلك : المؤلفات المديدة المشار إليها في فييو ص ١١٤ هامش ٢٧ .

١٣٥ - غير أن خطراً ما قد يخون قابلية التأمين ، على هذا التحديد ، لكن تعميته تأمينياً لا تكون أمراً هائلاً من وجهة نظر من يهدفهم ، حيث يمكن أن توجد أنظمة أو طرائق أخرى لدفعه ، أو على الأقل لتخفيفه ، نخون أسر مازةمه وأمل كلفه من نظام التأمين .

وقد لا يكون الخطر قابلاً للتأمين ، فنياً ، إلا بصعوبة . ولا يقبل المؤمنون تعميته إلا بشكل جزئي . الأمر الذي يدفع بمن يتهددهم ، إلى البحث عن أنظمة أخرى مكملة ، تمكنهم من مواجهة الجزء غير المعطى بالتأمين ، من هذا الخطر .

هذا البحث المسبق والضروري ، عن الأنظمة أو الطرائق البديلة للتأمين أو المخلة له ، قبل الانتهاء إلى قرار في شأن الخطر ، هو ما يعرف بإدارة الأخطار^(٣) .

أهمية إدارة الأخطار الصناعية :

٣٦ - وفكرة إدارة الأخطار ليست ، في الحقيقة ، بالفكرة الجديدة . ومع ذلك فإنها قد اكتسبت في المجال الصناعي أهمية جديدة . فتزايد حجم الأخطار التي تتهدد المشروعات الصناعية ، الناتج من التزايد المستمر في القيم المالية التي تمثلها هذه المشروعات^(٤) ، و « التزايد الهائل للمسئوليات »^(٥) التي يستثيرها النشاط الصناعي ، لم يواكبه تطور تأميني مماثل ، بحيث يلاقى الصناعيون صعوبات في إيجاد تغطية لهذه الأخطار . وحتى أن وجدوها ، فإن التأمين قد أصبح ، في ضوء هذه الظروف ، حلاً مكلفاً ، وتزداد كلفته أكثر وأكثر مع التطور الزمني ، بما جعل من إعادة التفكير في إدارة هذا النوع من الأخطار ، أمراً ضرورياً^(٦) .

(٣) في هذا المعنى : ديبو من ١١٣ .

(٤) ومن ثم فداحة الأضرار التي يمكن أن تلحق بهذه القيم .
(٥) ديبو من ١١٤ .

(٦) راجع في هذا المعنى : ديبو من ١١٥ .

طرق (أو أساليب) إدارة الأخطار الصناعية :

٣٧ - وتقوم إدارة الأخطار ، أساسا ، على استقصاء مختلف المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المشروع . وتحليل مختلف الأساليب الممكنة لمواجهةها وتخفيض آثارها ، بحثا عن الأسلوب الأكثر ملاءمة والأكثر وفرا .

وليس من شك في أن أسهل الأساليب ، وإن لم يكن بالضرورة أقلها كلفة ، هو أن يقوم المشروع الصناعي بنقل عبء الخطر الذي يتهدهده ، الى شركة تأمين .

غير أنه ، الى جانب هذا الحل التقليدي ، هناك ثلاث وسائل أخرى لمواجهة الخطر ، يترادى استعمالها شيئا فشيئا في الوقت الحاضر ، ويتلخص في (٧) :

(١) أسلوب الوقاية (أو المنع) La prevention

٣٨ - هذه الوسيلة هي في الحقيقة « مكمّل ضروري لكل سياسة تأمينية » (٨) . فعلى العكس من الحل التأميني ، الذي لا يفعل سوى مجرد نقل الآثار المالية للخطر ، تهدف هذه الوسيلة الى تخفيض درجه احنمال تحقق هذا الأخير ، وتخفيض مدها اذا ما تحقق . وهي وسيلة قد تكون مكلفة في بعض الأحيان حيث تقتضى انفاق مبالغ ليست بالبسيطة بالنظر الى درجة التقدم التكنولوجي التي بلغها المشروع . لكنها تبدو ، في النهاية ، عملية « مربحة » (٩) : فمردودها السريع هو توفير جانب من المبالغ التي كانت ستدفع لشركات التأمين نظير تغطيتها للخطر لو نقل اليها بحالته ، أي دون معالجته بهذا الأسلوب ، اذ تجرى عادة الشركات على تخفيض سعر القسط بنسبة ما تتخذه المشروعات الصناعية من وسائل الوقاية من الخطر الذي تتعرض له . أما على المدى الطويل ، فانها تؤدي ، فضلا عن ذلك ، الى تحسين صفة الخطر نفسها ، ومن ثم تحسين الدلالات التي تعطيها الاحصائيات عنه ، حيث يظهر فيها ، مع شيوع استعمال

(٧) راجع في تلمصيل هذه الوسائل : ديبيو ص ١١٦ وما بعدها .

(٨) (٩) ديبيو ص ١١٦ .

هذا الأسلوب ، في صورة أفضل ؛ من حيث درجة تواتره وحجم الكارثة الناجمة عن تحققه ، بما يشجع شركات التأمين على وضع تعريفية جديدة لتغطيته أقل سعرا .

لكن ، أيا ما كانت أهمية هذه الوسيلة ، إلا أنه لا يصح الاعتقاد بأنها يمكن أن تلغي الحاجة الى نظام التأمين كلية ، لأنه « لا يمكن تخيل أن يكون بمقدور مشروع ما ، أن يحقق درجة أمان (أو وقاية) من تحقق خطر ما ، بنسبة مائة في المائة » (١) .

(ج) أسلوب نقل الخطر

Le transfert du risque en dehors de l'assurance

٣٩ — وقد يدار الخطر من طريق نقله الى طرف آخر ليس بشركة تأمين . وهو أسلوب ينحصر — في نطاق أخطار المسؤولية العقدية . ويحول دون تطبيقه على أخطار المسؤولية التقصيرية ، تعلق أحكامها بالنظام العام .

وتتمثل هذه الوسيلة في أن يشترط المشروع على عميله ، أن يعفيه من مسؤوليته عن اخلاله بتنفيذ التزامه في مواجهته ، أو الحد من هذه المسؤولية . ليكون بهذا الشكل قد أراح عن كاهله ما كان يتهدده من خطر المسؤولية ، بغير أن بنجا لنظام التأمين .

غير أنه ، فضلا عن أن نجاح مثل هذه الوسيلة ينحصر في الحدود التي يمكن فيها الاعتراف بصحة مثل هذه الاستراتيجيات ، فإنه رهن أيضا ، وبشكل أساسي ، بكون المشروع من القوة ، بما يسمح له أن ينتزع من عميله هذا الاعفاء أو التحديد ، وهو أمر قد لا يكون بالضرورة متوافرا في كل الأحوال .

(١٠) ديبو ص ١١٧ .

(ج) أسلوب الاحتفاظ بالخطر (أو التأمين الذاتي) (١١)

La rétention de risque / L'auto — assurance

• ع — وقد يدار الخطر — أخيرا — عن طريق الاحتفاظ به ، سواء في كليته أو في جزء منه على عاتق المشروع • وهذه الوسيلة تعتبر « من صميم أساليب إدارة الأخطار » (١٢) ، مادام أنها تترجم موقفا محسوباً • « ففى حدود ما أن خطرا ما ، يكون قابلا للتحديد والقياس » (١٣) ، يمكن أن يكون احتفاظ المشروع به على عاتقه أمرا مقصودا (١٤) (١٥) •

أهمية إدارة الأخطار التكنولوجية :

٤١ — ولما كانت الأخطار التكنولوجية مما يصعب ، في الواقع ، تغطيتها تأمينيا في كليتها ، بالنظر الى ضخامة حجمها ، فإن ادارتها « تكون من ثم أمرا ضروريا ، من أجل توفير تغطيات تكملية أو تغطيات بديلة » (١٦) •

وإذا كان أسلوب الوقاية (أو المنع) ، يتطرق أساسا بمخاطر الأخطار بالأموال ، إلا أنه بدأ ينفذ الى مجال أخطار المسؤولية المدنية • « فالمسؤولية عن ضرر المنتجات ، أو عن فعل الذرة ، أو عن التلوث ، أو عن الاخلال بالتعهدات المقدية ، يمكن في الكثير من الأحيان أن تكون مخففة أو حتى متدركة ، عن طريق الرقابة الجادة على المنتجات أو المنشآت ، والمراجعة المنتظمة لسير تنفيذ المقود » (١٧) •

(١١) راجع في هذا الشأن :

MAC LEAR (ch. A) : L'auto — assurance. Ar. 1972 P. 391.

(١٢) — (١٤) ديبو ص ١١٩ •

(١٥) أما عن رغبة ، إذا بدا هذا الحل أكثر ملاءمة من التأمين ، أو من اضطرار حينما لا يكون هناك من بديل غيره • وهو ما يحدث مثلا بالنسبة للأخطار التي لا تجد المشروعات تغطيات تأمينية لها ، أو على الأقل لا تجد لها الا بصوعية • في هذا المعنى ديبو ص ١١٩ •

(١٦) ديبو ص ١٢٢ •

(١٧) ديبو ص ١٢٣ •

كذلك لا شيء يحول دون المشروع ، وإدارة الخطر التكنولوجي المتمثل في المسؤولية العقدية التي تتهدده ، بأسلوب نقل الخطر ، مادام أنه في وضع يمكنه من اللجوء الى هذا الأسلوب .

أما أسلوب الاحتفاظ بالخطر (أو التأمين الذاتي) فإن اللجوء اليه يكون أمرا طبيعيا تماما في خصوص الأخطار التكنولوجية وذلك إزاء صعوبة تغطية بعضها تأمينيا ، أو عدم قبول الشركات تغطيتها الا بشكل جزئي .

عدم كفاية فن إدارة الأخطار في معالجة الأخطار التكنولوجية ، ولزوم الحاجة الى تأمين هذه الأخطار :

٤٢ - لكن ، أيا كانت أهمية إدارة الأخطار ، فإن هذا الفن لا يمكن بذاته ، وحده ، أن يقدم معالجة أو مواجهة كافية للأخطار التكنولوجية . فهذا النوع من الأخطار هو في الحقيقة « من الضخامة ، حتى أن أساليب الوقاية والنقل والتأمين الذاتي ، على ضرورتها ، لا تكون كافية فيه »^(٨) . ولذلك تظل التغطية التأمينية لهذه الأخطار كل أهميتها وضرورتها .

المبحث الأول

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين من الناحية القانونية

تمهيد ، وتقسيم :

٤٣ - عرفنا أن الأخطار التكنولوجية ، على حداتها ، هي في النهاية أخطار مسؤولية مدنية ، عقدية أو تقصيرية . ومن هذا الوجه ، لمقد يصير الاعتقاد بأن تأمينها لا يعدو أن يكون مجرد تأمين مسؤولية عادي ، لا يتميز بأية خصوصية ، أو بعبارة أكثر تحديدا ، لا يثير امكانه أو جوازه ، قانونا ، ثمة شك .

(١٨) ديبو ص ١٢٣ .

غير أنه ، بالنظر الى أن فكرة 'تكنولوجيا نفسها تقوم في اعمال الفكر أو العقل بحثا عن فكرة جديدة ، يصير تطبيقها بعد ذلك ، بما يعنى أن الخطر التكنولوجي يجد في أساسه أو في منشئه ، تدخل اراديا من جانب الانسان ، فقد يصير الاعتقاد ، من هذه الناحية ، على العكس ، بأن هذا النوع من الأخطار مما لا يجوز ، قانونا ، تأمينه ، لافتقاده الى الصفة الاحتمالية التي يجب أن تتوافر في الخطر القابل للتأمين .

وازاء مثل هذا الاعتقاد الوارد . فإنه ينبغي ، في هذا الموضع ، تحليل خصوصية الأخطار التكنولوجية ، من حيث ناحية الفكر ، أو التدخل الارادى ، فيها ، لنتبين الى أى مدى يمكن أن تؤثر هذه الخصوصية على جواز تأمين هذه الأخطار قانونا .

وهكذا نوزع الدراسة في هذا البحث على مطلبين ، على النحو التالى :

المطلب الأول الصيغة الفكرية (أو الذهنية) في الأخطار التكنولوجية

الأخطار التكنولوجية وخطا الفكر (او الخطا في التصور) (١) :

٤٤ — معروف أنه يشترط في الخطر الجائر التأمين منه ، أن يكون حادثا احتماليا aléatoire . سواء كانت هذه الاحتمالية تلحق تحققه ذاته ، أو تلحق فقط تاريخ هذا التحقق . وبشكل أكثر تحديدا ، فإنه يجب ألا يكون مرجع تحقق الخطر الى ارادة أحد طرفي عقد التأمين ، وبالأخص الى ارادة المستامن .

٤٥ — وفي الحقيقة ، فإن تقدير مدى احتمالية خطر ما ، قد يكون أمرا دقيقا في بعض الأحيان . ومع ذلك فإنه يمكن التأكيد بأن الأخطار — حتى ولو

لم تكن ارادية^(٢) - الا أنها تكون أقل احتمالية ، اذا كانت تتوقف على تدخل أو نشاط من جانب الانسان^(٣) . بل ان هذا التدخل قد يكون من الغلبة أو الرجحان ، أحيانا ، حتى أنه يمكن الاعتقاد بأن الحادث الذي وقع انما يرجع في الحقيقة إلى ارادة المستأمن^(٤) .

٤٦ - وفي مجال الأخطار التكنولوجية ، ليس يقتصر التدخل الانساني على أن يكون مجرد أمر يتصل بها ، اذ الحقيقة أن لوجود الانسان - هذا الكائن غير المعصوم من الخطأ - دور رئيسي فيها ، وذلك لسببين : أولهما ، أن الأخطار التكنولوجية « هي أخطار مسئولية مدنية ، وتطرح مشكلات ارادة ، وسلوك انساني »^(٥) . وثانيهما ، وعلى الأخص ، أن « البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية ، هما ثمرة الفكر والذكاء الانساني »^(٦) .

ونظرة على هذه الأخطار في أبرز تطبيقاتها ، سواء ما تعلق منها بالمسئولية المعقدة أو بالمسئولية التقصيرية ، تظهر السمة الذهنية أو الفكرية الواضحة ، التي تصطبغ بها :

(١) فيما يتعلق بصفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة^(٧) :

٤٧ - هنا ، تبرز الخاصية الذهنية أو الفكرية ، للخطر التكنولوجي ، بثل وضوح . فالغالب من الأمر ، في الحقيقة ، أن يكون مرجع فشل المجموع الصناعي ، إلى خطأ الفكرة المبتكرة ، أو بعبارة أخرى ، إلى خطأ في التصميم : erreur de conception . صحيح أن أسبابا أخرى يمكن أن تساهم في

Potestatifs.

(٢)

(٣) في هذا المعنى : ديبو ص ٨١ .
ويصف البعض « الحوادث التي يكون لارادة الانسان تأثير فيها ، من غير أن تكون تلك الارادة هي كل المؤثر » بالمخاطر الشخصية Risques subjectifs .
تميزا لها عن المخاطر المادية Risques objectifs وهي « الحوادث التي تقع من غير تدخل من الانسان . راجع د. محمد كامل مرسى ، المرجع السابق بند ٢٦

(٤) في هذا المعنى : ديبو ص ٨١ .

(٥) (٦) ديبو ص ٨٢ .

(٧) أي بنظام تسليم المفتاح clé en main

تأخير ، أو حتى عدم تحقيق ، النتائج الموعود بها في الصفة^(٨) ، لكن ذلك لا ينفي أن الخطأ سابق الإشارة يكون ، في الأعم الأغلب ، هو « السبب الرئيسي والأكثر خطورة ، في ذلك »^(٩) ، لأن نجاح المجموع الصناعي يتوقف في المحل الأول على « نوعية وسيلة الانتاج المستعملة »^(١٠) . بيد أن الفرض في الأخطار التكنولوجية ، أن المشروع الصناعي لا يستعمل فقط وسائل معروفة أو مجربة من قبل ، إنما أيضا ، بل وبشكل أساسي ، « وسائل جديدة ، قوامها الابتكار ، الذي يستدعي إعادة تقييم وسائل معروفة من قبل »^(١١) .

(ب) فيما يتعلق بالأضرار التي تسببها المنتجات المصنوعة :

٤٨ - والأمر كذلك أيضا فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية عن ضرر المنتجات لجديدة . فخطأ الذهن يكون ، بلا شك ، هو السبب في أشد الكوارث جسامة في هذا المجال ، أن لم يكن أيضا هو السبب في غالبية وقوعها . ولعل الكوارث التي يمكن أن تقع في مجال الصناعات الدوائية ، مثلا واضحا على ذلك . « فاستحداث تركيبة كيميائية معينة ، من أجل دواء ما ، يحتمل أن يكون لها من النتائج ، أخطر مما يمكن أن يكون للخطأ المادي في معايرة الأوزان ، عند صناعة المستحضر الطبي من هذا التركيب »^(١٢) .

وبوجه عام ، يتميز خطأ الفكر في مجال المنتجات الصناعية الجديدة ، بغداحة الأضرار التي يمكن أن تترتب عليه ، سيما وأنه قد يكون من الصعب اكتشافه ، في بعض الأحيان ، قبل أن تمضي مدة زمنية طويلة ، يكون خلالها قد انتشر انتشارا واسعا بين المستعملين أو المستهلكين . أكثر من ذلك ، فإن أثر هذا الخطأ - في استحداث منتج خطر أو ضئيل يتعذر من ثم تسويقه - يخشى

(٨) وبمفاتها ، كما ورد في تقرير لجنة روزا : تأخر الموردين ، أو خطأ المفاوضين من الباطن ، أو عدم تنفيذ العميل لالتزاماته العقدية ، أو الحوادث الطبيعية .

(٩) - (١١) ديبو ص ٨٣ .

(١٢) ديبو ص ٨٣ ، ٨٤ .

أن يمتد وأن يقضى على مشروعات أخرى ، ترتبط بهذا المنتج ، في سنلم الانتاج^(١٣) .

(ج) فيما يتعلق بالأخطار النووية ، ومخاطر الاضرار بالبيئة :

٤٩ - وأخيرا ، فانه في هذه المجالات بدورها ، تظهر السمة الذهنية للخطر التكنولوجي واضحة أيضا . « فإذا كان استعمال الذرة ، وبصفة خاصة وسائل الاشعاع ، في المجال الصناعى ، أمرا يتزايد شيوعه ، إلا أن الذرة كوسيلة صناعية ، ليست ، بمعنى الكلمة ، وسيلة تقليدية أو مجربة . من ثم فإن أخطاء الفكر في هذا المجال ليست أمرا مستبعدا »^(١٤) .

٥٠ - وكذلك الحال فيما يتعلق بالاضرار بالبيئة ، اذ كثيرا ما يكون مرجعه الى خطأ من هذا النوع . « لأنه فيما عدا حالات التلوث الممدى ، أو الناتج عن قدم المنشأة الصناعية ، تظهر الوحدات حديثة الانشاء ، بصفة ملوثة ، بشكل أكبر أو أقل ، تبعا لتصميم واختيار وسائل الانتاج ، أو أنظمة تصريف المخلفات »^(١٥) .

المطلب الثانى

الخامسة الاحتمالية للأخطار التكنولوجية

التشكك في هذه الخاصية في بداية الأمر ، تطور موقف المؤمنين :

٥١ - اذا كان ما تقدم ، وكان مرجع الأخطار التكنولوجية الى خطأ الفكر أو العقل وليس الى الحظ المحض أو المصادفة ، بدا من الطبيعى أن

(١٣) أو كما يقول البعض :

"Risque de ruiner et de condamner toute une chaîne de fabrication".

ديبو ص ٨٤ .

(١٤) (١٥) ديبو ص ٨٥ .

يتشكك المؤمنون في الصفة الاحتمالية لها ، أو على الأقل لبعضها . وأن يظهر ، في بداية الأمر ، شيئا من التردد في ضمانها . وأن كان موقفهم ، في هذا الشأن ، قد تطور بعد ذلك تطورا ملموسا :

٥٣ - ففيما يتعلق بالمسؤولية عن الاضرار بالبيئة ، مثلا ، رفض المؤمنون الفرنسيون في البداية ، تغطية خطر التلوث ، ما لم يكن هذا الأخير عرضيا *accidentelle* تماما ، أي ناتجا عن « حدث احتمالي محض »^(١٦) وليس عن طبيعة النشاط الصناعي الممارس أو وسيلة الانتاج الجديدة المستعملة . باختصار ، كانت الحادثة *L'accident* كسبب للتلوث ، بمعناها الذي حددته محكمة النقض كـ « واقعة مفاجئة ، غير متوقعة ، ومستقلة عن ارادة المستأمن »^(١٧) ، تعتبر ، في ذهن المؤمنين ، شرطا موضوعيا لقابلية خطر التلوث ، للتأمين ، حيث هي التي تخلع عليه صفة الغرر أو الاحتمال .

٥٣ - وليس من شك في أن يكون مثل هذا الربط ، بين الحادثة (بهذا المفهوم) ، وفكرة الغرر أو الاحتمال ، منتقدا . إذ « ليس ما يمنع ، أن تكون هناك وقائع محتملة ، ولا تكون بالضرورة مفاجئة تماما وغير متوقعة ومستقلة عن ارادة المستأمن . وبصفة خاصة فإنه يمكن تصور أن يكون خطر التلوث ، احتماليا دون أن يكون عرضيا »^(١٨) تماما أو مفاجئا ، كما أو كان مثلا « ينتج عن ومائع متدرجة »^(١٩) (٢٠) .

٥٤ - لذلك ، أبدى المؤمنون الفرنسيون ، بعد ذلك ، قدرا من المرونة في تمديد مفهوم الحادث في هذا المجال ، وأصبحوا ، في الوقت الحاضر ، يتخلو ، عن شرط المفاجئية *la soudaineté* فيه^(٢١) ، مستلهمين بهذا الشكل بعض

"Evenement purement aléatoire".

(١٦)

أشار لذلك ديبو ص ٨٦ .

Chv. 17/5.1961 R.G.A.T. 1962 P. 73 et not BESSON

(١٧)

(١٨) (١٩) ديبو ص ٨٧ .

(٢٠) ومثل هذه الوقائع قد تكون - جزئيا - وليدة نشاط أو تفكير انساني ، هذا صحيح ، لكنها لا تكون - مع ذلك - اختيارية أو مؤكدة . ديبو ص ٨٧ .
(٢١) راجع - على ذلك - فيما أدى اليه التخلي من هذا الشرط ، من بعض الصعوبات العملية ، لاحقا بند ١٤٢ فما بعده .

الأفكار الخاصة بتأمين الأخطار النووية (٢٢) .

٥٥ - وبهذا التطور ، يكون المؤمنون قد سلموا ، ضمناً ، بحقيقة أن كلا من فكرتي الحادثة أو الاحتمال ، هي من الأفكار النسبية . وأن الأحداث انقبالة للتأمين لا تتسم جميعها بنفس الدرجة من الاحتمال . « صحيح أن هذا الأخير هو الشرط القانوني لكل عملية تأمين . لكنه متى وجد ، كان الخطر قابلاً للتأمين من حيث الأصل ، وكبير أو صغر درجة هذا الاحتمال ، لا يمكن أن تؤثر إلا في الشروط الفنية للتأمين » (٢٣) .

٥٦ - ونفس الحقيقة ، سلم بها المؤمنون ضمناً أيضاً ، في مجال الأخطار التكنولوجية الناشئة عن مسئوليات عقدية ، رغم أن الخاصية الاحتمالية للخطر هنا ، سواء في منشئه أو في مداه ، تكون أقل وضوحاً ، حيث يتعلق الأمر بتمهيدات عقدية ، ارتضيت بحرية (٢٤) :

ففيما يتعلق بالخطأ في التصميم ، منشأ المسئولية العقدية الأساسي في صفقات توريد المجمعرات الصناعية المتكاملة ، لم يخرجها تقرير لجنة روزا من إطار الأخطار القابلة للتأمين بدعوى أن الضرر أو الاحتمال ينعدم فيه ، وإن كان لم يجعله ، في نفس الوقت ، قابلاً للتأمين في كل الأحوال :

فهو يكون غير قابل للتأمين إذا كان يرجع إلى غش أو تعمد من جانب المستأمن ، أو كان يرجع إلى خطأ من جانبه غير محدد ولا قابل للتفسير (٢٥) .

(٢٢) حيث تأخذ الحادثة في هذا المجال ، مفهومها ، يختلف إلى حد ما عن مفهومها التقليدي سابق الإشارة ، حددته المادة الأولى من معاهدة باريس ١٩٦٩ . - بهذه المادة ، حين حمّرت في الحادثة النووية ، الوقائع التي يمكن أن تعمل نظام المسئولية الخاصة التي تنظمها ، عرفت هذه الحادثة بأنها : « كل واقعة أو سلسلة من الوقائع التي لا تكون مفاجئة بالضرورة » .

(٢٣) ديبو ص ٨٧ ، ٨٨ .

(٢٤) في هذا المعنى : ملحق رقم ١ من تقرير روزا ، أشار إليه ديبو ص ٨٨ . (٢٥) أو على حد تعبير التقرير :

“Ne résulte pas d'une faute précisée, mais s'avère générale et même inexplicable”.

خطأ من الجسامة لأن الفكرة الجديدة (في التصميم) كانت من الأفكار مستحيلة التصور ، لأنها « تعلن نتائج لا يمكن عقلا تخيلها في ضوء ما وصلت اليه المعارف الفنية » (٢٦) . اذ في هذه الحالة « يندم الغرر ، وتكون الكارثة محققة ، راجدة في كل عناصرها » (٢٧) .

أما اذا كان يرجع ، على العكس ، الى مجرد اهمال من جانب المستامن ، بأخذ صفة الخطأ المهني ، فان الضرر أو الاحتمال لا يكون منعما . ومن ثم فانه يجوز تأمينه . لأنه « اذا كان الاهمال هو — بحق — من سمات الانسان ، الا أن الشك يبقى حول اللحظة التي يقع فيها . وهو ليس حتمية لا مفر منها ، انما ، على العكس ، يتضمن قدرا من الحظ » (٢٨) .

الخلاصة — الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية لا تنفي عنها صفة الاحتمال :

٥٧ — حاصل القول اذن ، أن الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية ، لا تنفي عنها صفة الاجتمال . سيما — على حد تعبير البعض — وأن هذه الأخطار « تنتج من بحوث علمية هامة ، يصعب التأكيد بأنها لا تشكل سوى مخض هذيان » (٢٩) . ومن ثم فانه لا شيء من الناحية القانونية البحتة ، يحول دون امكان تغطيتها تأمينيا . اللهم الا في الفروض الاستثنائية جدا ، حيث يكون مرجع الخطر التكنولوجي إلى « أحداث ارادية مصفة » ، أو الى تصورات مستحيلة في ضوء ما وصل اليه العلم » (٣٠) .

(٢٦)

"L'erreur est tellement grave qu'elle s'apparent aux conceptions impossibles, c'est-à-dire aux conceptions qui annoncent des résultats que dans l'état actuel des connaissances techniques acquises, on ne saurait raisonnablement espérer".

نيبو ص ٨٩ .

(٢٧) راجع في ذلك ، وفي مثال له : نيبو ص ٨٩ .

(٢٨) نيبو ص ٨٩ .

(٢٩)

"Pures élucubration".

نيبو ص ٩٠ .

(٣٠) نيبو ص ٩٠ .

المبحث الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

من الناحية الفنية

تمهيد :

٥٨ — ليس يكفى ، فى الحقيقة ، أن يكون خطر ما ، قابلا للتأمين من الناحية القانونية ، وإنما يلزم أيضا ، لامكان تغطيته ، أن يستجيب لمجموعة من الأسس الفنية التى تقوم عليها عمليات التأمين بوجه عام . فالتأمين فن ، يقوم على ثلاثة أسس جوهرية ، هى : التعاون بين المستأمينين (أو تجميع المخاطر) ، والمقاصة بين الأخطار ، والاستمانة بقوانين الاحصاء .

وتتوقف استجابة الخطر لهذه الأسس ، على ضرورة توافر مجموعة من الشروط الفنية فيه ، تتحصل فى ضرورة أن يكون : متواتر^(١) ، وموزعا^(٢) ، فى وقوعه ، ومتجانسا^(٣) مع غيره من الأخطار التى تجمعها شركة التأمين .

وليس فى مثل هذا البحث — بداهة — موضع التعرض التفصيلي لهذه الشروط أو الأسس العامة^(٤) ، إنما الذى يعنيننا هو فقط تحديد مدى استجابة

Fréquente

(١)

Dispersé.

(٢)

Homogène

(٣)

(٤) ، احم فى ذلك :

PICARD (M) et BESSON (A.) : précité PP. 17 et s. No 9-15 : CRISA-FULLI (V) : Le risque "R.C. produits" du fabricant, en droit français. R.T. Com. 1974 P. 414 : LAMBERT - FAIVRE (VV) précité n 17 et s. No. 12-15.

وفى مصر : د. عبد المنعم البدرأوى ، المرجع السابق ، البتوة من ١٣٩ — ١٤٢ ، ون ١٦٥ — ١٦٨ ، د. عبد الوتوة بجى من ٢٦٨ — ٢٧٤ .

الأخطار التكنولوجية لها^(٥) ، لنتبين ، من هذا التحديد ، ما اذا كانت هذه الأخطار تقبل أو لا تقبل التغطية التأمينية من الناحية الفنية .

مدى استجابة الأخطار التكنولوجية ، للأسس الفنية ، التقليدية ، للتأمين :

(١) الأخطار التكنولوجية وتجميع المخاطر :

٥٩ — تفترض عملية التأمين ، كما قدمنا ، تجميع عدد كبير من المخاطر ، يقوم المؤمن بإجراء المقاصة بينها وفقا لقوانين الاحصاء .

ونظرة على طبيعة الأخطار التكنولوجية يبين منها ، أن هذا الأساس الفني يصعب أن يتوافر فيها .

٦٠ — فهذا النوع من الأخطار لا يزال ، في الواقع ، قليل العدد ، اذا ما قورن بالأخطار التقليدية . أو بعبارة أكثر دقة ، لا يكون المتاح منه للتغطية التأمينية ، بالعدد الذي يشكل التجمع الكافي ، منظورا لهذا الأخير بمقياس الأخطار التقليدية^(٦) . و مرجع ذلك : اما لتردد المؤمن أنفسهم في قبول هذه الأخطار عادة ، أو لاحجام المستأمنين عن عرضها للتغطية ازاء الارتفاع البالغ في السعر الذي يطلب في هذه الأخيرة^(٧) .

وحتى لو افترضنا جدلا ، وفرة المتاح من هذه الأخطار في السوق التأمينية ، فإن من شأن ما تتميز به من ضخامة الحجم ، وغداحة الكارثة ، أن تعجز أكبر الشركات قوة عن أن تأخذ على عاتقها عددا كبيرا منها .

(٥) راجع في الخصائص الفنية للأخطار الكبيرة (ومنها الأخطار التكنولوجية) :

MEYER (E) : article R.G.A.T. 1970 préolté P. 255.

وراجع ، في شروط تغطية الأخطار الكبيرة بوجه عام ، نفس المؤلف ، ص ٢٥٩ وما بعدها .

(٦) او كما يصف البعض هذه الأخطار ، بقوله ، أنها تكوين :

"Peu nombreux à faire l'objet d'assurance". DUBOUT P. 83.

(٧) في هذا المعنى : دييو ص ٩٢ .

أكثر من ذلك ، فإن هذه الأخطار قد تكون في الكثير من الأحيان ، غير معروفة الحجم مسبقا ولا بشكل تقريبي^(٨) . فتعجز الشركات ، من ثم ، عن إجراء المجانسة بين ما تستطيع جمعه منها ، حين أن التجانس بين الأخطار المجموعة ، شرط فني ضروري لعملية تجميع المخاطر .

٦١ — صحيح أن هناك من الأساليب أو الأنظمة الفنية المعروفة ، في النظرية العامة للتأمين ، ما يمكن معها التغلب على ضخامة حجم الخطر ، وذلك من طريق تجزئته . تلك التجزئة التي تؤدي في نفس الوقت الى مضاعفة عدده ، ومن ثم التغلب على قلته . ونقصد بذلك أساليب : التأمين الاقتراني Coassurance أو إعادة التأمين Réassurance^(٩) ، أو حتى أسلوب « إعادة التأمين الاقتراني لدى اتحاد مؤمنين »^(١٠) لكن هذه الأساليب ، جميعا^(١١) ، لا يمكن اعمالها بفاعلية ، الا اذا كانت سوق التأمين الوطنية أو الدولية ، متسمة بانشكل الكافي^(١٢) . فيما تتميز الأخطار التكنولوجية ، على العكس ، بأنها من الضخامة ، حتى أنها تتجاوز ، ولو بعد تجزئتها ، قدرة السوق الوطنية أو الدولية في الكثير من الأحيان^(١٣) .

(٨) وليس في ذلك القول ثمة غرابة ، مادام أن « الابتكار » — قوام الخطر التكنولوجي — « يتبدل دائما » — على حد قول ديلاج (أشار اليه دييو ص ٩٣ هامش ١٣) — في « محاولة تجريبية » تحتل النجاح والفشل ، ومن ثم لا يمكن انكهن مسبقا بنتيجتها . وأن الأخطار التكنولوجية هي في النهاية أخطار مسئولية مدنية ، حجم الضرر فيها ، لا يسهل أيضا في الكثير من الأحيان معرفته مسبقا ولو بشكل تقريبي . في هذا المعنى : كيبو ص ٩٣ .

(٩) راجع في الفرق بين هذين النظامين : د. عبد الودود يحيى ص ٢٧٤ هامش ٢ ، ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، د. محمد كامل مرسي ، بند ١٧١ .

(١٠) "Co réassurance au sein d'un pool." DUBUT: P. 94

(١١) راجع في نظام « اتفاق المؤمنين Convention pool د. عبد الودود يحيى ص ٢٨٠ ، ٢٨١ (حيث يرى فيه نوعا من إعادة التأمين التعاوني Réassurance-coopérative) .

(١٢) التي يفضلها دييو بأنها يمكن أن تؤدي الى تجميع مصطنع (أو غير طبيعي artificielle) للأخطار . ص ٩٤ .

(١٣) (١٤) في هذا المعنى : دييو ص ٩٤ .

(١٥) والمبالغ المؤمن بها تكون في بعض الأحيان بالمليارات . راجع في مثال لذلك ، من بعض المشاريع في باكستان ، أشار اليه :

MEYER : RG.A.T. 1970 précité P. 280.

٦٢ - وقد يتصور ، أخيرا ، أن تلجأ الشركة الى ، وضع **هدد أقصى** لضمانها ، كأسلوب فني لاجراء التجانس المطلوب بين الأخطار التكنولوجية التي تقبلها . بيد أن هذا الأسلوب ، هو ، بوضوح ، أبعد الأساليب تحقيقا لرغبة العميل ، في هذا النوع من الأخطار . مادام بمقتضاء ، ان يكون مغطى تأمينيا ، أندر الزائد عن الحد الأقصى ، من الخطر الذي يتهدد المشروع ، حين أن هذا التقدر هو ما لا يمكن - بالفرض - أن يتحملة المشروع بنفسه . فيما ستكون . على العكس ، مغطاة من الخطر ، أجزاء ، كان بوسع المشروع أن يأخذها على عاتقه ، باتباع سياسة ادارة أخطار ، ملائمة^(١٦) .

٦٣ - يخلص ، من كل ذلك ، اذن ، أنه « ليس من المتصور ، أن يتوافر ، تجميع طبيعي *mutualité naturelle* ، في مجال الأخطار التكنولوجية »^(١٧) .

(ب) الأخطار التكنولوجية ، وتواتر الخطر^(١٨) ، وحساب الاحتمالات^(١٩) :

٦٤ - كذلك ، لا يمكن - فنيا - تغطية خطر ما ، الا اذا كان بإمكان المؤمن أن يحسب - ملانما - احتمالات وقوعه ، أي فرص تحققه . وهو أمر أصبح ممكنا في الوقت الحاضر ، عن طريق علم أو قوانين الاحصاء .

لكن هذا الأخير ، لا يمكن أن يعطى نتائج دقيقة ، الا اذا كان يشمل عددا كبيرا من المخاطر ، متواترة الحدوث ، أي قابلة للتحقق بدرجة كافية لأعماله ، خلال فترة زمنية معينة^(٢٠) . وهو شرط ، لا يتوافر ، يدور ، في الأخطار

(١٦) في هذا المعنى : دييو ص ٩٤ .

(١٧) دييو ص ٩٣ .

La fréquence

(١٨)

Le calcul de probabilité

(١٩)

(٢٠) وفي هذا المعنى ، يقول دييو ص ٩٥ ، أنه ينبغي لاجراء حساب إحصائي « أن تتوافر متوالية أعداد ، تبين تطور المتغير ، خلال فترة زمنية طويلة الى حد ما . وهو يؤكد أن هذين العنصرين : متوالية الأعداد ، والفترة الزمنية « يدعمان » ، بالفرض ، في مجال الأخطار التكنولوجية » .

التكنولوجية، فهذا النوع من الأخطار ، إذا لم يكن في ذاته جديدا بالمعنى الدقيق لفظ^(٢١) ، إلا أنه يتعلق بمنتجات جديدة ، أو بوسائل صناعية جديدة • منتجات أو وسائل « يمكن — تبعا لهذه الجودة — أن تولد مسؤوليات ، لا يمكن مسبقا معرفة درجة التواتر في اعمالها »^(٢٢) ، ولا متوسط حجم التعويضات فيها ، ولا — من ثم — السعر المناسب لتأمينها^(٢٣) • ومثال ذلك ، ما يحدث في مجال الصناعات الدوائية ، إذ قد يكون من الضروري — في بعض الأحيان — « انتظار عشر سنوات ، لمعرفة ما إذا كان المنتج الدوائي الجديد ، يمكن أن تكون له آثار جانبية ضارة »^(٢٤) (٢٥) •

خاتمة البحث — امكان تغطية الأخطار التكنولوجية يستوجب اعادة النظر في مبادئ التأمين التقليدية :

٦٥ — فإذا كان كل ما تقدم ، تعين التسليم اذن بأن تأمين الأخطار التكنولوجية يواجه ، من الناحية الفنية ، مصاعب هامة^(٢٦) • وأنه « حتى بافتراض أنه قد توافرت لدى المؤمن بعض المعطيات حول تواتر الكوارث (التكنولوجية) ومتوسط حجمها ، فإن الضالة الشديدة للعدد المجموع من هذه الأخطار ، سوف تمنع من إجراء مقاصة كافية بينها • والقسط الصافي الذي سيستخلص من هذه المعطيات ، سيكون بمبلغ يصعب جدا على الصناعيين أن يتحملوه »^(٢٧) •

لذلك فإن ضرورة تغطية الأخطار التكنولوجية ، تستوجب اعادة النظر في

(٢١) انظر سابقا بند ٦ •

(٢٢) (٢٣) (٢٤) انظر ديبو ص ٩٥ •

(٢٥) ويشير ديبو ص ٩٦ ، الى ان بعض شركات التأمين ، في السوق الفرنسي ، ترفض بالفعل تغطية مسئولية المعامل الدوائية ، عن الأضرار التي يمكن أن تلجم من استعمال منتجات منع الحمل •

(٢٦) انظر ، بوجه عام ، في مشاكل أو صعوبات تحديد تعريف للقسط في الأخطار الكبيرة :

BEINEIX, rapport R.G.A.T 1972 précité PP. 430-431.

(٢٧) ديبو ص ٩٦ : ويقترب من هذه المعاني : بييه ، التقرير سابق الإشارة

ص ٢٥٥ •

بعض مبادئ التأمين التقليدية^(٢٨) . وتطويع أو تطوير شروطه الفنية المعروفة، لتتلاءم وخصوصية هذا النوع من الأخطار . وتلك حقائق سلم بها المؤمنون أنفسهم في الدول المتقدمة تكنولوجيا ، ورأوا - من ثم - لزاما عليهم أن يتخلوا عن هذه المبادئ .

غير أنه يبقى بعد ذلك ، التساؤل عن الأوجه الجديدة للتطوير في هذا الشأن ، وإلى أى مدى أمكن من خلالها للمؤمنين أن يلبوا حاجة الصناعيين في تغطية هذا النوع من الأخطار ؟ ذلك ما سوف يجيب عنه الجزء التالي من هذا البحث .

(٢٨) في هذا المعنى : مبييه ، سابق الإشارة ص ٢٥٤ ، ديبو ص ٩٦ ، ٩٧ ، وانظر تول كيسيه : « ان المؤمنين وجدوا من الواجب عليهم ، من أجل تسعير (أو وضع تعريفة لـ) الأخطار التكنولوجية ، ان يتخلوا عن الحسابات الاحصائية » حسب نظرية المضاربة (أو المقامرة) . التقرير سابق الإشارة ، ص ٤٦١ .

البَابُ الثَّانِي
نُظْمَةُ ضَمَانِ الْأَخْطَارِ التَّكْنُولُوجِيَّةِ

تمهيد ، وتقسيم :

٦٦ - لما كانت الأخطار التكنولوجية ، على النحو الذى بيناه ، تتميز بضخامة حجمها ، ضخامة تتجاوز ، وبكثير ، قدرة المشروعات الصناعية على تأمين نفسها بنفسها^(١) . كما تتجاوز أيضا ، امكانية المعالجة ، غير التأمينية ، التى تقدمها أساليب ادارة الأخطار^(٢) ، فان نظام التأمين يبدو اذن ضرورة لا عنى عنها لهذه المشروعات التى ترغب فى الاحتياط ضد هذا النوع من المخاطر ،

ومع ذلك ، فان الملاحظ ، عملا أن شركات التأمين لا ترغب دائما ، بل ولا هى حتى تستطيع ، أن تضمن هذه الأخطار « فى كليتها »^(٣) . وذلك أمر مفهوم فى الحقيقة . فأخطار مثل هذه ، يمكن أن تكون مأساوية catastrophiques فى بعض الأحيان ، يجب أن يلتزم المؤمنون أقصى درجات الحذر ازاء تغطيتها^(٤) . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فان « قدرة أسواق التأمين ، وإعادة التأمين ، هى نفسها قدرة محدودة »^(٥) .

وهكذا فان أنظمة الضمان التأمينى التقليدية ، المطروحة فى السوق ، لا تكون كافية دائما لتلبية رغبات الصناعيين .

لذلك ، فان مواجهة هذا النوع من المخاطر ، تعرف - فى الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا - نظما وطرائق أخرى ، يمكن أن تساهم فى تحقيق هذه الرغبة : بعضها يتمثل فى أنظمة ضمان تأمينى أيضا ، لكنها أنظمة « مخصصة » ad hoc^(١) ، تقتصر على تغطية بعض هذه الأخطار ، ومعدلة لتلائم ذاتية الخطر المعنى . أما البعض الآخر ، فيتمثل فى أنظمة ضمان « لا تشكل عمليات

Lauto-assurance.

(١)

Risk management : Gestion de risque.

(٢)

(٣) En totalité. ، ديبو ص ١٢٦ .

(٤) (٥) (٦) (٧) ديبو ص ١٢٦ .

تأمين بالمعنى القانوني»^(٧) وانما هي أنظمة مختلفة ، مشتقة (أو مستقاة) من « أساليب بنكية »^(٨) وأساليب تأمين .

ودراسة النوع الأخير من هذه الأنظمة ، تتجاوز في الحقيقة اطار هذا البحث . ولذلك فسوف نقتصر ، في هذا الباب ، على دراسة كل من : أنظمة الضمان التأميني التقليدية ، والمخصصة spécifiques ، كل في فصل على حدة . على أن يكون رائدنا في هذه الدراسة ، تجربة السوق التأميني في فرنسا ، كبلد متقدم صناعيا وتكنولوجيا .

الفصل الأول

أنظمة الضمان التأميني التقليدية

Les systèmes traditionnels de garantie d'assurance

تمهيد ، وتقسيم :

٦٧ — كان من شأن ظهور الأخطار التكنولوجية ، وتطورها ، أن شهد سوق التأمين الفرنسى ، طلبا كبيرا على تغطية هذا النوع من المخاطر : استجابت له شركات التأمين هناك ، لكن « بشكل محدود وجزئى » (١) .

غير أنه ، بالرغم من محدودية هذه الاستجابة ، إلا أن هذه الشركات لم نجر ، فى الحقيقة ، « أى استبعاد عام لنوع معين من هذه الأخطار » (٢) ، فى أنظمة الضمان التى تطرحها . وبالعكس ، تجمل جميع مسؤوليات الصناعيين المهنية ، التى يستثيرها نشاطهم فى الابتكار التكنولوجى ، عقدية كانت هذه المسؤوليات أم تقصيرية ، محلا لوثائق تأمين لدى هذه الشركات . صحيح أن الضمانات المقترحة فى هذه الوثائق ، محدودة وجزئية ، كما قلنا ، لكنها — على أية حال — تقدم « أساسا » (٣) معقولا ، لتغطية ، يصلح لأن يكون مصفا ومطورا فى المستقبل . وهو ما يمكن أن يتضح ، من خلال دراسة وثائق التأمين الفرنسية التى تغطى : المسؤولية العقدية الناشئة عن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، والمسؤولية (العقدية أو التقصيرية) المترتبة على صنع وتسليم منتجات صناعية جديدة ، والمسؤولية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة ، وانتى نعرض لكل منها ، فى مبحث على حدة ، على النحو التالى :

(١) (٢) أشار لذلك : دييو مى ١٢٨ .

(٣) Un embryon راجع دييو مى ١٢٨ .

المبحث الأول

تغطية المسئوليات العقدية الناشئة من صفقات توريد

المجموعات الصناعية المتكاملة

تمهيد — حصر الوثائق التي يمكن أن تواجه أخطار هذا النوع من الصفقات ،
تقسيم :

٦٨ — أصبحت صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، تجعل — في الوقت الحاضر — محلا لطلب كبير جدا ، من جانب الدول النامية ، التي تتمتع ، مع ذلك ، بقدر شرائية ضئيلة ، وترغب في الاستفادة من تكنولوجيا الدول الصناعية المتقدمة .

وهذا النوع من الصفقات ، هو — في الحقيقة — « عملية مركبة »^(١) ، تتضمن أخطارا^(٢) ومسئوليات ليست متماثلة ، نظرا لاختلاف مضمون صفقة ما ،
عنه في أخرى^(٣) .

٦٩ — غير أن استعراض المراحل الزمنية لإنشاء أى مجموع صناعي متكامل ، يكشف عن ثلاث طوائف من المخاطر :

• فقبل البدء في الأعمال : تكون هناك مرحلة أو فترة للدراسة l'étude وأعداد التصميمات les conceptions اللازمة ، أخطارها يمكن أن تجعل محلا لوثيقة يقال لها : وثيقة تأمين مسئولية مكاتب الدراسات المهنية ، تأسيسا على أن هذه المكاتب تنشأ خصيصا لهذه المهمة . وان كان ذلك لا يعنى أن

- (١) — "opération composite, complex" ديبو ص ١٢٩ ،
وفي نفس المعنى : د. سمحة الطيوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٢ .
(٢) ولذلك يرى ديبو (ص ١٢٩) أنه ليس من الدقة القول — كما فعل واضعوا تقرير لجنة روزا — بأن توريد المجموعة الصناعية يستتر خطرا تكنولوجيا ،
وانها الأدق أن يقال ، بأنه يستتر أخطارا تكنولوجيا .
(٣) في هذا المعنى : ديبو ص ١٢٩ ، وراجع ، في صور متود نقل التكنولوجيا : د. سمحة الطيوبى ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢١ وما بعدها .

الدراسات السابقة على تنفيذ الأعمال ، تكون - بالضرورة - حkra على أمثالك هذه المكاتب ، وإنما يمكن أن تقوم بها أيضا ، ومن ثم أن تكتب هذه الوثيقة ، انشركات الهندسية^(٤) . هذه الأخيرة التى يتسع ، فى الحقيقة ، دورها ، بكثير عن دور مكاتب الدراسات^(٥) . ففى لا تقتصر على اعداد التصميمات ، وإنما تتولى أيضا ادارة تنفيذ الأعمال *dirige l'exécution du chantier* بل يتزايد اتجاهاها فى الوقت الحاضر نحو الاضطلاع بالمسئولية الكاملة عن العمل . حين يطلق عليها فى هذه الحالة لفظ *الـ ensemblier* .

• وخلال العمل ، أو بمباراة أخرى ، أثناء التنفيذ ، تتهدد المشيدين ، وجميع المساهمين فى تنفيذ الأعمال ، مخاطر مسئولية ، يمكن تأمينها بشكل فردى أو بشكل جماعى : فى الحالة الأولى ، يكتب كل ذى شأن ، وثيقة تأمين لتغطية المسئولية الخاصة به ، فيما تكتب ، فى الحالة الثانية ، وثيقة تأمين جماعى *assurance - collective* واحدة ، التأمين فيها « يرتبط بالعمل نفسه ، بصرف النظر عن المسئوليات الخاصة بكل مساهم »^(٦) . ونظرا للمعيوب العديدة لنظام التأمين الفردى^(٧) ، فان نظام التغطية الجماعية هو الأكثر شيوعا فى العمل فى الوقت الحاضر . وتكفله وثيقه يقال لها : وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية .

• وبعد الانتهاء من الأعمال ، يتهدد المورد خطر عدم تحقق النتائج

Les société d'Ingénierie,

(٤)

(٥) راجع فى تفاصيل التفرقة بين هذه وتلك ، واختلاف دور كل منها :

VINEY (G) : La responsabilité des entreprises prestataires de conseils. J.C.P. 1975 — 1 — 2750 ; GOLDSMITH(J.C.), : Etude générale des conditions et limites de la responsabilité des Bureaux d'engineering. G.P. 1978 — 1 — 4.

(٦) ديبو ص ١٣٤ .

(٧) حيث هو أكثر كلفة من التأمين الجماعى . كما أن تجزئة الضمان (أو التغطيات) يمكن أن يؤدي الى نسيان بعض المسئوليات دون تغطية ، أو — على العكس — لتعدد تغطية بعضها . هذا فضلا عما يؤدي اليه من صعوبات فى العمل ، فيما يتعلق برجوع المساهمين بعضهم على بعض ، خاصة عندما يكون عددهم كبيرا . راجع فى تفاصيل ذلك : ديبو ص ١٣٣ ، ١٣٤ .

المحددة التي يمكن أن يكون قد تعمد بها في الصفقة • ويعرف السوق التأميني في فرنسا ، وثائق لضمان هذا النوع من الخطر بدوره ، وأن كانت لا تزال بعد هائلة الانتشار • كما لم توضع بعد ، بشأنه ، وثيقة تأمين نموذجية •

وهكذا نوزع الدراسة ، في هذا البحث ، على مطالب ثلاثة ، نواجه في كل منها أحد هذه الأنواع الثلاثة من الوثائق •

المطلب الأول

وثيقة تأمين مسئولية مكاتب الدراسات المهنية^(٨)

La police de responsabilité professionnelle des
bureau d'études

تمهيد :

• V - ان انشاء مجموع صناعي ، يستخدم وسائل جديدة في الانتاج ، تسبقه بالضرورة أعمال دراسات واعداد تصميمات ، تقوم بها عادة مكاتب الدراسات^(٩) التي تنشأ خصيصا لمثل هذه الاعمال • وقد تقوم بها الشركات الهندسية^(١٠) ، بما يوجد بها من أقسام متخصصة في هذا الشأن ، حين تكون قد اضطلعت بالمسئولية كاملة عن انشاء المجموع الصناعي •

وتشمل أعمال الدراسة والتصميم هذه ، كلا من وسيلة (أو طريقة) الانتاج ، والمصنع نفسه الذي سيطبق بالفرض هذه الوسيلة^(١١) •

(٨) راجع في هذا الشأن :

JOURDAN (A) : "Etude comparée sur les polices R.C. professionnelle Bureaux d'Etudes et Ingénieurs conseils en bâtiment", A.F 1864 P. 289 ; d'HAUTEVILLE (A.) : Responsabilité et assurance des Ingénieurs - conseils et des bureaux d'étude Thèse Paris 1877.

Les bureaux d'études.

(٩)

Les sociétés d'Ingénierie

(١٠)

(١١) في هذا المعنى : ديبو ص ١٣٥ •

والخطأ الذي قد يقع في ممارسة هذه الأعمال ، يمكن أن يربط مسؤولية مهنية « ثقيلة جدا » (١٢) . وليس في ذلك غرابة . فهذه الأعمال هي من الأهمية ، حتى أن نجاح المجموع الصناعي ، في النهاية ، يكاد يكون متوقفا عليها .

ويعرف السوق التأميني الفرنسي : وثيقة لتغطية مثل هذه المسؤولية ، وإن كانت القيود العديدة التي تحيط بالضمان فيها ، تجعلها في الحقيقة بعيدة عن أن تلبي طموحات المستأمنين ، على ما سيتضح مما يلي :

موضوع الضمان في هذه الوثيقة :

٧١ — تجد هذه الوثيقة محلها ، أو موضوعها ، طبقا لمصريح نصوصها ، في تأمين المستأمن « ضد الآثار المالية للمسؤولية المهنية التي يمكن أن يتعرض لها ، على إثر أضرار جسمانية ، أو مادية ، أو غير مادية ، تحدث للمخبر » (١٣) .

ويتضح من هذه الصياغة ، أن موضوع الضمان في هذه الوثيقة محدد بقتيد : يتعلق أحدهما بطبيعة المسؤولية المغطاة ، فيما يتعلق الثاني بصفة من ينحق به الضرر الناجم عن خطأ المستأمن .

فمن الناحية الأولى ، ينحصر الضمان في مسؤولية المستأمن « المهنية » (١٤) . أي أنه لا تغطي — وطبقا لمصريح نصوص هذه الوثيقة — الا « أخطاء المستأمن الذهنية » (١٥) . ولذلك تكون مستبعدة ، وصراحة ، من إطار هذا الضمان « جميع أنشطة تنفيذ الأعمال المادية » (١٦) .

(١٢) ديبو ص ١٣٥ .

(١٣).

“...de garantir l'assuré contre les conséquences pécuniaires de la responsabilité professionnelle qu'il peut encourir par suite de dommages corporels, matériels, ou immatériels causés aux tiers”.

La responsabilité professionnelle.

(١٤)

“Les prestations intellectuelles de l'assuré”.

(١٥)

(١٦)

“Toutes activités matérielles d'exécution d'ouvrages ou travaux”.

ومن الناحية الثانية ، ينحصر الضمان في الأضرار التي تصيب الغير من جراء النشاط الذهني للمستأمن .

ولفظه الغير هنا هي لفظة « مضلة »^(١٧) في الحقيقة ، إذ قد تحمل على الاعتقاد بأن هذه الوثيقة تواجه فقط خطر المسؤولية التقصيرية التي يمكن أن يتعرض لها المستأمن وأنه لا شأن لها بخطر مسؤوليته العقدية ، حين أن الحقيقة ليست كذلك . فالمقصود بهذه اللفظة ، هو معناها الخاص بها في لغة التأمين الفنية ، أي كل من عدا المستأمن من الأشخاص^(١٨) سواء أكان أجنبيا تماما عنه ، أم كان من متعاقديه . يل الغالب أن الضمان في هذه الوثيقة سوف يسرى في شأن أضرار تلحق بالطائفة الأخيرة من الأشخاص ، مادام أن « مكاتب الدراسات هذه ، لا تمارس — بمعنى الكلمة — نشاطا خطرا في مواجهة الأعيار ، بالمعنى الذي يفهمون به في القواعد العامة »^(١٩) . وإنما يتمثل دورها الأساسي — على العكس — في أعمال التصميم . والجانب الأكبر من الأضرار التي يمكن أن تسببها هذه الأعمال ، يلحق — بداهة — من نفدت لحسابهم^(٢٠) .

الحدود المالية للضمان فيها :

٧٢ — ذكرنا أن الخطأ الذي يقع في أعمال اندراست والتصميمات ، قد يؤدي الى مسؤولية ثقيلة جدا ، أو على حد تعبير البعض ، قد تكون له نتائج « مفجعة »^(٢١) . بما يجعل من غير المنتظر أن تقدم هذه الوثيقة تغطية لكامل مسؤولية المستأمن .

لذلك فإنها تضع حدا أقصى للضمان ، هو عادة ٢ مليون فرنك . هذا الحد يتعلق في آن واحد بكل كارثة على حدة ، وبمدة الضمان السنوية بأكملها ، بمعنى أنه إذا ما كانت الكارثة التي وقعت تتجاوز هذا الرقم ، فإن المؤمن لن يدفع أكثر

(١٧) دييو من ١٣٩

Toute personne autre que l'assuré.

(١٨)

(١٩) دييو من ١٣٩ .

(٢٠) في هذا المعنى : دييو من ١٣٩ .

(٢١) دييو من ١٤٠ .

منه ، كما لن يتجاوزوه أيضا — وفي كل الأحوال — مجموع ما يدفعه طيلة مدة الضمان السنوية •

وليس من شك في أن هذا الحد الأقصى المزدوج ، يتضائل بشكل واضح أمام المسؤوليات الضخمة التي يمكن أن يتعرض لها المستأمنون • ومن ثم فإنه يضعف إلى حد كبير من أهمية هذه الوثيقة •

إن مكاتب الدراسات تضطلع اليوم بأعداد تصميمات لأعمال تتكلف مبالغ خيالية ، حين أن ما تحصل عليه من مكافآت نظير عملها هذا يكون متواضعا غاية التواضع بالمقارنة لهذه المبالغ ، وبالمقارنة أيضا للمسؤولية الجسيمة التي تتهددها • فلا أقل من أن تجد في التأمين وسيلة لحمايتها من هذه المسؤولية (٢٢) •

لذلك يكون من المفهوم ، مطالبة المستأمنين الفرنسيين ، بأن يرتفع الحد الأقصى للضمان في هذه الوثيقة إلى ٣٠ مليون فرنك (٢٣) • صحيح أن هذا الرفع سوف يترتب عليه زيادة في سعر القسط ومن ثم زيادة فيما يطلبه المستأمنون من مكافآت عن أعمال الدراسة والتصميم ، لكن ذلك « يشكل ضمانا جديا لأرباب العمل أنفسهم » (٢٤) •

المدى الزمني للضمان فيها :

٧٣ — وعادة ما يكون الضمان في هذه الوثيقة ، سنويا (٢٥) • حين تكون العبارة ، في هذا الصدد ، بتاريخ المطالبة القضائية الموجهة للمستأمن (فهذه المطالبة هي التي يجب أن تحدث خلال فترة سريان الضمان) ، وليس بتاريخ حدوث الضرر ، ولا تاريخ انكشاف خطأ المستأمن (٢٦) •

(٢٢) في هذا المعنى : ديبو ص ١٤١ •

(٢٣) أشار لذلك ديبو ص ١٤١ •

(٢٤) ديبو ص ١٤١ •

"à échéance annuelle". DUBOUT P. 143.

(٢٥)

(٢٦) وفي الحقيقة ، فإن الخطأ في الدراسات أو التصميمات لا ينكشف من فوراً عادة ، وإنما من خلال تنفيذ الأعمال ووضع هذه الدراسات موضع التطبيق العملي . بل يظل حتى أن يتأخر انكشافه إلى ما بعد الانتهاء كلية من تنفيذ الأعمال وتسليمها . لن نغفل لحسابه . راجع في هذا المعنى : ديبو ص ١٤٣ •

وفي هذا المعنى ، تتضمن هذه الوثيقة — عادة — شرطا يقضى بأن الضمان فيها ينطبق على « المطالبات التي توجه — لأول مرة — ضد المستأمن ، خلال فترة التأمين ، بصرف النظر عن تاريخ حدوث الواقعة الضارة » (٢٧) . وبذلك فإنها يمكن أن تغطي المسؤولية ، التي تحركت دعواها خلال فترة التأمين ، حتى ولو كانت مترتبة على « تدخلات مهنية نفذها المستأمن قبل تاريخ بدء سريانها » (٢٨) ، اللهم الا اذا كان هذا المستأمن سىء النية (٢٩) . وبالمقابلة ، فإن « ضمان المؤمن ان يعد يسرى اذا ما أنهيت الوثيقة أو أوقف سريانها لاي سبب كان » (٣٠) .

المطلب الثانى

وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ (٣١)

La police tous risques chantier

التعريف بها ، ووثيقتها المتضمنة :

٧٤ — وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ ، ليست — بالمعنى القانونى — وثيقة تأمين مسؤولية ، وانما هى ، أصلا ، وثيقة تأمين أشياء (٣٢) .

ذلك أن موضوعها الأساسى ، هو فى الحقيقة ، تغطية الأضرار أو الخسائر التى يحتمل أن تصيب — خلال مدة معينة — العمل l'ouvrage نفسه الجارى

(٢٧) (٢٨) أشار لذلك ديبو من ١٤٣ ، ١٤٤

(٢٩) فى هذا المعنى ديبو من ١٤٤ .

(٣٠) ديبو من ١٤٤ .

(٣١) راجع فى هذا الشأن :

JOURDAN (A.) : L'assurance Tous Risques Chantiers. A.F. 1969 P. 286 ; GULLY (A.) : Les risques relatifs à l'exécution d'un chantier (Fourniture d'un ouvrage). A.F. 1974 P. 815.

ونظر أيضا : ديبو من ١٤٥ وما بعدها ، والمراجع المشار إليها فيه .
Assurance de choses. (٣٢)

تنفيذه • لكنها ، وبشكل ثانوي ، هي أيضا وثيقة تأمين مسئولية تقصيرية • إذ هي الى جانب الهدف الأساسي سابق الاشارة ، تغطي أيضا ، وبموجب صريح نصوصها : « الآثار المالية للمسئولية التقصيرية التي يمكن أن يتحملها المستأمن ، نتيجة أضرار جسمية ، أو مادية ، ، وما يترتب على هذه الأضرار من نتائج ، اثر حوادث تقع للغير ، ترجع الى تنفيذ العمل ، وتحدث بموقعه » (٣٣) • على أن يكون من المفهوم ، في هذا الخصوص ، أنه فيما يتعلق بالأضرار الجسمية ، يكون جميع المساهمين في تنفيذ الأعمال (٣٤) ، في حكم الأغير في العلاقة فيما بينهم (٣٥) •

٧٥ - وقد يظهر من التحديد السابق ، أن هذه الوثيقة لا صلة لها بمخاطر المسئولية العقدية التي يمكن أن تنجم عن صفقات توريد المجموعات الصناعية المكاملة ، موضوع الدراسة في هذا البحث • لكن الحقيقة ليست كذلك ، لأن ومبقتنا هذه ، وهي تغطي العمل نفسه الجارى تنفيذه ، تتطوى في نفس الوقت على تغطية لمخاطر المسئولية العقدية سواء في العلاقة بين الملتزم بتنفيذ هذا العمل (المورد) ومن يساهمون معه في هذا التنفيذ ، أو في العلاقة بينه ومن ينفذ العمل لحسابه (المستورد) ، كما سيتضح تفصيلا فيما بعد • وليس في ذلك ثمة غرابة • فالواقع ، أن التأمين قد يكون ، في ظاهره ، تأمينا على أشياء حين أنه « يخفى في الحقيقة ، تأمين مسئولية حقيقي » (٣٦) • والأمثلة على ذلك

'Les conséquences pécuniaires de la responsabilité civile (٣٣) délictuelle et quasi délictuelle pouvant incomber à l'assuré en raison des dommages corporels ou matériels et des dommages immatériels qui en sont les conséquences, à la suite d'accidents causés à un tiers, imputables à l'exécution de l'ouvrage et trouvant leur origine sur le lieu du chantier'.

(٣٤) الذين يكون لهم ، كما سنرى ، صفة المستأمنين ..

(٣٥) راجع ديوب من ١٤٦ .

(٣٦)

DUBOUT P. 147 ; et en même sens : COURTIEU : note sous Paris 5/12/1975 Ar. 1976-1101.

كثيرة ، وان كان المقام لا يتسع لها (٣٧) . ووثقتنا هذه ، هي نفسها أحد هذه الأمثلة .

موضوعها :

٧٦ - بدهى أن للمشروع (الملتزم بتوريد المجموع الصناعى التكاملى) ، مصلحة شخصية فى حفظ العمل l'ouvrage الذى ينفذه ، وحمايته من الأضرار ، الى أن يتم تسليمه للمتعاقد ، دائنه أو عميله ، لسبب بسيط جدا أنه يظل هو المالك له حتى تلك اللحظة .

بيد أن هذه المصلحة تتوافر ، فى الحقيقة ، أيضا لمن يساهمون فى تنفيذ هذا العمل ، لأن تسببهم فى الأضرار به ، أو بإنشاءات مؤقتة ، أو بمواد لازمة أو بمعدات ، تتفق به (٣٨) ، سوف يعرضهم للمسئولية فى مواجهة هذا المشروع .

ولذلك ، فإن هذا الأخير - باكتتابه لهذه الوثيقة - انما يؤمن بها ، فى الحقيقة ، نفسه ، وكذلك هؤلاء المساهمين . وتكون قد غطت ، فى آن واحد ، مصلحته كمالك ، وكذلك خطر المسئولية التقديرية التى تتهدد هؤلاء الآخرين (٣٩) . الأمر الذى يفسى عليها « خاصية جامعة » (٤٠) . كما أن التحديد الواسع للمؤمن له assuré فيها ، على النمو السابق (٤١) ، بالرغم من وحدة المتتتب le souscripteur (وهو المشروع) يجعلها ، من الناحية العملية ،

(٣٧) ومن الأمثلة البارزة على ذلك : ما يبرمه المودع لديه ، من تأمين ، على الشيء المودع ، اذ يكون القصد منه ، حقيقة ، رغم أن ظاهره هو تأمين أشياء ، هو تغطية المسئولية التى يمكن أن يتعرض لها فى مواجهة مالك هذا الشيء . راجع : من تطبيقات القضاء الفرنسى لهذا المثال :

Civ. 5/2/1974 (procés 2) R.G.A.T. 1975 — 58 et note BESSON (A) : وانظر : من تطبيقات القضاء ، لأمثلة أخرى على هذا الازدواج :

Civ. 5/2/1974 (procés 2) R.G.A.T. 1975 — 58 et note BESSON (A). ولزيد من التفاصيل ، فى هذه الحقيقة ، راجع : بيكار وبيسون ، المرجع سابق الإشارة ، بند ٢٦٩ .

"Un caractère collectif" DUBOUT P. 149. (٤٠)

(٤١) حيث يشمل جميع المساهمين فى تنفيذ العمل .

مساوية لـ « شرط التخلي عن الرجوع »^(٤٦) ، ومؤدية دور التأمين لحساب الغير^(٤٧) . وهو ما سوف يزداد وضوحاً حين نعرض الآن لموضوعها :

٧٧ - (أ) فخلال تنفيذ الأعمال ، وكذلك خلال « فترة الاختبار »^(٤٨) السابقة على تسلمها بشكل نهائي من قبل المستورد ، يكون المساهمون في هذا التنفيذ مسئولين عقدياً ، كما هو معروف ، في مواجهة المشروع^(٤٩) ، عن الأضرار التي يمكن أن يسببها للعمل . ووثيقتنا هذه ، كوثيقة تأمين أشياء ، حين تغطي الأضرار التي تصيب هذا الأخير ، فإنها بذلك نفسه تتضمن ، كما قلنا ، تغطية جماعية لمسؤوليتهم هذه ، العقدية . والجديد الذي يمكن اضافته هنا ، أن الضمان في هذه الوثيقة ، يجوز أن يمد ليشمل ، الى جانب الضرر الذي يلحق بالعمل نفسه ، ما يمكن أن يتفرع من نتائج على هذا الضرر^(٥٠) (ككوات الكسب بسبب التأخر في تشغيل المصنع ، أو الأجور الإضافية التي ستدفع من أجل انتهاء العمل في الموعد المحدد الخ)^(٥١) . وهو ما يعنى ، إذ ذاك ، أن الوثيقة سوف تغطي مسؤولية هؤلاء المساهمين عن الضرر الذي يلحق العمل مباشرة ، وكذلك مسؤوليتهم عن توابع هذا الضرر .

٧٨ - (ب) وبعد التسليم المؤقت للأعمال ، تبدأ فترة ضمان تعاقدي ، يتحمل به المشروع في مواجهة عميله ، هي التي تسمى ، كما سبق أن أشرنا ، فترة الاختبار . وبإبرام هذه الوثيقة ، لتغطية « الأضرار التي تظهر في العمل والنتيجة عن عيب مواد استخدمت فيه أو عن سوء تشغيل في الفترة السابقة على التسليم ، أو عن الإهمال أو الخطأ أو سوء التقدير . عند زيارات الفحص

"Clause d'abandon de recours " DUBOUT P. 150. (٤٢)

"Assurance pour compte". DUBOUT P. 150. (٤٣)

"La période de maintenance". (٤٤)

وهي الفترة التي تفصل ما بين التسليم المؤقت للأعمال ، وتسلمها بشكل نهائي .

(٥٥) هذا الأخير الذي يكون هو المسئول وحده ، مقدياً ، في مواجهة عميله (المستورد) .

(٤٦) أو وفقاً لتعبير دييو ص ١٥٠ .

Les "conséquences immatérielles d'un sinistre garanti".

(٤٧) راجع : دييو ص ١٥٠ .

أو الصيانة أو الإصلاح ، ونتائج هذه الأضرار «^(٤٩)» ، فإن المشروع ، يغطي ، هو أيضا ، المسؤولية العقدية التي يمكن أن يتعرض لها في مواجهة عميله .

نظامها :

٧٩ - تحظى هذه الوثيقة ، في الواقع ، باقبال واضح من جانب المستأمنين . وذلك ليس بمستغرب ، لسببين : أولا ، أنها - وهي تكفل ، بواسطة عملية تأمين واحدة ، ضمان العمل نفسه وكذلك بعض مخاطر المسؤولية المرتبطة به - إنما تشكل « تبسيطا هاما »^(٥٠) . ثانيا : أن شروطها هي في الواقع ، شروط مرضية بوجه عام ، سيما وأنها قد خضعت مؤخرا لبعض التعديلات أو التحسينات الهامة ، على ما سيوضح مما يلي :

(١) من حيث مبلغ الضمان :

٨٠ - تمنح هذه الوثيقة ضمانا لا بأس به . ويتزايد ارتفاعه شيئا فشيئا مع التطور الزمني . وقد وصل في بعض الصفقات الى ٣٠٠ مليون فرنك^(٥١) .

وضخامة هذا المبلغ أكبر ، ولا شك ، من قدرة تحمل شركة بمفردها . لذلك فإن هذا النوع من الوثائق يمنح ، عادة ، من خلال اتحاد مؤمنين (Pool) لكن ذلك لا يصح أن يحمل على الاعتقاد بأن هناك احتكارا لهذا النوع من الضمان ، بالمعنى الدقيق . إذ ، على العكس ، هناك بعض المنافسة ، من أجل اعطائه ، في سوق التأمين الفرنسي . فإلى جانب « الاتحاد الفرنسي »^(٥٢) Pool française الذي يضم كبرى شركات التأمين الفرنسية^(٥٣) ، توجد اتحادات

(٤٨) ديبو من ١٥٠ ، نقلا - على ما يبدو - من صريح نصوص هذه الوثيقة .

(٤٩) ديبو من ١٥٣ .

(٥٠) أشار لذلك ديبو من ١٥٣ .

(٥١) حين أنه ، في الصفقات العادية ، يدور عادة في حدود ١٠٠ مليون فرنك .

أشار لذلك ديبو من ١٥٣ .

(٥٢) وهي شركات : U.A.P ; A.G.F ; G.A.N ، أشار لذلك

ديبو من ١٥٣ .

Pools أخرى تمنح وثائق من هذا النوع خاصة بها ، كاتحاد كونكورد واتحاد
M.G.F. بل هناك من شركات التأمين الأجنبية ما دخل حلبة المنافسة في هذا
المجال .

(ب) من حيث سعر القسط :

٨١ - يتحدد سعر القسط في هذه الوثيقة ، بالنظر الى المبلغ الاجمالي
للسفينة^(٥٣) ، مع أخذ جميع العناصر المميزة للأعمال الجارية le chantier
في الاعتبار : كنوع العمل ، وما اذا كانت الوسيلة مجربة أو غير مجربة ، والخبرة
العامة للمشروع في هذا المجال : وذاتية وصفة الموردين والمقاولين من الباطن ،
والموقع الجغرافي ، والمدة ، والرجوع على المقاولين من الباطن أو التخلي عنه ،
ومخاطر الجوار ، وأقصى كارثة محتملة الخ^(٥٤) .

(ج) التعديلات المستحدثة التي دخلت عليها :

٨٢ - وبناء على رغبة ملحة من جانب طالبي هذه الوثيقة ، دخل عليها
مؤخرا تعديل فني هام ، يتعلق بتنظيم ما كان يشترطه المؤمنون لأنفسهم
- عادة - فيها ، من الحق في انائها على أثر وقوع كارثة خلال مدة الضمان .
وهو اشتراط كان بالغ الخطورة على المسفأمنين ، حيث كان يصعب عليهم
- عادة - بعد هذا الانهاء ، أن يجدوا مؤمنا بديلا^(٥٥) فأضبطت تتضمن في هذا
النساق ، شرطا^(٥٦) يجري على النجوى التالى :

« ١ - يتنازل المؤمن عن التمسك ، بوقوع كارثة أو عدة كوارث ، كسبب
وحيد لحقه في انهاء هذه الوثيقة .

(٥٣) صفقة توريد المجموع الصناعى المتكامل ، فى العلافة بين المشروع وعميله
(المستورد) .

(٥٤) راجع : ديبو ص ١٥٤ .

(٥٥) راجع : ديبو ص ٢٥٥ .

(٥٦) أومت بلدراجه فيها ، لجنة روزا . اشار لذلك ديبو ص ١٥٤ .

٢ - إذا كانت الأعمال الجارية التنفيذ le chantier تتسم بما يدعو للقلق ، فإن للمؤمن أن يعذر المستأمن بأن يتخذ ، خلال مهلة محددة ، التدابير الفنية اللازمة . فإذا ما اعتمد المؤمن هذه التدابير ، وجب أن توضع موضع التنفيذ خلال مهلة محددة . وعدم احترام هذه المهلة أو تلك ، يمكن أن يكون سببا لانتهاء .

٣ - إذا رفض المؤمن التدابير المقترحة ، وجب عليه أن يحيط المستأمن علما بالشروط الجديدة للإبقاء على الضمان . ورفض المستأمن لهذه الشروط ، يمكن أن يؤدي الى الانهاء » .

(د) التوسعات المأمولة :

٨٣ - غير أن طالبي هذه الوثيقة ، لا يزالون يأملون أن يتسع نطاق النسيان فيها ، ليشمل ، فضلا عن تغطية جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ ، على التفصيل السابق ، تغطية جميع المخاطر الملزمة للصفقة « من أولها لآخرها » (٥٧) : كمخاطر النقل ، والتخزين التمهيدى ، وأجراء التجارب ... الخ . بل يطمعون في أن تتضمن ما يسمح ببقاء سريانها طيلة مدة عشر سنوات من يوم تسليم الأعمال حتى تغطي أيضا مسؤوليتهم العشرية كمشيدين (٥٨) .

المطلب الثالث

تغطية خطر الخلفاء المشروع في الوفاء بما ضمن تحقيقه
من النتائج (٥٩)

تمهيد ، وتقسيم :

٨٤ - ذكرنا أن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة ، تتميز - بوجه عام - بتمدد وثقل ما تتضمنه من التزامات . وأنه ، مع التطور ،

“De bout en bout” DUBOUT P. 155.

(٥٧)

(٥٨) . أشار لذلك : ديوبو ص ١٥٥ .

(٥٩) راجع ، في هذا الشأن ، مقال : ديلاج ، سابقى الإشارة ، ديوبو

ص ١٥٦ - ١٧١ .

تتزايد أكثر فأكثر اقتضاءات العملاء ، من النتائج ، التي يكون المشروع الصناعي ملزما بضمان تحققها^(١٠) على الوجه المتفق عليه تماما ، فيما يعرف في الاصطلاح الفرنسي بالـ : Garantie de performance^(١١) .

غير أنه ، فيما عدا هذه السمة المشتركة ، تتنوع - في الواقع - هذه الصفات ويختلف مضمونها من حالة لأخرى . بما يبدو من الصعب معه وضع تصور شامل واضح ودقيق ، لهذه النتائج أو الضمانات . ويزيد من هذه الصعوبة ، تلك السرية التي تلازم هذه الصفات عادة^(١٢) ، نظرا لما تتضمنه شروطها - أحيانا - من بيان أو توضيح لوسيلة صناعية مبتكرة .

٨٥ - ولا تزال - في الحقيقة - تغطية خطر اخفاق المشروع في الوفاء بما التزم به في الصفة من ضمانات ، أو بما تعهد بتحقيقه من النتائج ، قليلة الانتشار في فرنسا . كما لا يعرف السوق التأميني هناك ، وثيقة نموذجية في هذا الشأن^(١٣) (١٤) وهذا سبب آخر لصعوبة دراسة هذه التغطية . بل إن الوثائق ، في هذا المجال ، على قلتها ، أحيانا ما تكون متضمنة ، هي الأخرى ، سرياً بالسرية clause de secret ، له مبرراته التي سنعرض لها فيما بعد^(١٥) ، يلتزم المشروع ، بمقتضاه ، بعدم الكشف عن وجودها .

٨٦ - لكن هذه الصعوبات جميعا ، لا تحول ، مع ذلك ، دون استخلاص لخطوط العريضة التي تحكم - عادة - تغطية هذا النوع من الخطر في الوثائق

(١٠) راجع سابقا بند ١٥ .

(١١) أو بضمان الـ :

Bonne Conformité

(١٢) وهذا ، طبعاً ، فضلاً عن التزام المستورد ، في هذا النوع من الصفقات ، بهراة السرية في استخدام التكنولوجيا المنقولة اليه وعدم افشائها ، والا تعرض للمسئولية . بل إن هذا الالتزام هو أحد أهم التزاماته . راجع في هذا المعنى : د. سميرة الغليوي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٢٥ .

(١٣) وربما يكون ذلك مفهوماً ، لما أسلفنا قوله من نوع هذه الصفقات واختلف مضمونها .

(١٤) أشار لذلك ، ديبو ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

(١٥) راجع لاحقا بند ٩٢ .

المطروحة ، وذلك من حيث : نطاق هذه التغطية ، وشروطها • ونحن نعرض لهذه ونلك ، كل في فرع على حدة ، على النحو التالي :

الفرع الأول

نطاق هذه التغطية

(١) محلها (أو موضوعها) :

٨٧ - طبقا لشروط مألوف ، في الوثائق المطروحة في هذا المجال ، تكون مغطاة : « . الجزاءات أو التعويضات ، أو المصاريف الإضافية ، التي يمكن أن يكون المستأمن عرضة لها ، بناء على تعهدات تعهد بها بمناسبة إبرام الصفقة ، والتي تترتب على عدم احترام مهل ، أو عدم تحقيق أو التأخر في تحقيق معدلات منصوص عليها في هذه الصفقة ، خاصة بكفاءة إنتاج المصنع المزمع انشاؤه ، أو بصفة المنتجات ، أو باستهلاك مادة أو طاقة » (٦٦) •

أولا - الجزاءات :

٨٨ - يقصد بالجزاءات المشار إليها في النص السابق ، تلك الجزاءات المحددة أو المشروطة سلفا في صفقة توريد المجموع الصناعي ، لمواجهة اخلال المشروع بما تعهد به فيها من ضمانات •

(٦٦)

“La couverture des pénalités, dommages et intérêts ou frais supplémentaires, exposés par l'usager en raison des engagements pris par lui à l'occasion de la réalisation du marché et résultant du non respect des délais et/ou de la non obtention ou du retard dans l'obtention des normes prévues dans le dit marché, en ce qui concerne la capacité de production de l'usine à construire, la qualité du produit et la consommation de matière ou d'énergie”.

أشار لذلك : ديبو ص ١٥٨ •

وتأخذ هذه الجزاءات - في العادة ، ثلاث صور : جزاءات تأخير^(٦٧) ، تواجه فرض ما لو حل التاريخ المحدد بالصفحة ولم يكن المصنع في حالة تشغيل كامل . وجزاءات ، توصف بأنها ، فنية^(٦٨) ، تواجه فرض ما لو كان المصنع يعمد في التاريخ المحدد لكنه لا يحقق المعدلات les normes المشروطة ، كما وكيفاً أو استهلاكاً وان كان احتمال امكان أن يحقق هذه المعدلات في المستقبل المنظور ، أمراً وأرداً ، وجزاءات عن الـ rebut ، أو ما يمكن أن نسميه بالاخفاق . تواجه فرض ما لو تبين - في نهاية مهلة محددة تحسب من يوم تشغيل المصنع - أن هذا الأخير لم يحقق المعدلات المطلوبة .

وتقدر هذه الجزاءات جميعها ، عادة ، بنسبة مئوية من اجمالي مبلغ الصفقة . وهذه النسبة تكون ، فيما يتعلق بالجزئين الأول والثاني ، نسبة تصاعدية ، أي متزايدة مع مرور الوقت : فهي تتحدد - عادة - بـ ٠.٢٥٪ عن كل أسبوع تأخير ، بالنسبة للأسابيع الأربعة الأولى ، وبـ ٠.٥٠٪ عن كل أسبوع من الأسابيع التالية . أما فيما يتعلق بالجزء الثالث ، فإن هذه النسبة تكون ثابتة وتتحدد - عادة - بـ ٠.٥٪ من مبلغ الصفقة^(٦٩) (٧٠) (٧١) .

Des pénalités de retard.

(٦٧)

des pénalités techniques.

(٦٨)

(٦٩) ان لم يفضل المستورد ، استعمال الخيار الآخر المخصوص عليه في الصفقة ، ينتهاء هذه الأخيرة كلية .

(٧٠) راجع في تحليل هذه النسبة ، على انها ، تطبيق لفكرة الشرط الجزائي ،

ديبو ص ١٦٠ .

(٧١) ويرى البعض أنه من المناسب - رغم عمومية التعبير عن هذه الجزاءات في نصوص الوثائق المطروحة - التمييز في الإخلال الذي يستوجبها : فما يكون منه نتيجة غير مباشرة لحادث (accident) وقع أثناء عملية (نقل) ، متعلقة بتنفيذ الصفقة ، أو أثناء عملية التشييد بموقع العمل (Pendant le chantier)

تكون الجزاءات عنه ، من قبيل الخسائر أو الأضرار التبعية لهذا الحادث ، ويمكن من ثم تغطيتها بتطوير (أو توسيع) الوثائق التي تغطي الأصل ، أي بوثيقة مخاطر النقل (transport) ، أو بوثيقة ضمن جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ ، دون حاجة إلى ادخالها في إطار (tous risques chantier)

الوثيقة محل الدراسة . أما ما يكون منها لا يرجع إلى حادث (كذلك الذي يرجع مثلاً إلى خطأ في التصميم ، أو في ملاحظة الأعمال ، أو في تنسيق عملية التنفيذ ، أو في التعليمات المعطاة في شأن تركيب وتشغيل المعدات ، أو ذلك الذي يرجع إلى تأخر أو خطأ من جانب الموردين ، أو المقاولين من الباطن الخ) ، فإنه - على حد

ثانيا - المصاريف الإضافية :

٨٩ - أما هذه المصاريف ، فالمقصود بها ، ما قد يتعرض المشروع لدفعه من مبالغ (كتمن مواد ، أو كأجر لأيدي عاملة) : أما كإجراء وقائي ، بغية تدارك تطبيق جزاءات الصفقة عليه ، أو كإجراء علاجي ، حتى يفي بما تعهد به في هذه الأخيرة مما يقال له الالتزام « بحسن التنفيذ "de make good" » ، وهو التزام المشروع بأن يستبدل بالمواد المعيبة ، مواد أخرى تستجيب للنتائج المتروطة^(٧٣) .

وهذه المصاريف يمكن أن تمثل مبالغ ضخمة في بعض الأحيان . فقد يكلف الوفاء بالالتزام سابق الإشارة ، مثلا ، « ثمن منشأة جديدة »^(٧٤) . هذا فضلا عن كونها ، بداهة ، غير قابلة للتوقع . ولذلك كله ، يكون من المفهوم أن يكون ضمانها أصعب بكثير من ضمان جزاءات ، منصوص عليها ، ومقدرة ، سلفا في الصفقة^(٧٥) .

(ب) الحالات المستبعدة :

٩٠ - وتعرض الوثائق المطروحة في هذا المجال ، على استبعاد بعض حالات من إطار التغطية التي تمنحها : تارة تحت مسمى حالات « عدم تأمين non-assurance » ، وأخرى تحت مسمى حالات مخاطر مستبعدة « exclusions » ، كما لو أن هناك فارقا في الطبيعة بين هذه وتلك ، وهو أمر غير مفهوم في الحقيقة . بل أن تحليل بعض هذه الحالات ، يكشف عن أنها أقرب الى أن تكون حالات سقوط déchéance للحق في الضمان

٧٣ - هو الذي يشكل « صميم » موضوع هذه الوثيقة . راجع ديوب ص ١٦١ .
(والأمانة سالمة الذكر ، قد نقلها في الحقيقة عن تقرير لجنة رؤساء) .

٧٢) راجع سابغا بند ٨ والهوامش المتعلقة بهذا الموضوع ، في هذا البند .
٧٣) ديوب ص ١٦٢ .

٧٤) ولذلك ، فإن الوثائق المطروحة في هذا المجال ، لا تغطي دائما شروط الصفقة بالكامل . وبعض الالتزامات التي يقبلها المورد (المستامن) ، وبخاصة الالتزام بحسن التنفيذ ، سابق الإشارة ، لا تلقى تغطية كلية . أشار لذلك ديوب ص ١٦٢ .

منها الى حالات مخاطر مستبعدة أو عدم تأمين^(٧٥) . على أية حال ، تتمثل هذه الحالات وتلك ، عادة ، في :

أولا — حالات عدم التأمين :

٩١ — تتضمن الوثائق ، دائما ، حالتين من هذا القبيل ، هما :

١ — حالة ما اذا كان المستامن قد وعد في الصفقة بنتائج ، لا يمكن عقلا — في ضوء ما وصل اليه العلم — الوعد بها .

٢ — حالة ما اذا كان « لا يحتفظ بمجموعة عمل من الأكفاء ، من أجل تدريب اليد العاملة ، والتمكن من حسن تنفيذ الصفقة ، مع أخذ طبيعة ومدى الأداءات الواجبة التقديم ، في الاعتبار »^(٧٦) .

ويبرر هاتين الحالتين ، وخاصة الأولى منهما ، أن الكارثة فيهما تكون في الحقيقة أمرا مؤكدا تقريبا . أو بعبارة أخرى ، أن الخطر فيهما يفتقر الى خاصية الاحتمال^(٧٧) .

٩٢ — ويضاف الى ما تقدم ، حالات أخرى ، تتضمنها — أحيانا — بعض الوثائق . وهي حالات تكشف عن « رغبة مبررة »^(٧٨) لدى المؤمنين ، تجاه تغطية هذا النوع من الخطر ، وتبلى رغبتهم في أن تكون لهم مكتة الرقابة عليه . وهذه الحالات هي :

(٧٥) راجع في التفرقة بين السقوط وعدم التأمين ، مؤلفنا : سقوط الحق في الضمان ، ط ٧٩ — ١٩٨٠ (الناصر دار الفكر العربي) ، ص ٢٤٥ وما بعدها .
البنود من ٢٨٧ — ٢٩٩ .

"Ne maintient pas un personnel qualifié pour encadrer la main d'oeuvre et permettre la bonne exécution du marché compte tenu de la nature et de l'étendue des prestations à fournir" DUBOUT P. 182.

(٧٧) في هذا المعنى : ديوب ص ١٦٣ .

(٧٨) ديوب ص ١٦٣ .

١ - حالة ما « اذا كشف المستأمن ، للمتعاقد ، أو لأي شخص من الغير ، أو للمقاولين من الباطن ، أو للموردين ، أي كانوا ، عن وجود الوثيقة » • ويبرر هذه الحالة ، أن هذا العمل ، يمكن أن يشجع على الإهمال من جانب المساهمين في تنفيذ الأعمال ، أو على اقتضاعات إضافية من جانب المتعاقد (المستورد) (٣) (٨٠) •

٢ - حالة ما « اذا لم يخطر المستأمن ، المؤمن ، في وقت ملائم ، بالتاريخ الفعلي لبدء التجارب واختبارات النتائج أو المعدلات ، حتى يمكنه من حضورها » •

ثانيا - الاستبعادات :

٩٣ - وتحت هذا المسمى ، يخرج كذلك من اطار الضمان ، الخطر المتحقق ، اذا كان يرجع بسببه الى :

- ١ - خطأ في التصميم ، لا يكون ناتجا عن مجرد خطأ مهني (٨١) •
- ٢ - تطبيق وسيلة جديدة ، أو استعمال مادة جديدة ، لا يكون المؤمن قد أعطى موافقته المسبقة عليها •
- ٣ - خطأ أو إهمال المستأمن في اتخاذ الماسعى أو الاجراءات الادارية أو المالية أو الجمركية ، في أية مرحلة من مراحل التنفيذ •
- ٤ - أحداث ذات طابع اجتماعي أو سياسي ، في البلد المزمع انشاء المجموع الصناعي فيه (٨٢) •
- ٥ - أخطاء أو إهمال المتعاقد (المستورد) ، خاصة عدم احترامه للالتزاماته المنصوص عليها في الصفقة •

(٧٩) في هذا المعنى : ديبو ص ١٦٣ •
(٨٠) على أن يلاحظ ، مع ذلك ، أنه في بعض الأحيان ، يكون إبرام هذه الوثيقة شرطا في الصفقة ، يستلزمه هذا المتعاقد (المستورد) نفسه •
(٨١) كالخطأ في التصميم الناتج من غش ، أو عن خطأ غير مقتر •
(٨٢) كالأضرابات ، أو الحظر (embargo) ، راجع ، ديبو ص ١٦٥ •

الفرع الثامن

شروطها

تمهيد :

٩٤ - بدعى أن تواجه تغطية هذا النوع من الخطر بالخطر الشديد من جانب المؤمن^(٨٣) . ولذلك فإنهم يشترطون شروطا مسبقة ، ذات طبيعة كيفية (أو موضوعية) ، يتعين على طالب التأمين أن يقبلها ابتداء ، وأن ينفذها أو يلتزم بها ، قبل أن يقرروا مبدأ قابلية الخطر ، موضوع هذه الوثيقة ، للتأمين . فإذا ما كان لهم ما اشترطوه ، حددوا بعد ذلك الشروط الكمية (أو الرقمية) لهذه التغطية . ونمرض فيما يلي لهاتين الطائفتين من الشروط :

(١) الشروط الكيفية^(٨٤) (أو الموضوعية) ^(٨٥) :

٩٥ - إذا كان التأمين ، بحسبانه من عقود حسن النية ، يقتضى من المستأمن ، فى النظرية العامة ، أن يلتزم أقصى درجات الصدق ، فانه ، فى خصوص الخطر محل الدراسة ، يقتضى الأمر « تضامنا حقيقيا » ، و « تعاوننا مخلصا » بين طالب التأمين والمؤمن ، سواء على المستوى الفنى أو على المستوى المالى ، نظرا لـ « الخاصية المجهمة »^(٨٦) التى يمكن أن تكون ، لاختفاء المشروع فى الوفاء بالضمانات التى التزم بها .

— على المستوى الفنى :

٩٦ - يجب على المستأمن أن يمكن المؤمن من تقدير المخاطر التى يلغى عليه بعبتها . ولذلك ، فانه يتعين عليه أن يسلم له الدوسيه الفنى للمنشأة ، ولوسيلة الانتاج المزمع تطبيقها ، فور أن يتمكن من ذلك . وبهذا يمكن أن يحيط

(٨٣) وبخاصة ، بالنظر الى ما ينسم به من ضخامة الحجم ، والخاصية
الذهنية . راجع ديوب ص ١٦٦ .
(٨٤)
Quantitatives.
(٨٥)
De fond.
(٨٦) ديوب ص ١٦٦ .

المؤمن علما ، بكماسة شروط الصفقة ، وخطة السير العامة في تنفيذها ، ووصف الأعمال ، والسوابق المشابهة لها وما صادفها من مشاكل ، وبالكفاءة الفنية لمشروعات التي يمكن أن تساهم في هذا التنفيذ وقدراتها المالية^(٨٧) .

وفضلا عن هذه البيانات أو المعلومات « الوثائقية »^(٨٨) ، كثيرا ما يشترط المؤمن ، أن يجري بمعرفته معاينة فعلية على الطبيعة ، للتحقق من الخصائص المميزة للصفقة ، سواء من الناحية الجغرافية أو الجيولوجية أو المناخية ، ومن توافر اليد العاملة وكفاءتها^(٨٩) .

— على المستوى المالي :

٩٧ — ونظرا لضخامة الخطر المراد التأمين منه ، و « للدور الراجح الذي يمكن أن يلعبه المستامن في تحقيقه »^(٩٠) ، فإن المؤمنين لا يقبلون منحه تغطية كلية ، بل يرون من الضروري اشراك المستامن في تحمل جزء من عبء الكارثة ، حتى يضمنوا أن يكون معنيا ، على نحو جدي ، بعدم تحقق هذا الخطر . ولذلك فإنهم يشترطون عليه ، أن تتضمن الوثيقة شرط اعفاء Franchise^(٩١) مزدوج ، لمصلحتهم . ينظم — عادة — على النحو التالي :

يتحمل المستامن كقاعدة (أى في كل الأحوال) ، ما قيمته ٢٪ من مبلغ الصفقة^(٩٢) ، وذلك بعد أدنى مليون فرنك ، وبعد أقصى ٣ مليون . وبمعد خصم هذه النسبة ، فإن الباقي من قيمة الكارثة ، يتحمل المستامن فيه نسبة ٣٠٪ .

(٨٧) (٨٨) راجع ديوي ص ١٦٧ .

(٨٩) غير أنه ، حتى يكون مثل هذا التعاون الفني « فعلا حقيقيا ، ولا يكون مفسرا من قبل طالب التأمين ، على أنه تفتيش عليه ، يتعين أن تتوافر لحرمة التأمين ، فنيون قادرون على فهم — وبالأخص على تقدير — المطبات العلمية للدوسيه ، ديوي ص ١٦٨ .

(٩٠) ديوي ص ١٦٩ .

(٩١) يعرف فنيا باسم « شرط عدم التغطية الإجباري » .

(٩٢) صفة انشاء المجموع الصناعي (في العلاقة بين المستامن والمستورد) .

وهكذا فإن الكوارث البسيطة ، أى التى لا تتعدى الحد الأول سابق الإشارة ، سوف يتحملها المستأمن وحده . أما الكوارث الكبيرة ، فإنه سوف يشارك فى تحمل جزء منها ، حيث تخصم فى البداية النسبة الأولى ، ثم يخصم من الباقي النسبة الثانية . وما يتبقى بعد هذين الخصمين ، هو ما سوف يلتزم المؤمن بدفعه من ضمان .

بل انه بالنظر الى ما تفترضه الصفقة التى تتعلق التغطية التأمينية بمخاطرها ، من تعدد المساهمين فى تنفيذها ، فإن البعض يقترح — على ما يبدو — ألا تقتصر فكرة المشاركة فى تحمل عبء الكارثة ، هذه ، على المستأمن وحده ، وإنما أن تمتد أيضا الى جميع هؤلاء المساهمين^(٩٢) .

(ب) الشروط الكمية^(٩٣) :

— مبلغ الضمان :

٩٨ — لا يثير تحديد هذا المبلغ كبير صعوبة ، فيما يتعلق بالجزاءات العقابية التى يواجهها المستأمن فى الوثيقة ، على النحو الذى بيناه . فهذه الأجزاء تكون ، على اختلاف أنواعها ، محددة ، هى بذاتها ، بنسبة مئوية من مبلغ الصفقة^(٩٤) . وفى ضوء هذه النسبة يسهل — فى كل فرض — حساب مبلغ العوض الذى سيلتزم المؤمن بدفعه . على أن يلاحظ ما سبق أن أشرنا إليه ، من ضرورة أن تخصم من اجمالى هذا المبلغ نسب الاعفاء franchise المشروطة لمصلحة المؤمن ، وهى ٢٪ من مبلغ الصفقة بحد أدنى مليون فرنك ، ودد أقصى ٣ مليون . وما يتبقى بعد ذلك يخصم منه نسبة ٢٠٪ أيضا .

(٩٢) فقد تساطل فى هذا الشأن ، عما اذا :

“Il ne pourrait y avoir une véritable solidarité entre les intéressés avec la création d'un genre de garantie mutuelle de premier risque pour compte commun ; c'est au delà du montant de cette garantie que les assureurs interviendraient”. DELAGE (R.) : article 1976 précité P. 432.

Quantitative.

(٩٤)

(٩٥) راجع سابقا بند ٨٨ .

٩٩ - انما يثير ، على العكس ، تحديد هذا المبلغ ، صعوبة حقيقية ، في خصوص المصاريف الاضافية ، حيث أن هذه الأخيرة غير قابلة بالفرض للتوقع . ويكون الأمر أكثر وأكثر صعوبة ، بالذات فيما يتعلق بما سيدفع منها وغاء من جانب المستأمن لما يقال له الالتزام بحسن التنفيذ *de mak good* لذلك فان تغطية هذه المصاريف « لا يمكن أن تواجه الا بشكل جزائي » (٨٦) .

١٠٠ - وفي كل الأحوال ، فان شركات التأمين تضع حدا أقصى لمبلغ الضمان الذي تلتزم به ، ايا كان نوع الخطر الذي تحقق (جراءات ، أو مصاريف اضافية تحملها المستأمن) . هذا الحد الأقصى ، يكون هو الآخر ، نسبة مئوية معينة من مبلغ الصفة (٨٧) .

— سعر القسط :

١٠١ - أشرنا من قبل الى صعوبة تحديد سعر مضبوط للقسط في الاخطار التكنولوجية ، نظرا لعدم امكان اعمال قوانين الاحصاء عليها . وقلنا أن قابلية هذه الاخطار التأمين فنيا ، ستكون ، تبعا لذلك ، رهنا بالتخلي عن الأفكار التقليدية الخاصة بتأمين الأخطار العادية (٨٨) . وهذا هو ما فعله المؤمنون الفرنسيون .

فالبعض يرصد حالة واقع في سوق التأمين الفرنسي ، يعتبرها من قبيل « حسن الحظ » ، وهي أن « المؤمنين - في حالة الأخطار التكنولوجية - يتخلون عن الحسابات الاحصائية ، لصالح نظرية المقامرة (أو المضاربة) » (٨٩) . ولعل تنغطية الخطر ، محل الدراسة ، مثالا بارزا على هذا التخلي .

فسعر القسط يتحدد « بنسبة مئوية من الخطر ، تتراوح عادة ما بين ٨ ، ١٠٪ » (٩٠) . وهي نسبة ، يراها البعض بالغة الارتفاع ، يمكن - على

(٩٦) ديوبو من ١٧١ .

(٩٧) أشار لذلك ديوبو من ١٧١ .

(٩٨) راجع سلفيتا بند ٦٤ ، ٦٥ .

(٩٩) كيسبييه ، التقرير سابق الإشارة ، من ٤٦١ .

(١٠٠) كيسبييه ، سابق الإشارة .

حد تعبيره — أن تصل الى استهلاك ما يمكن أن يعود على المستأمنين من ربح هو من قبل منخفض جدا ، بسبب المنافسة الدولية في هذا النوع من الصفقات^(١١) .

خاتمة البحث — ملاحظات :

١٠٢ — ويبقى ، في ختام هذا البحث ، تسجيل الملاحظتين التاليتين :

١ — أن واقع السوق التأميني الفرنسي : يشير الى أن الشركات التي تقبل تغطية مخاطر المسؤولية العقدية في صفقات توريد المجموعات الصناعية المكاملة ، لا تزال قليلة العدد . وأن الضمانات التي تمنحها هي ضمانات : محدودة في موضوعها ، وضعيفة في مبلغها ، ومرتفعة جدا في سعرها . وبالذات فإن تغطية خطر اخفاق المشروع في تحقيق ما تعهد به في الصفقة من ضمانات ، لا تزال ضيقة جدا ، ولا يخاطر بالاقبال عليها الا عدد قليل جدا من المؤمن^(١٢) وان كان البعض يؤكد أن « تحسين الميزان التجاري » الفرنسي ، كهدف قومي ، سوف يستحث شركات التأمين الفرنسية على ابداء قدر من الشجاعة أكبر في هذا الشأن^(١٣) .

٢ — أن الأنواع الثلاثة ، السابق دراستها ، من وثائق التأمين ، التي تواجه مخاطر المسؤولية العقدية في هذا النوع من الصفقات ، هي — فضلا عما نتسم به أنظمتها من تعقيد — متداخلة ، في الحقيقة ، فيما بينها . الأمر الذي يستوجب « تبسيطها ، والتنسيق بينها ، حتى يكون بإمكان المستأمنين أن يحسنوا تحديد التغطيات الواجبة »^(١٤) .

(١.١) انظر ديبيو ص ١٧٢ .

(١.٢) اشار لذلك ديبيو ص ١٧٣ .

(١.٣) (١.٤) ديبيو ص ١٧٣ .

المبحث الثاني

تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات الجديدة

(وثيقة مسؤولية المنتجات المدنية) (١)

Police responsabilité civile produits

تمهيد ، وتقسيم :

١٠٣ - يقصد بـ « مسؤولية المنتجات ، المدنية » ، المسؤولية التي يستحقها المنتج ، عن الأضرار التي تسببها منتجاته ، والناجمة عن « خطأ أو عيب في تصميم أو في صنع هذه المنتجات ، أو في التحضير لصنعها ، أو في

(١) راجع في هذا الشأن :

BIGOT (J) : Réflexions sur l'assurance "responsabilité civile produits livrés". R.G.A.T. 1972 P. 481 et s.; DEPRIMOZ (J) : Responsabilité des fabricants et distributeurs de produits (Rapport). R.G.A.T. 1975 P. 480 et s. ; Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 P. 1839 ; JOURDAN (A) : Quelques réflexions sur l'assurance des risques de responsabilité civile après livraison des matériels ou produits. A.F. 1968 P. 853 ; CHAUMET (F.) : Les fondements Juridiques de la responsabilité civile après livraison et le contrat d'assurance. A.F. 1969 PP. 625, 693, 775 ; Assurance responsabilité civile après livraison et étendue de la garantie dans le temps. A.F. 1976 P. 155 ; LAMY (J) : Quelques considérations techniques sur la responsabilité civile produits livrés. Ar. 1970 P. 1834 ; MULLER : R.G.A.T. 1970 précité ; PEETERS (W) : Responsabilité civile produits et assurance. A.F. 1973 P. 811 ; DOAT (ch) : La responsabilité civile par suite du vice caché des produits fournis. Ar. 1974 P. 1813 et s. ; CRISAFULLI (V) : Le risque "R.C. produits" du fabricant en droit français. R.T. Comm. 1974 P. 413 et s. ; DONY : Responsabilité civile produits et assurance Ar. 1977 P. 1887 ; GAS-

تجهيزها للمعرض ، أو في تقديمها «^(٢)» . وهذه المسؤولية قد تكون عقدية أو تقصيرية ، تبعا لصفة المضرور .

ويعرف السوق التأميني في فرنسا ، وثيقة لتغطية هذه المسؤولية بوجه عام ، أى دون تفرقة بين ما إذا كانت المنتجات المصنوعة معروفة (أو مجربة) من قبل ، أم كانت منتجات جديدة .

بيد أن هذه المسؤولية لا تعتبر من قبيل الأخطار التكنولوجية بالمعنى الدقيق إلا إذا كان الأمر يتعلق بمنتجات جديدة . وفي الحقيقة فإن التأمين من هذه المسؤولية لا يثير صعوبات خاصة إلا في هذا الغرض ، على ما سيبين فيما بعد .

ونعرض فيما يلي ، لحدود تغطية خطر هذه المسؤولية في اطار الوثيقة سابقة الاشارة حين يتعلق الأمر بمنتجات جديدة ، ونظام هذه التغطية . ونخصص لكل من هذين الموضوعين مطلقا مستقلا .

المطلب الأول

حدود تغطية خطر المسؤولية الناجمة عن المنتجات الجديدة

تمهيد ، وتقسيم :

١٠٤ — ان المشروع الصناعي حين ينتج منتجات جديدة ، تتهدده من هذه الجودة عدة مخاطر خاصة ، لا تعرض بشأن انتاج المنتجات التقليدية

PARD : Responsabilité civile produits et assurance, A.F. 1976 P. 586 ; MALINVAUD (Ph) : La responsabilité du fabricant en droit français, G.P. 1973 - 2 - 463 ; OVERSTAKE (J.F.) : La responsabilité du fabricant du produits dangereux R.T. 1972 — P. 485 et s. .

(٢) ديوو ص ١٧٤ نقلا من روزا .

المروعة والمجربة من قبل . وهذه المخاطر هي التي تطرح ، في الحقيقة ، التساؤل عن حدود الضمان الذي يمكن أن يجده في وثيقة التأمين سابقة الإشارة ، والتي تغطي ، بالفرض ، المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات المصنوعة بوجه عام .

فمن جهة أولى : من المحتمل جدا ألا يحوز المنتج الجديد ، مهما أجريت عليه من التجارب والاختبارات ، الصفات أو الميزات المنتظرة ، التي كهل المشروع لعملية توافرها فيه ، فيتهدد عندئذ خطر المسؤولية العقدية لعدم توافر هذه الميزات أو الصفات .

ومن جهة أخرى ، فإنه لا شيء يؤكد ، حتى مع هذه التجارب والاختبارات ، مدى المنتج الجديد ، لأن يظهر في المستقبل ، وعلى غير المتوقع تماما من جانب المنتج ، قابلا للاضرار ، وهو ما يعني أن هذا الأخير يكون مهددا ، على المستويين العقدي والتقصيري ، بما سبق أن أشرنا إليه مما يعرف بخطر التقدم .

ونعرض فيما يلي لحدود تغطية هذين الخطرين في إطار الوثيقة سابقة الإشارة ، كل في فرع على حدة .

الفرع الأول

حدود تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد

للميزات أو الصفات المفقولة

١٠٥ - لا تثير تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد للمزايا أو الصفات المفقولة ، كغير صعبة ، في إطار صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة بنظام تسليم المفتاح . فهذه التغطية تكفلها الوثائق التي تكتسب عادة - بصدد هذا النوع من الصفقات وبالتحديد الوثيقة التي تواجه ما يلتزم به المشروع من ضمانات ، خاصة بفترة ما بعد تسليم الأعمال ، إذ تغطي هذه الوثيقة - كما

بيننا في موضع سابق^(٣) — خطر عدم تحقيق المصنع المنشأ ، للنماذج والمعدات المحددة أو المشروطة ، والتي تتعلق ، على الأخص بصفة المنتجات .

١٠٦ — انما يختلف الأمر ، حين يعرض أمر هذه التغطية في إطار وثيقة تأمين « مسؤولية المنتجات » سابقة الإشارة . وما ذلك ، الا لأن إطار الضمان في هذه الوثيقة يثير الجدل . كما أن المؤمن يحرصون على تقييده ببعض القيود ، بما يجعل التساؤل وارداً حول مبدأ دخول هذا الخطر أصلاً في إطار هذا الضمان ، وحدود تغطيته في حالة القول بدخوله .

١٠٧ — ولنا نقصد في هذا الموضع ، أن نعرض — تفصيلاً — لأحكام هذه الوثيقة وعوامل تحديد إطار الضمان فيها^(٤) . فقط تجدر الإشارة ، ابتداءً ، الى أنه يخرج من هذا الإطار « الشيء » المسلم (للعميل) ، وكذلك الأضرار الحاصلة لهذا الشيء^(٥) . الأمر الذي يعني أن استبدال هذا الأخير ، اذا كان غير مطابق أصلاً للمواصفات المشروطة أو إصلاحه اذا كان قد سلم مشوياً نيب ، يكون على عاتق المنتج ، فليس هذا وذاك من الأخطار التي تدخل في إطار الوثيقة محل البحث^(٦) .

ونفسر هذا الحل ، عادة ، على أساس من أن هذه الوثيقة هي وثيقة تأمين من المسؤولية وليست وثيقة تأمين على أشياء ، وبالتالي فانها لا يمكن — بمناصفة أعمال مسؤولية المنتج المعقدة — أن تغطي الشيء المصنوع نفسه^(٧) .

١٠٨ — راجع سابقاً بند ٨٤ وما بعده .
(٤) راجع في هذا الشأن : بيجو ، مقال ١٩٧٢ سابق الإشارة ص ٤٨١ وما بعدها ، مولر ، مقال ١٩٧٠ سابق الإشارة ص ٥٧٦ وما بعدها ، بيترينو مقال ١٩٧٥ سابق الإشارة ، خاصة ص ٤٨٤ وما بعدها ، كريزافيلي مقال ١٩٧٤ سابق الإشارة ص ١٢٢ وما بعدها .
"L'objet livré et les dommages causés à cet objet" DUBOUT (٥)
P. 177.

١٠٩ — وانظر أيضاً : بيجو المقال سابق الإشارة .
(٦) راجع الفقرة المشار اليه في الهامش السابق .
(٧) أشار لهذا الاتجاه في التفسير ، وانتقده : ديبو ص ١٧٧ ، وهو يفضل عليه القول بأن في امتداد الضمان الى الشيء المسلم نفسه ، والأضرار الحاصلة له ، ما يعني ان المؤمن يضمن للمنتج خطر المشروع "Risque d'entreprise" ، حين ان من المسلم به ان هذا النوع من الخطر غير قابل للتأمين .

١٠٨ - غير أنه ، حتى بعد هذا الاستبعاد ، فإنه لا يسهل القول بأن هذه الوثيقة تغطي خطر مسئولية المشروع عن عدم حيازة منتجاته للمزايا أو الصفات المكتولة ، تغطية كاملة . حيث تتضمن قيداً هاماً على الأضرار التي تدخل في إطار الضمان ، تخرج بموجبه من هذا الإطار ، تلك الأضرار التي يصفها الفقه بأنها « أضرار غير مادية ، محضة »^(٨) . إذ تنص هذه الوثيقة على أنه : « لا تكون مغطاة ، الأضرار غير المادية التي لا تكون مترتبة على ضرر جسماني أو مادي أصاب مستعمل المنتجات أو المواد المسلمة ، بسبب عدم تحقق نتائج فنية »^(٩) . ومعنى ذلك ، أن الأضرار التي تعطل المسئولية عنها في إطار ضمان هذه الوثيقة ، تنحصر في :

١ - الأضرار المادية (كالتلفيات التي تلحق منقولات العميل أو عقاراته) .

٢ - الأضرار الجسمانية (كالجروح التي تصيبه ، أو وفاته) .

٣ - الأضرار غير المادية ، في حدود ما أنها هي نفسها تنتج من أضرار مادية أو جسمانية (كحرمان العميل من الانتفاع ، والخسارة الاقتصادية أو المالية التي تصيبه نتيجة التوقف عن الانتاج ، وفقده للأسواق أو العملاء ... الخ)^(١٠) . أما الأضرار « غير المادية ، المحضة » ، تلك التي لا تترتب على ضرر مادي أو جسماني أصاب العميل ، فإن المؤمنين لا يأخذونها على عاتقهم .

ومثل هذا التحديد يكشف عن فهم ، يسوى ضمناً بين المنتج المعيب

Les dommages immatériels purs. (٨)

انظر : بيجو ، المقال السابق ص ٤٩٨ ، ديبو ص ١٧٨ .

(٩) "Ne sont pas couverts les dommages immatériels non consécutifs à un dommage corporel ou matériel subi par l'utilisateur des produits ou matériels livrés par suite de non obtention des résultats techniques".

أشار لذلك ديبو ص ١٧٨ .

(١٠) بيجو ، المقال سبق الإشارة ص ٤٩٧ .

والمنتج الخطير ، بمعنى أن المنتج ، حتى يكون معيبا يجب أن يكون خطيرا^(١١) .
وبالتالى فإنه ليس يكفى أن يتحقق خطر عدم توافر الميزات أو الصفات
المذكورة في المنتج ، مادام أن الأضرار التى أصابت العميل من جراء ذلك ليست
الا أضرارا غير مادية ، محضة^(١٢) . أو بعبارة أخرى ، مادام أنه لم يكن هناك
« حادث accident »^(١٣) سببه هذا المنتج ، وأصاب العميل بضرر في
شخصه أو في مال من أمواله^(١٤) .

وجهة نظر المؤمنين في هذا التقييم — الذى ينتقده البعض^(١٥) — أن خطر
عدم حيابة المنتج للمزايا أو الصفات المذكورة ، هو وحده ، ومجردا ، أى دون
أن يستتبع سوى ضرر غير مادي محض ، لا يمدحوا أن يكون من قبيل خطر
المشروع Rieque d'entreprise^(١٦) الغير قابل للتأمين . وهى وجهة

(١١) راجع ، ديبو ص ١٧٩ ، وهذا التصور هو الذى اعتنت به أيضا الرابطة
الاقتصادية الأوروبية . فقد جاء في أحد توجيهاتها ، أن « الشيء يكون معيبا ، حينما
لا يوفر — من ناحية الأشخاص أو من ناحية الأموال — الأمان المنتظر » . أشار
اليه ديبو نفس الموضوع .

(١٢) راجع في نقد هذا الاتجاه : ديبو ص ١٨١ الذى يؤكد أن الضرر غير المادي
المحض الذى يصيب العميل نتيجة عدم حيابة المنتج للمزايا أو الصفات المذكورة ، يجب
أن يدخل في إطار ضمان هذه الوثيقة حتى ولو كان هذا المنتج غير خطر ولا قابل لأن
يسبب ضررا ماديا ، لأنه « بالنسبة لهذا العميل ، تشكل عدم حيابة هذه المزايا أو
الصفات ، عيبا في المنتج » . وانظر أيضا في نفس المعنى :

BIGOT (J) : Les clauses limitatives de responsabilité. Ar. P. 397.

حيث يقول : « ان المشتري ، حينما يشتري شيئا ما لحاجة منه » ، فإنه يشتري
على الأخص إمكانية استعمال هذا الشيء ، أو إمكانية تشغيله ، أو إمكانية إعادة
بيعه . فإذا كان هذا الشيء غير صالح موضوعيا للاستعمال المخصص له عادة ، فإن
البيع يكون قد فقد الغرض منه ، بل أنه ليكن القول بأنه قد افتقد محله ، لأنه منتجا
معيبا أو لا يمكن استعماله ، لا يعد يقدم من مائدة المشتري . ذلك هو ما يبله النطق
السليم . وراجع في نفس معنى ما يقوله بيجو تقريبا : دوا مقال ١٩٧٤ سابق
الإشارة ص ١٦١٣ وما بعدها .

(١٣) ديبو ص ١٧٨ ، بيجو مقال ١٩٧٢ ص ٤٩٤ ، ٤٩٩ .

(١٤) ديبو ص ١٧٨ .

(١٥) راجع في هذه الانتقادات ديبو ص ١٨١ .

(١٦) راجع في مفهوم فكرة خطر المشروع ، كريزا مبللى ، المقال مسابق
الإشارة ص ٤١٣ ، ديبو ص ١٠٠ وما بعدها .

نحذر يؤخذ عليها أن تجديد طبيعة خطرهما ، يجب أن تكون ، انطلاقاً من جوهره ،
وليس فقط مما يمكن أن يترتب عليه من نتائج^(١٨) .

الفرع الثاني .

مدى إمكان تغطية خطر التقدم ، المرتبط بالمنتجات الجديدة

١٠٩ - أشرنا في موضع سابق^(١٨) ، إلى أن القضاء الفرنسي يجعل
المنتج مسئولاً حتى عن الأضرار الناشئة من « عيوب داخلية في منتجاته » ،
ما كانت قابلة للكشف بالمرة ، ولا متوقعة ، طبقاً لأقصى ما وصلت إليه
المعارف الفنية^(١٩) عندما صنع هذه المنتجات أو طرحها للتداول ، وذلك
فيما يسمى بخطر أو تبعة التقدم .

فهل يجوز للمنتج ، الذي أبرم وثيقة تأمين « مسؤولية المنتجات » ،
المدنية ، وتعرض لهذا الخطر ، أن يطالب المؤمن بأن يتحمل ، عنه ، مسؤوليته ؟

١١٠ - المشكلة في هذا الشأن ، أن هذه الوثيقة لا تعرض أصلاً لهذا
النوع من الخطر : فلا هي تؤكد دخوله في إطار ضمانها ، ولا هي تستبعده
صراحة . بما يجعل المرجح ، في الإجابة على التساؤل السابق ، للقواعد العامة
في التأمين .

(١٧) في هذا المعنى : ديبو ص ١٨٢ ، ولذلك فإنه يعجب في هذا الشأن
« كيف أن نفس الخطر ، وهو خطر المسؤولية المدنية ، الناتج من نفس السبب ،
وهو العيب في المنتج ، يمكن أن يشكل خطراً مشروع ، غير قابل للتأمين ، عندما يستحدث
أضراراً غير لائقة بخضة ، وخطراً قابلاً للتأمين ، عندما يولد أضراراً ليست غير مادية
محضة » .

(١٨) راجع سابقاً بند ١٦ وما بعده .

(١٩) ديبريمو ، مقال ١٩٧٥ السابق الإشارة ص ٢٨٤ ، وانظر أيضاً بوللر ،
المقال السابق الإشارة ص ٥٧٩ ..

وفي هذا الشأن ، تقضى المادة ١٢ من قانون التأمين الفرنسى ، بأن :
 « إنفاسائر والأضرار الناشئة عن حوادث مفاجئة أو عن خطأ من جانب المستامن ،
 تكون على عاتق المؤمن ، ما لم يكن هناك استبعاد صريح ومحدد فى الوثيقة .
 ومع ذلك ، لا يتضمن المؤمن — ولو كان هناك اتفاق مخالف — الخسائر والأضرار
 الناتجة عن خطأ عمدى أو تغليس من جانب المستامن » .

(١١) — وبدمى أن المنتج — والفرض أن الضرر فى خصوص ما يعرف
 بخطر التقدم يكون ناشئاً عن عيب فى المنتجات لا يمكن بالمعيار الموضوعى
 أن يكون قابلاً للكشف أو التوقع — لا ينوّر فى جانبه الخطأ العمدى أو
 التغليس المشار إليهما فى هذا النص . حتى ولو كان القضاء — بالفرض —
 يعتبر المنتج (والبائع المحترف) ملتزماً بأن يعرف عيوب الشيء الذى ينتجه
 (يبيعه) .

من جهة أخرى ، فإن الخطر محل البحث ، لا يعتبر — قانوناً — فى حكم
 الخطر المستبعد ، مادام أن استبعاد بعض الخسائر أو الأضرار من إطار
 التأمين يجب ، وفقاً لذات النص ، أن يكون استبعاداً صريحاً ومحدداً فى
 الوثيقة ، وكانت وثيقتنا ساكتة بالفرض عن هذا النوع من الخطر (١١) .

١١٢ — لكن التأكيد بأن خطر التقدم ، لن يكون — بتطبيق القواعد
 العامة — مستبعداً من إطار ضمان هذه الوثيقة ، لا يعنى أنه سيكون مغطى بها
 تلقائياً وفى كل الأحوال . ذلك أنه لا يصح أن ننسى أن ادخال منتج جديد
 (من شأنه أن يولد هذا النوع من الخطر) الى السوق ، انما يشكل بالنسبة

(٢٠) راجع فى هذا الاتجاه لدى القضاء الفرنسى ، مؤلفنا : مسؤولية المنتج
 عن الأضرار التى تسببها منتجاته الخطرة ، سابق الإشارة إليه ، ص ٥٠ وما بعدها ،
 بند ٤٣ وما بعده .

(٢١) ان لم يكن فى بعض نصوصها ما قد يوحي ، ضمناً ، على العكس ،
 بإمكان القول بخوله فى إطار الضمان . حيث تتضمن هذه الوثيقة نصاً يقضى بأن
 « الضمان سوف يسرى ، ايا كان السبب الذى من أجله كانت مسؤولية المستامن » .
 "Quelle que soit la cause pour laquelle la responsabilité civile de
 l'assuré pourrall être recherchée".

أشار لذلك نيبو ص ١٨٥ ، ١٨٦

للمؤمن طرفا مشهدا للخطر الأصلي^(٢٢) . فإذا كانت الوثيقة قد أشارت الى هذا الظرف^(٢٣) ، فانه سيكون من المتعين على المستامن ، قبل أن يطرح هذا المنتج ، أن يسلن ذلك للمؤمن ، طبقا للمادة ١٧ من قانون التأمين الفرنسي^(٢٤) .^(٢٥) ، والا تعرض للجزاءات المنصوص عليها في المادتين ٢١ أو ٢٢ من هذا القانون على حسب الأحوال^(٢٦) (٢٧) .

١١٣ . - ويبقى أن نشير في هذا الموضع ، الى ما يسجله البعض من القلق الذي يساور شركات التأمين الفرنسية ، من ميل القضاء الى التشدد في

(٢٢) في هذا المعنى : ديوب ص ١٨٦ .
(٢٣) وتجدر الإشارة الى أن القضاء الفرنسي يشترط أن يكون سبب التناقص المحتمل للخطر المضمون مبيها بشكل واضح في الوثيقة ، حتى يلتزم المستامن بإعلانه للمؤمن . انظر مثلا :
Civ. 30/11/1959 D. 1960 — 155 ; J.C.P. 1960 — 2 — 11788 et note BESSON ; Paris 24/4/1970 D. 1970 — som — 190.

(٢٤) التي تقضي بأنه : « اذا كان المستامن قد شدد المخاطر بفعله ، حتى أنه ، لو كان الوضع الجديد للأمور قائما عند إبرام العقد ، ما كان المؤمن ليتعاقد ، أو ما تعاقد الا بمقابل قسط أكبر ، فإن المستامن يجب أن يعلن المؤمن بذلك مسبقا ، بموجب خطاب موصى عليه » .

(٢٥) وهكذا يؤكد بعض الفراح الفرنسيين أنه : « اذا كانت وثيقة التأمين لا تذكر صراحة ، أن أى منتج آخر يكون مستهدفا من الضمان ، فانه بحسب المستامن ، الذي يسوق منتجا جديدا ، أن يعلنه للمؤمن ، في حدود ما أنه يشهد للخطر » . ببجو ، اشار اليه ديوب ص ١٨٧ .

(٢٦) وتجدر الإشارة الى أن المادة ١٧ ، لا تنص صراحة ، جزاءات على اخلال المستامن بما ورد فيها من الالتزام بإعلان تناقص الخطر . وعلى فلك فإن من المسلم به في فرنسا ، أن جزاءات المادتين ٢١ ، ٢٢ من قانون التأمين الفرنسي ، اللتين تواجهان اعلان ظروف الخطر الأصلي ، تسرى أيضا على الاخلال بالالتزام بإعلان الظروف المشددة للخطر . انظر مثلا حكم الدوائر المجتمة لمحكمة النقض الفرنسية في ١٩٥٢/٧/٨ (دالوز ١٩٥٢ — ٥٩٤) .

(٢٧) والمادة ٢١ (التي تواجه المستامن سوء النية في اخلاله بالتزامه بإعلان) ترصد البطلان مع عدم رد الأمشاط ، جزاء لهذا الاخلال . فيها تترك المادة ٢٢ (التي تواجه فرض المستامن حسن النية ، أي الذي لم تثبت سوء نيته) في هذا الاخلال ، بين ما اذا كان المؤمن قد اكتشف الحقيقة قبل وقوع الكارثة المؤمن منها (حين يكون له عندئذ أن يختار بين الإبقاء على العقد مع زيادة القسط أو إلغاء التأمين) أو بعد وقوع هذه الكارثة ، حين ينحصر الجزاء في تخفيض الموفى بنسبة القسط المدفوع الى القسط الذي كان يجب دفعه لو أن المستامن كان قد ادلى ببينات كاملة وصحيحة عن ظروف الخطر ..

مسئولية المنتجين ، هذا التشدد الذى يجد أجد مظاهره فى تحميلهم تبعه أو خطر التقدم على النحو السابق . ويتوقع أنه اذا ما توسع القضاء فى هذا الاتجاه ، فقد يجد المؤمنون أنفسهم مضطرين الى تضمين وثائقهم استبعادا صريحا ومحددا فى خصوص هذا النوع من الخطر^(٢٨) .

المطلب الثانى

نظام هذه التغطية

مبدأ سريان الضمان فى هذه الوثيقة (مشكلة تحديد مفهوم تسليم المنتجات)

١١٤ - أن الضمان فى وثيقة « مسؤولية المنتجات » محل البتة ، لا يطبق على منتجات المستامن ، الا ابتداء من اللحظة التى تكون فيها هذه المنتجات « قد سلمت »^(٢٩) . أما قبل التسليم ، فإن الأضرار التى تسببها المنتجات المصنوعة ، لا تتعلق بضمان هذه الوثيقة^(٣٠) ، ومثالها الأضرار التى تحدث خلال فترة تخزين المنتجات لدى المستامن^(٣١) .

لكن ، ما المقصود بالتسليم فى هذا الموضع ؟ . ان الاجابة على هذا التساؤل لا تخلو فى الحقيقة من صعوبة ، خاصة وأنه كثيرا ما لا تفصح الوثائق من هذا النوع ، بشكل مباشر ، عن المقصود به .

١١٥ - ويستخلص من شروط بعض هذه الوثائق ، حين تتكلم عن مبدأ سريان الضمان ، أنها تقصد بالتسليم هنا : اما فقدان المستامن (أى المنتج) للحراسة الفعلية على المنتجات المطروحة ، أو التسلم الصريح لهذه المنتجات

(٢٨) راجع دييو ص ١٨٩ .

(٢٩) "sort livrés". BIGOT, 1972 précité P. 490.

(٣٠) وفى نفس المعنى : دييو ص ١٩٠ .

(٣١) وأن كانت المسؤولية عنها ، يمكن أن تغطيها وثيقة أخرى ، اذا كان المستامن بداهة قد اكتتبها ، يقال لها وثيقة تأمين « مسؤولية الاستغلال المدنية » ، "Police responsabilité civile exploitation".

راجع : بيجو ، دييو ، الموضعين المشار اليهما فى الهامش السابق .

عليه حبيب الأحوال ، حيث يجري الشريط الذي يمكن ان يستغل من هذه المعنى — على النحو التالي : « يبدأ الضمان في البضائع منذ ان يقدم المشتري الحراية الفعلية على البضائع أو المواد المنتجة ، أو بعد التسليم الصريح » (٢١) . والمفهوم الأول يواجه — على ما يبدو — فرض المسؤولية التقصيرية ، حين يكون ضرر المنتجات المصنوعة قد أصاب أحد الأغيار ، فيما يواجه المفهوم الثاني — على ما يبدو أيضا — فرض المسؤولية العقدية ، اذ يغلب الا بتسليم العميل المنتجات التي تعاقد عليها مع المنتج الأبعد التأكيد من صلاحيتها ، عن طريق إجراء الاختبارات أو التجارب عليها ، ليتسلمها بعد ذلك بالفعل وتسلمها صريحا .

وعندما يتعلق الأمر بمنتجات جديدة ، يشترط المؤمنون ، في بعض

الأحيان ، تعليق ضمانهم مدة من الوقت ، ريثما يكون المنتج — بالفرض — قد جرب خلالها (٢٢) .

٢٦) — ونرى بعض الشراح انه يمكن — في حالة غلو الوثيقة من تحديق في هذا الشأن — أن يستوحي مفهوم التسليم في مادة البيع (٢٣) ، حيث يعرفه المادة ١٦٠٤ مدني فرنسي بأنه : « نقل الشيء المبيع الى سلطة وحيازة المشتري » (٢٤) . وهو قياس يكون — على العكس — غير مقنع في نظر البعض الآخر من الشراح ، حينما لا يكون هناك ، بالفرض ، انتقال للملكية (٢٥) . كملنا لو كانت مسؤولية المنتج مثلا ، ليست عن أضرار أصابت مشتري الشيء المصنوع ، وإنما عن أضرار أصابت مستأجره (٢٦) .

"La garantie commence des la perte de garde effective par l'assuré des marchandises produits ou matériels ou après réception express".

أشار لذلك ديوب ص ١٩١ .

(٢٣) : أشار لذلك ديوب ص ١٩١ .

(٢٤) : انظر بيجو ، مقال سابق الإشارة من ٢٩١ .

(٢٥) : ويقابلها في مصر ، نص المادة ٢٣٥ مدني الذي يقتضي بأنه : « يكون

التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والاستعانة به دون مائق ، ولو لم يثبت عليه استئجاره فأكفا ، مادام البائع قد أعلنه بذلك ، ويحصل هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء المبيع » .

(٢٦) : انظر ديوب ص ١٩١ .

١٧١) أما اللجنة الأوربية للمقامين ، فقد حددت مفهوم التنظيم ، في هذا الشأن ، حين عرفت بأنه : « البتلى الفعلى عن المنتج ، من جانب المستأمن ، الى شخص من الغير . وهو يعتبر قد نفذ من اللحظة التى لا يعد بإمكانه بعدها ان يمارس ، عملا ، رقابة ملدية مباشرة على شروط استخدام هذا المنتج او استهلاكه ، أو أن يجعل من هذه الشروط » (٢٥) .

• لا تزامن — بالضرورة — بين فترة سريان العقد ، ووقت حدوث الواقعة الموصفة الموجبة للضمان :

١١٨) — تتميز المسؤولية عن الأضرار التى تسببها المنتجات المصنوعة ، بأن تولد الكارثة فيها ، يعتمد على فواصل زمنية تستغرق وقتا (٣١) :

فهناك فى البداية حدوث الواقعة منشأ أو أصل الضرر (٣٢) (كالخبث فى المنتج ، أو الخطأ المهنى الذى وقع من المستأمن) ثم بعد ذلك واقعة تسليم هذا المنتج ، ثم استعماله أو استهلاكه ، ثم حدوث الضرر منه ، وأخيرا رفع دعوى المطالبة بالتعويض عن هذا الضرر على المنتج .

١١٩) — وهذه الأحداث المختلفة لا تزامن — بالضرورة — مع فترة سريان مفعول العقد (٣٣) (الوثيقة) خاصة اذا كانت سنوية ، كما هو الحال — عادة — فى هذه الوثائق . فالبعض منها يمكن أن يحدث قبل بدء نفاذ الوثيقة (كالخطأ فى التصميم مثلا) ، فيما يمكن أن يحدث بعضها الآخر بعد انقضاءها (كرفع دعوى التعويض من جانب المضرور) . الأمر الذى يثير التساؤل عما هو

(٣٨) .
"Le remise effective du produit par l'assuré à partir du tierce personne. Elle est réputée s'effectuer à partir du moment où l'assuré perd les moyens pratiques d'exercer un contrôle matériel direct sur les conditions d'usage ou de consommation du produit, ou de modifier ces conditions".
أشار اليه ، ديبو من ١٩١ ، وراجع فى نفسه ، نفس المؤلف من ١٩٢ ، وأنظر أيضا :

VINEY, (G) : note sous civ. 12/11 et 5/12/1875 |.c.p. 1976-2-18479.

(٣٩) فى هذا الحين : بيجو ، المقال السابق ص ٥٠١ ، وأنظر أيضا ديبو

ص ١٩٢ .
(٤٠)

Le fait générateur.

الحدث الذي يمكن التعويل عليه ، من بين هذه الأحداث جميعا ، لمعرفة ما اذا كان الضرر الذي وقع ، يجب أن يتحصله المؤمن .

١٢٠ - في الاجابة على هذا التساؤل ، يستخلص من حكم لمحكمة النقض الفرنسية أنه ، ما لم يكن هناك من تحديد صريح في الوثيقة بهذا الشأن ، فإن ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار هو الواقعة المنشئة للضرر . فيكفى أن تكون هذه الواقعة قد حدثت خلال فترة سريان الضمان ، حتى ولو كانت مطالبة المضرور بالتعويض قد وجهت للمستأمن ، أو حتى كان تسليم المنتجات المسببة للضرر ، قد تم بعد انقضاء الوثيقة . فقد جاء في هذا الحكم : « اذا كان المؤمن - على اثر واقعة قابلة للأضرار منصوص عليها بالعقد - لا يكون طبقا للمادة ٥٠ من قانون ١٩٣٠ ، مسئولا ، الا اذا كانت هناك مطالبة ودية أو قضائية قد وجهت اليه من جانب المضرور ، الا أن الضمان يسرى - مع ذلك - بالنسبة لكل واقعة منشئة لمسئولية المستأمن ، ارتكبت خلال الفترة التي كان عقد التأمين ساريا فيها » (٤٦) .

صحيح أن لفظة الواقعة *le fait* - التي استخدمتها المحكمة - يحتمل أن تنصرف أيضا الى غير معنى الواقعة المنشئة للضرر ، كواقعة التسليم مثلا ، أو واقعة حدوث الضرر نفسه . لكن وصفها بأنها الـ « مرتكبة *commis* » خلال فترة سريان الوثيقة ، يكشف بوضوح عن المعنى المستخلص (٤٧) .

وهكذا فإن المؤمن « سوف يتحمل الأضرار الحاصلة بعد انقضاء العقد ، ولو من منتجات كانت قد سلمت بعد هذا الانقضاء أيضا ، طالما أن هذه الأضرار قد نتجت عن وقائع ارتكبت خلال الفترة التي كان العقد ساريا فيها » (٤٨) .

La période de validité de contrat.

(٤١)

Civ. 16/7/1970 R.G.A.T. 1971 P. 88 ; J.c.p. 1971-2-16652 et note (٤٢)

BESSON.

(٤٣) في هذا المعنى : بيجو ، المقتل سلبق الإشارة ص ٥٠٢ ، وانظر أيضا

ديبو ص ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٤٤) بيجو ، المقتل السلبق ص ٥٠٢ .

١٢١ - ورغم مزية هذا الحل بالنسبة للمنتجين^(٤٩) ، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن التعويل على فكرة الواقعة منشأ الضرر ، وتاريخ حدوثها ، يخشى جدا أن يكون سببا للكثير من المنازعات في العمل ، حيث لا يسهل - عادة - تحديد خطأ المنتج ولا - بالأخص - التاريخ الذي وقع فيه^(٥٠) . لذلك ينصح الفقه الفرنسي بضرورة أن تتضمن الوثيقة توضيحا كاملا في هذا الشأن^(٥١) ، يتلاءم وخصوصيات المنتج الذي تغطي المسؤولية عن أضراره^(٥٢) .

١٢٢ - وليس من شك في أنه . أن يكون ملائما لخصوصيات خطر التقدم بالذات ، أن يكون المعول عليه - في شروط الوثيقة - هو تاريخ حدوث الضرر أو تاريخ المطالبة بالتعويض ، مادامنا قلنا أن قوام هذا النوع من الخطر أن المنتجات لا ينكشف أنها مفسدة إلا بعد فوات مدة طويلة على طرحها . وبالتالي فإن التعويل على أى من التاريخين السابقين ، لن يكون منطقيا ، لأنهما سوف يقعان في الأعم الأغلب ، أن لم نقل دائما ، بعد انتهاء مدة الضمان^(٥٣) . ومن ثم فإنه لا يبقى إلا الاختيار بين : أما تأريخ الواقعة منشأ الضرر ، أو تاريخ صنع المنتج ، أو تاريخ تسليمه ، تبعا لخصوصية هذا المنتج .

وفي هذا الشأن يرى البعض من الأنسب التفرقة بين فرعين : فرض ما إذا كان المنتج « مما لا يصنع إلا بعدد محدود من الوحدات » في كل مرة ، بعضها تلو البعض « بحيث يمكن بسهولة تمييز مفرداته » ، وعندئذ فإن التعويل على تاريخ الصنع أو تاريخ التسليم يمكن أن يكون مقننا . وفرض ما إذا كان - على العكس - يصنع بأعداد كبيرة في كل مرة ، وعندئذ فلن يكون هناك من مفر ، من التعويل على الواقعة منشأ الضرر ، رغم كل الصعوبات التي يمكن أن يثيرها هذا الحل ، عملا^(٥٤) .

(٤٥) حيث يكفل لهم تغطية كوارث ، لاحقة بالفرض على انقضاء الوثيقة .

(٤٦) في هذا المعنى : ديبو ص ١٩٣ .

(٤٧) انظر : بيجو ، المقال السابق ص ٥٠٢ ، ديبو ص ١٩٣ .

(٤٨) انظر ديبو ص ١٩٣ .

(٤٩) في هذا المعنى أيضا ديبو ص ١٩٣ .

(٥٠) راجع ديبو ص ١٩٣ .

مبلغ الضمان في هذه الوثيقة (مشكلة الكارثة المتكررة) (٥١) :

١٢٣ - تتضمن الوثيقة محل البحث - عادة - حدا أقصى للضمان، سواء عن كل حادث (٥٢) ، أو عن سنة للتأمين (٥٣) كلها . وهو ما يعنى أن هذا الضمان يمكن أن يكون مستنفذا بأكمته في كارثة كبيرة واحدة ، ليظل المستامن (المنتج) بلا ضمان طيلة ما يتبقى من المدة السنوية ، إلى أن تتجدد الوثيقة .

١٢٤ - وليس من شك فيما يمكن أن يكون لهذا التجهيد من خطورة بالنسبة للمستامن الذى يطرح منتجاً جديداً من المنتجات الواسعة الاستهلاك أو الاستعمال . فالكارثة في هذا الفرض ، يمكن أن تكون لها صفة متكررة ، ومن ثم يخشى أن تستنفذ بسرعة الحد الأقصى للضمان .

غير أنه لا يمكن - في نفس الوقت - تجاهل ، أن هذا النوع من الكوارث يمثل أيضاً ، بالنسبة للمؤمن ، مخاطر ، لا يمكنه أن يغطيها بكاملها دون تحديد (٥٤) .

لذلك ، وفي محاولة للتوفيق بين حاجة كل من المنتجين والمؤمنين ، للامان ، رأت الزاوية الاقتصادية الأوروبية - في مشروعها حول توجيه مسئولية المنتجين - من الملأهم ، وضع حد أقصى للضمان ، خاص بحالة الكارثة المتكررة .
فقد اقضت المادة ٧ من هذا المشروع بأن : « مسئولية الصانع عن مجموعة الأضرار التبسيطية المصيبة بواسطة تلغ واحدة ، تنطوى على نفس الغيب ، تكون في حدود ٢٥ مليون من وحدات الحساب الأوروبية (٥٥) » .

La sinistre à caractère répétitif ou en série. (٥١)

Limitation par accident. (٥٢)

Limitation par année d'assurance. (٥٣)

(٥٤) في هذا المعنى : ديبو من ١٩٤٤ - ١٩٥٤ .

(٥٥)

"La responsabilité du fabricant pour l'ensemble des dommages corporels causés par des articles identiques présentant le même défaut est limitée à un plafond de 25 millions d'unités de comptes européennes.

أشار إليه ديبو من ١٩٥٠ .

• لكن التساؤل كان ينبغي - بعد ذلك - عن مفهوم الكارثة المتكررة . وفي الإجابة عليه ، رأيت نفس الرابطة ، أن هذه الكارثة هي التي تتشكل من : « الإضرار المسببة بواسطة منتجات متشابهة ، تتطوى على عيب واحد » (٥٦) وصيغة مثل هذه ليس لها في الحقيقة ، الوضوح التي هي عليه في ظاهرها ، ففكرة « المنتج المشابه » هذه يمكن أن تثير الجدل (٥٧) .

وفي محاولة لتقديم صيغة أخرى ، أكثر وضوحا ، اقترح بيجو ، معيارين للكارثة المتكررة : فاما أن يتعلق الأمر « بمنتجات واحدة تتطوى على عيب مشترك » (٥٨) ، أو يتعلق « بمنتجات مختلفة تتطوى على عيب راجع الى سبب مشترك » (٥٩) .

١٢٥ - ويبقى أن ربط الحد الأقصى ، في هذا النوع من الوثائق ، بسنة التأمين ، يثير بدوره لبثا يستوجب الايضاح ، عندما يتعلق الأمر أيضا بالكارثة المتكررة . وقد حسمت بعض الوثائق هذا اللبس ، حين ضمنت شروطها نصا يقضى بأنه : « سوف تعتبر جميع الأضرار ، التي ترجع في نشأتها لنفس

(٥٦)

"Les dommages causés par des produits similaires présentent un défaut identique".

اشار اليه ديبو ص ١٩٥ .

(٥٧) في هذا المعنى : ديبو ص ١٩٥ .

"De produits identiques présentant un défaut commun". (٥٨)

وهو يمثل لذلك : بالمنتجات الدوائية (الصيدلانية) المحضرة من نفس المستحضر (La formule) والتي تحدث لدى المرضى ردود فعل من الحساسية المرضية .

اشار لذلك ديبو ص ١٩٦ .

"De produits différents présentant une défectuosité due à cause commune". (٥٩)

ويمثل لذلك باستعمال جليب معين لصناعة أدوية مختلفة .

اشار لذلك ديبو ص ١٩٦ .

السبب ، قد حدثت لحظة ظهور أول ضرر في مسلسل الأضرار المتكررة «(١٠)» .
ولولا هذا الشرط ، لكان سيتمين على القضاء - في نظر بعض الشراح - أن
يعمل على التاريخ الحقيقي لكل ضرر من هذه الأضرار ، في تحديد ما إذا كان
قد حدث خلال سنة أو أخرى ، من السنوات التي تمرى فيها الوثيقة «(١١)» .

"Tous les dommages ayant la même origine seront considérés (٦٠)
comme étant survenus au moment de la manifestation du premier dom-
mage de la série".

أشار لذلك بيجو ، المقتل سابق الإشارة ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(٦١) راجع بيجو ، المقتل سابق الإشارة ص ٥٠٤ .

المبحث الثالث

تغطية المسؤولية التقصيرية الناجمة عن الأضرار بالبيئة^(١)

تمهيد ، تقسيم :

١٢٦ - أن تعبير « خطر تكنولوجي » حين يطرح على السمع ، فإنه يتجه بالذهن أكثر ما يتجه ، نحو الأضرار التي يمكن أن تصيب البيئة من جراء استخدام التكنولوجيا في الصناعة .

وفي الحقيقة من الأمر ، فإن هذا النوع من الأضرار - وبصفة خاصة التلوث^(٢) - إنما يرتبط أشد الارتباط بالمشكلات التكنولوجية . فالتطور

(١) راجع في هذا الشأن :

HURE (C) : Assurance et pollution ; Paris 1933 ; SCURPF (M) : L'assurance face aux problèmes de l'environnement, Ar. 1974 PP. 229, 285, 303 ; De SAVENTHEM (M) : L'assurance des dommages causés à l'environnement, Ar. 1975 P. 1087 ; MARGEAT (H) : "Atteinte à l'environnement. R.C. et garantie", A.F. 1975 P. 693 ; DEPRIMOZ (J) : L'attitude des assureurs français face aux risques d'atteinte à l'environnement (rapport) Ar. 1977 P. 65 ; DEPRIMOZ (J) : Les nouvelles voies prises par l'assurance responsabilité civile pollution en France, R.G.A.T. 1978 P. 481 et s ; NEAVE (J) : La pollution est un risque assurable avec le concours de la science, Ar. 1975 P. 563 ; DESPAX (M) : La pollution des eaux et ses problèmes juridiques, Paris 1968 ; et V. aussi : Colloque franco-allemand, sur la "Responsabilité et assurances de responsabilité pollution"; Paris 17-18 octobre 1975, R.G.A.T. 1975 P. 594 et s.

مكذلك الفتحة لاشد أنه ، في العواض، اللائحة .

(٢) أن محلل لفظة التلوث pollution هو في الحقيقة أفسد نطاقاً من le dommage à l'environnement من مداولت تعبر : الاضرار بالبيئة وقد عرفت الجمعية العامة لتأمينات الحوادث ، في فرنسا ، هذه اللفظة بأنها =

الصناعي هو المسئول الأول عن التزايد الهائل الذي يلاحظ اليوم ، في طرح المواد الملوثة ، سواء للجو أو للمياه ، أو للأرض .

وإذا كان « تطور تكنولوجيا أكثر كبرا — على حد تعبير البعض — هو وحده الذي يمكن أن يعالج مضر الصناعة »^(٣) ، فإن « تطوير فنون تأمينية جديدة ، يغدو — بالتوازي — أمرا لا غنى عنه ، لتوفير تغطيات ملائمة للتحدي التكنولوجي ، ولتزايد المسئوليات الناجمة عنه »^(٤) .

وتتقضى الاحاطة بتغطية المسئولية التقصيرية ، موضوع الدراسة في هذا البحث ، أن نعرض أولا لحدود تغطية مخاطر التلوث في سوق التأمين الفرنسي،

تعني : « تدمير أو تشويه النقاء الطبيعي ، لكائنات حية ، أو لجبادات ، بفعل عوامل خارجية ، منقولة من طريق الجو أو المياه أو التربة » . أو كما عرفها ديبريمو ، بالانجليزية بأنها :

"The destruction of degrading of the purity of the physical integrity of any living organism or inert substance caused by foreign agents and transmitted by atmosphere, water, or the soil". DEPRIMDZ (J) : strict liability for pollution damage. AIDA stud. p. 76.

وليس من شك في أن البيئة يمكن إلى جانب التلوث — أن تكون مضارة من أمور أخرى : كالضوضاء أو الروائح أو الاهتزازات ... الخ . ومع ذلك ، فإنه يبدو أن التعبيرين يستعملان ، في العمل ، وفي اللغة الدارجة ، كتعبيرين مترادفين . وهو ما يبدو ، مثلا ، من عرض البعض للتطور الذي أصاب حدود التلوث القابل للتغطية التأمينية (انظر في هذا الشأن مقال ديبريمو ١٩٧٨ سابق الإشارة ص ٤٨٤ ، ٤٨٥) . وانظر أيضا تعريف هيري ، الواسع جدا النظة التلوث ، بحسبان هذا الأخير هو :

"La production excessive de déchets englobant sous ce terme les rejets de toutes nature, c'est-à-dire de liquides, de solides, de poussières, d'odeurs, de vibrations, ou encore de sons, de quantités de chaleurs". HURE préclité.

وتحت عنوان « نماذج خاصة من التلوث » ، أورد تقرير الـ AIDA ، من بين ثمانية نماذج ، « التلوث الحادث خلال عملية تشييد ، كالضوضاء ، والغبار ، والارتجاجات » .

"Pollution occurring during construction work, noise, dust, vibration". AIDA p. 30.

١٩٩٠ (٤) ديون ص ١٩٩ .

ثم نلمح بعد ذلك الى تجربة رائدة في هذا الشأن ، من سوق التأمين الانجليزي ،
لنختتم بالتعرض لبعض المشكلات الخاصة التي يثيرها خطر التلوث بالذات ،
وما لهذه المشكلات من انعكاسات على نظام التغطية فيه . وهكذا توزع الدراسة
في هذا البحث على ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الاول

حدود تغطية مخاطر التلوث في سوق التأمين الفرنسي

تطور موقف المؤمنين الفرنسيين من تغطية خطر التلوث(*) . القيود التي تحيط
بهذه التغطية :

١٢٧ — لم تكن « وثيقة التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة عن
الاستغلال »^(١) الصناعي ، المعروفة في سوق التأمين الفرنسي ، تستبعد ، في
البدائية ، وقائع التلوث ، من اطار ضمانها . بل كانت مضار هذا الأخير مغطاة
عادة بهذه الوثيقة ، شريطة فقط أن يكون التلوث عارضا .
accidentelle . أو بعبارة أخرى ، ناتجا عن حادث^(٢) .

١٢٨ — غير أن تزايد الكوارث من هذا النوع ، وتشدد القضاء مع
المستأمنين^(٣) قد دفع المؤمنين الى تقييد ضمانهم تدريجيا في هذا الشأن ، حتى

(٥) راجع في هذا الخصوص ، تقرير ديبريو في ١٩٧٧ . سابق الاشارة ،
ومقاله في ١٩٧٨ سابق الاشارة .

Police responsabilité civile exploitation.

(٦)

"revête un caractère accidentel". DEBOUT p. 200.

(٧)

وتشترط نفس الشرط تقريبا ، بصيغ مختلفة ، وثائق التأمين في كل من : كندا
والدنهانرك ، وهولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . راجع :

DEPRIMOZ (J) : Coverage definitions with respect to international,
foreseen, gradual and accidental releases.

(٨) وقد اثير في المؤتمر الفرنسي الألماني ، المنعقد ببافيس في الفترة من
١٧ — ١٨ اكتوبر ١٩٧٥ ، التساؤل مما اذا كان بإمكان المحاكم — في خصوص
المسؤولية عن التلوث — أن تقضي ، فضلا عن التعويض ، باتخاذ إجراءات لتصحيح

وصفوا الى ما يشبه استبعاد مضر التلوث من اطار الضمان كلية^(٩) .

ففى البداية ، ضمنوا هذه الوثيقة شرطا ، يواجه ما وصفوه بـ « الأضرار الاستثنائية »^(١٠) ، حدودا بموجبه حدا أقصى للضمان فى هذا النوع من الأضرار قدره ١٠ مليون فرنك^(١١) . واعتبروا « التلوث » هو — على الأخص — أحد نماذج هذه الأضرار .

ثم ، فى سنة ١٩٦٧ ، أوصت الجمعية العامة لشركات التأمين ضد الحوادث^(١٢) ، باستبعاد وقائع تلوث المياه وتلوث الهواء ، من اطار ضمان هذه الوثيقة ، أو بعدم قبول تغطيتها الا بالنص عليها صراحة فى الشروط الخاصة . حتى اذا ما كانت سنة ١٩٧٤ : وعلى أثر كوارث جديدة من هذا النوع وقعت بين هذين التاريخين ، حددت هذه الجمعية مفهوم فكرة التلوث ، وأوصت فى منشور دورى لها^(١٣) ، بضرورة أن تتضمن الشروط العامة لهذه الوثيقة ، الشرط التالى :

« بما لم يكن هناك اشتراط مخالف ، تكون مستبعدة من اطار الضمان ، الآثار المالية للمسؤولية المدنية التى قد يقضى بها على المستامن بسبب أضرار جسمانية أو مادية أو غير مادية ، ترجع بسببها الى : تلوث المناخ أو المياه أو التربة ، أو الى أى اضرار آخر بالبيئة ينتج عن : بث أولقاء أو تخزين ، مواد صلبة أو سائلة أو غازية ، أو عن غسوضاء أو روائح أو اهتزازات أو أمواج أو اشعاعات أو توهجات أو تغيير لحالة الجو » .

أو حتى غلق المشروع المسبب للتلوث « وهو ما يمكن أن تكون له آثاره الخطيرة ، سواء على المستوى الاقتصادى أو على المستوى الاجتماعى » .
راجع ملخص من هذا المؤثر فى :

R.G.A.T. 1975 p. 585.

(٩) فى هذا المعنى : ديبريو مقال ١٩٧٥ سابق الإشارة .

Dommages exceptionnels.

(١٠)

(١١) ارتفع هذا الحد بعد ذلك الى ٢٠ مليون فرنك ، أشار لذلك دييو

ص ٢٠٠

(١٢) Association générale des sociétés d'assurances contre accidents.

(١٣) بتاريخ ٢٩ مايو ١٩٧٤ .

وهكذا فضل واضعوا المنشور ، أن تكون هذه المظاهر المتعددة التي تكاد تحيط بكل صور الأضرار بالبيئة ، مستبعدة أصلاً من إطار الضمان . لكنهم تركوا مع ذلك ، الباب مفتوحاً ، أمام من يرغب من المؤمنين ، في تغطية ما يروونه من هذه الأضرار ، على أن تحدد بوضوح في الشروط الخاصة للوثيقة .

١٢٩ — وقد أوصوا — إذا ما فضل أحد المؤمنين هذه التغطية — أن ينظم هذه الأخيرة على أساس من التفرقة بين الأضرار الجسمانية ، والأضرار المسادية :

فـ « الأضرار الجسمانية التي تصيب الغير من جراء تلوث الجو أو المياه أو التربة ، أو من جراء أي أضرار آخر بالبيئة ، يمكن أن تكون مغطاة ، في حدود ما أن هذه الظواهر تنشأ أو تتطور أو تنتشر ، بشكل مفاجيء ، بفعل مواد أو منشآت أو أنشطة للمستأمن ، تكون مهددة في شروط الوثيقة ، الخاصة » .

كذلك « يمكن أن تكون مغطاة ، الأضرار المسادية ، التي تصيب الغير من جراء : تلوث الجو أو المياه أو التربة ، أو من جراء أي أضرار آخر بالبيئة ، في حدود ما أن هذه الظواهر تنشأ من الحوادث التالية : تصدع (أو تفكك) حاوية أو آلة أو منشأة ، أو من خلل غير متوقع في جهاز ، أو من حريق أو انفجار ، أو من سوء تشغيل » .

وغضلاً عن كل هذه القيود ، علق واضعوا المنشور هذه التغطية ، في كل الأحوال ، على شرطين^(١٤) هما :

١ — أن يكون المستأمن — قبل حدوث الضرر — قد راعى الضوابط واللوائح المعروفة ، أو التي كان يجب أن تكون معروفة له ، أو لمن له إدارة المشروع إذا كان المستأمن شخصاً اعتبارياً .

(١٤) إضافة إلى الشرط الأساسي ، سابق الذكر ، وهو ضرورة أن يكون التلوث ناشئاً من حادث .

٢ - أن يكون المستأمن قد « نفذ بانتظام ، عمليات الصيانة المعروفة أو التي كان يجب أن تكون معروفة له ، أو لمن له إدارة المشروع اذا كان المستأمن شخصا اعتباريا » (٩٥) .

١٣٠ - وأخيرا ، فقد حددوا للضمان - في كل الأحوال - حدا أقصى لا يتناسب على الاطلاق وطبيعة أو حجم هذا النوع من الخطر (٩٦) ، هو ٥٠٠ ألف فرنك ، سواء عن الحادث أو عن سنة التأمين (مدة الوثيقة) كلها . وعلى أن يتحمل المستأمن ، في كل حادث ، ما قيمته ٥ آلاف فرنك (٩٧) .

ويبدو تدنى هذا الحد الأقصى ، بكل وضوح ، اذا عرفنا أنه يستوى في الحادث الذي لن يتجاوز تعويضه هذا الحد ، أن تكون هناك دعوى مسئولية واحدة ، أو هذه دعوى ، رفعت بسببه على المستأمن . اذ تتركز هذه الوثيقة على أن تتضمن ، في هذا الشأن ، شرطا يقضى بأن : « أى مطالبة أو سلسلة من المطالبات ، المتعلقة بنفس حادث الأضرار بالبيئة ، سوف تعتبر ضررا واحدا » (٩٨) .

(٩٥) راجع في خطورة هذين الشرطين ، حيث يخشى جدا ان يثرا صعوبات في التقدير ، يمكن من تغل من نطاق دخول التلوث في اطار الضمان : دييو ص ٢٠٢ .
وتأين - على العكس - في تأييد وتبرير هذين الشرطين : ديبريمو مقال ١٦٧٨ سابق الإشارة ص ٤٨٦ .

(٩٦) في هذا المعنى : دييو ص ٢٠٢ .
(٩٧) اشارة لذلك . مارجيا (ه) - مقال ١٩٧٥ سابق الإشارة ص ٦٩٢ . هذا ويتبنا بعض النزاع . بان الواسى سوف يسمح في القريب صهايا يصل الى ١٠ مليون فرنك ، من طريق بجمع المؤمن في اصدار (٢٠٠١) اعداد ماين امترانيه re-assurance . راجع ديبريمو مقال ١٩٧٧ سابق الإشارة .
(٩٨) اشارة اليه ديبريمو بالانجليزيه ، على النحو اسلى :

"Any claim or series of claims related to the same environmental impairment will be considered one and the same loss" v. DÉPRIMDZ (J) : The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA stud. P. 17; et V. aussi WANSINK (J.H.) : AIDA stud p. 10.

وفي كندا تتضمن الوثائق ما يقرب من هذا المعنى . نحين يتحدد التزام المؤمن بحد أقصى عن الحادث ، يكون المقصود بذلك :

"Any one accident, or series of accidents arising out of one event".

١٣١ - ويبقى - في هذا الموضع - لاستكمال ملامح حدود تغطية مخاطر التلوث في سوق التأمين الفرنسي ، ضرورة الإشارة الى أن المؤمنين ، هم أنفسهم ، يفهمون الحادث ، كشرط يعلق عليه ضمانهم في الوثيقة محل البحث ، بأنه الواقعة التي « تشكل سببا لضرر جسماني يصيب كيانا حيا ، أو لتحطم أو تلف أو فقدان شيء أو مادة » (١٩) . وهو ما يعني أنهم يقصرون الضمان على الأضرار الجسمانية أو المادية . وبالتالي فإن ما ينجم عن التلوث ، مما يقال له « الأضرار غير المادية ، المحضة » (أي التي لا تكون مترتبة على ضرر مادي (٢٠) أو جسماني) لن يكون داخلا في إطار ضمان هذه الوثيقة (٢١) .

خطورة تطبيق الضمان على شرط عرضية واقعة التلوث :

١٣٢ - ذكرنا أن ضمان مخاطر التلوث (٢٢) مشروط دائما ، في سوق التأمين الفرنسي ، بضرورة كونه عارضا ، أي ناتجا عن حادث accident

إشارة لذلك :

THOMSON (P) : The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA stud.p. 15.

(١٩)

"Constituant la cause d'une atteinte corporelle à un être vivant ou d'une détérioration, destruction ou perte d'une chose ou d'une substance".

وهذا الشرط هو نفسه الذي يوجد أيضا في وثيقة تأمين مخاطر جميع الأعمال الجارية التنفيذ . انظر ديبو ص ٢٠٧ .

(٢٠) وفي كندا تغطي وثائق التأمين ، الى جانب الأضرار الجسمانية والأضرار المادية المحضة ، تعطل الانتفاع بالملك (Loss of use of property) طالما كان يرجع سببه الى حادث وقع خلال فترة سريان التأمين ، وطيلة ما بقي هذا السبب قائما خلال هذه الفترة . راجع :

THOMSON (P) : rapport AIDA précité p. 15

(٢١) راجع في هذا المعنى : ديبو ص ٢٠٧ .

(٢٢) اذا كان المؤمن - في ضوء توصيات منشور الجمعية العامة لشركات التأمين ضد الحوادث سابق الإشارة - قد قبل تغطية هذا النوع من الخطر في الوثيقة محل البحث ، وحدد ذلك بوضوح في شروطها الخاصة .

والمفهوم التقليدي للحدث ، هو ما أوضحتها محكمة النقض الفرنسية ، حين عرفت أنه : « الواقعة الفجائية » ، غير المتوقعة ، والمستقلة عن إرادة المستأمن » (٢٣) .

١٣٣ - وليس من شك في أن مثل هذا المفهوم لا ينطبق على العديد من الوقائع التي يمكن أن ترتب مسؤولية الصناعيين ، وبالأخص وقائع التلوث (٢٤) . ومن ثم فإن تعليق تغطية مخاطر هذا الأخير ، على مثل هذا الشرط ، إنما يقلل إلى حد كبير من أهمية الضمان المروض على الصناعيين في هذا المجال :

— فمن جهة أولى : معظم حالات التلوث لا تكون — في الواقع — مستقلة عن إرادة المستأمن . صحيح أن البعض منها يكون « لا إراديا تماما ، بالمعنى الحقيقي لهذا اللفظ » (٢٥) ، كالتلوث الناجم عن تحطم آلة أو كسر وسيلة توصيل ... الخ ، يقابله ، على النقيض ، حالات من التلوث « المقصود حقيقة » (٢٦) ، « فيها تكون القواعد التنظيمية قد خولفت عن إدراك وقصد » (٢٧) (٢٨) . لكن ، فيما بين هاتين الحالتين « توجد العديد من حالات التلوث التي — وإن لم تكن مقصودة — إلا أنها لا تتوافر فيها صفة الحادث بمفهومه لدى محكمة النقض » (٢٩) . وبالتالي فإن الأضرار الناجمة عنها لن تكون مغطاة .

— ومن جهة ثانية : فإن الكثير من حالات التلوث لا تكون أيضا ، فجائية ، لأن التلوث ظاهرة تحدث — في الواقع — بشكل تدريجي أو متصاعد progressif ، بحيث لا تتكشف إلا بعد مدة من الوقت (٣٠) .

Civ. 17/5/1961 R.G.A.T. 1962-73 et note BESSON (٢٣)

(٢٤) — (٢٧) أنظر ديوب ص ٢٠٤ .

(٢٨) وهذه الحالات لا مراء في وجوب خروجها من إطار الضمان . فإلتايمين — في النظرية العامة — لا يغطي الأفعال العمدية من جانب المستأمن .

(٢٩) ديوب ص ٢٠٤ .

(٣٠) في هذا المحي : ديوب ص ٢٠٥ .

صحيح أن هذه الواقعة المتدرجة الحدوث . يمكن أن ترتب ضررا مفاجئا . لكنها هي ذاتها لا تتوافر فيها صفة الفجائية . ولما كانت محكمة النقض تنسب — كما أسلفنا — هذه الصفة للحدث l'évenement نفسه ، وليس للضرر الذي يترتب عليه ، فان معنى ذلك أن مضار التلوث — تدريجي الحدوث — لن تكون داخلة في إطار الضمان .

١٣٤ — ولتدارك هذه النتيجة ، في المجال النووي ، حيث يتسم التلوث عامة بالصفة التدريجية المتصاعدة . عرفت اتفاقية باريس في ٢٥ يولية ١٩٦٠^(٣١) ، الحادث بأنه : « كل واقعة أو سلسلة متتالية من الوقائع ، التي لا يلزم أن تكون فجائية بالضرورة »^(٣٢) .

١٣٥ — وإذا كانت بعض شركات التأمين الفرنسية ، قد استبعدت ، مؤخرا ، من وثيقتها محل البحث ، هذه الصفة^(٣٣) ، الا أن ذلك ليس يكفى في الحقيقة . فلا يزال من شأن القيد المزدوج الآخر ، وهو ضرورة أن يكون الحادث غير متوقع ومستقل عن ارادة المستأمن^(٣٤) ، أن تستبعد معظم مضار التلوث من إطار الضمان ، مادام أن الكثير من حالات التلوث لا تستجيب لهذا انقياد^(٣٥) . « فالقاء مياه ملوثة ، مثلا ، في نهر ، أو بث دخان في الجو ، يكون في الأعم الأغلب عن أفعال ، واذن فليس بالامكان اعتباره أمرا غير متوقع »^(٣٦) ولا — من باب أولى — مستقلا عن ارادة المستأمن .

(٣١) المنظمة لمسئولية مستغلى المنشآت النووية . راجع لاحقا بنسب ١٢٨ وما بعده .

(٣٢)

"Tout fait ou succession de faits qui ne sont pas nécessairement soudains".

أشار لذلك ديبو ص ٢٠٥ .

(٣٣) أشار لذلك ضمنا : ديبو ص ٢٠٥ ، وانظر ايضا ملخص المؤتمر الفرنسى الألمانى سابق الإشارة (المجلة العالمية للتأمين البرى R.G.A.T.) ص ٥٩٥ .

(٣٤) راجع المؤتمر سابق الإشارة ، حيث ورد في الملخص المنشور عنه (ص ٥٩٥) أن شركات التأمين الفرنسية لا تزال تستلزم هذا الشرط .

(٣٥) في حدود ما انها لا تكون — كلية — غير مقصودة ، راجع ديبو ص ٢٠٦ .

(٣٦) ديبو ص ٢٠٦ .

المطلب الثاني

تغطية التلوث غير العارض ، في سوق التأمين الانجليزي

وثيقة كلاركسون Cairkson ، وتصنيف أشكال (أو نماذج) التلوث :

١٣٦ - بدا مما تقدم في المطلب السابق (٣٦) ، كيف يؤدي اشتراط عرضية واقعة التلوث (أى ضرورة رجوع التلوث الى حادث) ، الى تضيق نطاق الضمان الذى تمنحه وثائق التأمين الفرنسية للصناعيين في هذا الشأن الى حد كبير ، وبالتالي الى التقليل من أهميته .

أما في سوق التأمين الانجليزي ، فان هناك تجربة تعتبر رائدة في هذا الشأن ، قدمتها وثيقة كلاركسون (٣٨) ، تخلت فيها عن التفرقة التقليدية الراسخة ، بين تلوث عارض وتلوث غير عارض (٣٩) .

وينظر بعض الشراح الفرنسيين لهذه الوثيقة ، على أنها « ثورة » (٤٠) على أنظمة التأمين التقليدية ، وذلك من حيث كونها تتغاضى عن أسس التأمين الفنية التقليدية ، ومن حيث الطريقة التى انبعتها في تحديد تعريف القسط .

(٣٧) راجع سابقا بند ١٣٢ وما بعده .

(٣٨) نسبة لمكتب الوساطة البريطانى ، الذى وضعها ، بمعاونة من معبدى التأمين الأوروبيين . كذلك يشار الى هذه الوثيقة أيضا ، وبحساباتها من وثائق تغطية مخاطر الامرار بالبيئة - بويفسه الى E.I.L. ، وهو مختصر التعبير الانجليزي :

Envrionmental Impalrement Liability.

(٣٩) عرض أحكام هذه الوثيقة : دى سافنتيم (ممثل مكتب كلاركسون في فرنسا) ، في بيان القاءه في أكتوبر ١٩٧٤ على مؤتمر يضم مؤمنين ، ووسطاء ، ورجال صناعة . ونشر ملخصه ضمن مقالته بدورية argus ١٩٧٥ سابق الاتسالة اليه ص ١٨٠٧ . وانظر أيضا في تفاصيل هذه الوثيقة ، دييو ص ٢٠٨ وما بعدها . (٤٠) دييو ص ٢١١ .

١٣٧ - والأساس في هذه الوثيقة هو تحليل لـ مختلف أشكال (أو نماذج)
types التلوث . المتصورة ، لتحديد ما يكون منها قابلاً للتغطية وما يكون
مستبعداً . ثم وضع جدول تعريفات أقساط ، بحيث يكون لكل شكل أو نموذج
من التلوث غير المستبعد ، ما يقابله من تعريفات القسط المحددة فيه^(٤١) .

١٣٨ - وينقسم التلوث ، في وثيقة كلاركسون ، الى الأنواع التالية :

١ - التلوث غير المتحرز أو المتعمد^(٤٢) : وهو يتميز بعدم مراعاة
التنظيمات الخاصة بالوسائل الواجبة الاتباع من أجل حماية البيئة ، وذلك عن
تعمد أو نتيجة إهمال جسيم .

٢ - التلوث العارض^(٤٣) : وهو الذي ينشأ عن سبب فجائي وغير متوقع .

٣ - التلوث المختلف^(٤٤) : وهو الذي ينتج عن إصدار كميات من الملوثات ،
في حدود المسموح ، ولم يكن بالإمكان تجنبها رغم الالتزام الدقيق بقواعد
الرقابة أو التحكم .

٤ - التلوث بالتزامن أو الاتحاد^(٤٥) : وهو الذي ينتج من التزامن غير

(٤١) وفي تطبيق على طريقة التسمير هذه ، وما دفع إليها من عدم كفاية
البيانات الاكتوارية الضرورية في شأن هذا النوع من الاخطار ، يقول دي سافنتيم :
"Les Informations actuariales nécessaires au calcul des primes
applicables à la couverture E.I.L. n'étant pas suffisantes, la décision
fut prise de déterminer les éléments de base par un barème de
tarification résultant d'une approche purement analytique".

ونظر أيضا تطبيق دييو (ص ٢١١) في هذا الشأن ، حيث جاء فيه :
"Une combinaison de facteurs statistiques, de calculs de probabilité
et de facteurs variables visant à personnaliser le risque et non à l'ho-
mogénéiser, constitue la base de la tarification de ce type de police"

(٤٢)

La pollution ténérinaire ou intentionnelle / Intentionally or ex-
pectedly pollution.

accidentelle

(٤٣)

résiduelle.

(٤٤)

La pollution de coincidence ou synergique.

(٤٥)

المسموح في إصدارات ، أو الاتحاد غير المسموح بين ، مواد ، هي ذاتها في حدود المسموح^(٤٦) ^(٤٧) .

٥ - التلوث الكامن^(٤٨) : وهو ما ينتج عن اصدار مواد لم تكن خطورتها معروفة عند هذا الاصدار ، ولم تظهر هذه الخطورة الا بعد أن كشف العلم عن ضررها^(٤٩) .

نظام الضمان في وثيقة كلاركسون :

(١) من حيث أشكال التلوث التي تدخل اطار التغطية :

١٣٩ - وجميع نماذج أو أشكال التلوث ، سابقة الإشارة ، تكون قابلة للتغطية بموجب هذه الوثيقة ، باستثناء النوع الأول فقط ، الخاص بالتلوث المتعمد أو الناتج عن أعمال جسيم .

واستبعاد التلوث المتعمد (ان جاز تصور حدوث هذا الفرض عملا) ، هو أمر مفهوم في الحقيقة ، ويتمشى مع المبادئ العامة في التأمين ، حيث لا يغطى هذا الأخير أعمال المستأمن العمدية . كما تمليه « الاعتبارات الأخلاقية »^(٥٠) نفسها ، إذ « يجب على المؤمنين ألا يقدموا عوناً لأعمال غير مشروعة متعمدة »^(٥١) .

(٤٦) « فهذه الاصدارات المختلفة ، يمكن ان تحدث درجة من التلوث ، قابلة لان تسبب اضرارا ، ما كان ليسببها كل تلوث منها باخوذ على حدة » . دى سافنتيم ، القتال سابق الإشارة قص ١٨٠٧ .

(٤٧) وأنظر ديبريمو ، الذى يرى انه اذا ما كان اتحاد المواد الملوثة قد حدث فقط بسبب عوامل طبيعية غير معتادة ، فان الملوث polluter لن يكون مسؤولا اساسا .

(٤٨) Potentielle.

(٤٩) ويرى فيه البعض ، تبعا لذلك ، تطبيقا من تطبيقات خطر التقدم . راجع دييو ص ٢٠٨ .

(٥٠) "Ethical concerns".

(٥١) ديبريمو ، تقرير الى ايدا سابق الإشارة ص ٣١ .

أما استبعاد التلوث الناتج عن الاهمال الجسيم ، فانه يخرج على القواعد انعامية في التأمين ، حيث من المسلم به أن هذا الأخير يغطي اهمال المستأمن ، ليسير منه والجسيم . وربما يبرر هذا الخروج ، فداحة الكوارث التي يمكن أن تتجم عن هذا النوع من الاهمال في هذا المجال^(٥٢) .

(ب) من حيث مدى الضمان :

١٤٠ - في صيغة حرصت - على ما يبدو - أن تحيط بكل التفاصيل المتصورة ، تنص هذه الوثيقة على أنه ، ستكون مغطاة :

« التعويضات التي سيكون المستأمن مسئولا ، قانونا ، بدفعها ، نتيجة : أضرار جسمانية ، أو مادية ، أو أضرار حق تحميه القوانين أو الانتقاص منه أو الأضرار به على أي نحو ، سببها أو ساهم في حدوثها : بث مادة سائلة أو صلبة أو غازية أو تصريفها أو نشرها أو تخزينها أو تسريبها أو إطلاقها أو رشحها ، أو انتشار روائح أو ضوضاء أو ارتجاجات أو ضوضاء أو كهرباء أو اصماع أو تغيير المناخ أو أية ظاهرة حسية أخرى ، تسبب مرضا أو عدوى أو تلوثا للبيئة »^(٥٣) .

(٥٢) وفي هذا المعنى يقول دي سافنتيم : ان الضمان « يجب ان يكون مرموزا ، حينما يكون لدى الإدارة (إدارة المشروع) ادراك من الضرر الذي ينشئه مشروعا ، ولا تتخذ في الحال الوسائل الملائمة الضرورية » . راجع مقاله سبق الإشارة .

(٥٣)

“Sont couvertes les indemnités que l'assuré sera légalement tenu de payer en réparation des lésions corporelles, dommages matériels, dégradation, diminution ou autre altération de tout autre droit ou aménagement protégé par les lois qui ont été causés par, ou auxquels ont contribué l'émission, la décharge, la dispersion, le sotckage, l'infiltration, le dégagement ou la fuite de toute substance liquide, solide ou gazeuse ou la génération d'odeurs, de bruits, de vibrations, lumière, électricité, radiation, changement de température ou tout autre phénomène sensoriel causant ou contribuant à l'irritation, contamination et/ou pollution de l'environnement”.

كما تغطي هذه الوثيقة ، فضلا عن ذلك ، مصاريف الدعاوى ، والمصاريف التي تنفق من أجل إبعاد أو تحييد أو تنظيف المواد الضارة التي هلت من سيطرة المستأمن .

فقط تستبعد من اطار الضمان فيها : نتائج أخطار الحرب^(٥٤) ، ومطالبات التعويض المقدمة من عمالة المستأمن ، والتلوث الناجم عن أعمال جسيم من جانب ادارة المشروع ، والغرامات .

(ج) من حيث مدة الوثيقة ، ومبلغ الضمان .

١٤١ - ووثيقة كلاركسون هي وثيقة سنوية ، تكفل ضمانا هذه الأتمى ٣ مليون جنيه استرليني ، عن الكارثة أو عن مدة سنة التأمين بكاملها . ويتحمل المستأمن نسبة لا تكون مغطاة (franchise) ، تختلف من حالة لأخرى حسب أهمية أو حجم نشاطه .

المطلب الثالث

بعض المشكلات الخاصة التي يثيرها خطر التلوث
ومالها من انعكاسات على نظام التغطية فيه

اولا - مشكلة التلوث التدريجي (أو بطيء التكوين) ، واهتمال عدم انكشاف الضرر الا بعد انقضاء مدة الضمان :

١٤٢ - ذكرنا في موضع سابق^(٥٥) ، أن المؤمنين الفرنسيين ، بدأوا يبدون في الوقت الحاضر ، قدرا من المرونة في تحديد مفهوم الحادث l'accident كشرط يعلق عليه ضمان مخاطر التلوث . فتخلوا عن شرط الفجائية فيه . الأمر

Les conséquences des risques de guerre

(٥٤)

(٥٥) راجع سابقا بند ١٣٣ ما بعده ، خاصة بند ١٣٥ .

الذى يسمح بإمكان تغطية التلوث التدريجى الحدوث (أو البطيء التكوين) •
وهو توسع ، يقدم ولا شك ضمانا هامة للصناعيين (المستأمنين) •

١٤٣ - لكن دخول هذا الفرض الأخير فى إطار الضمان أثار صعوبة أو
مشكلة جديدة ، وذلك ازاء قصر مدة الوثائق المغطى لأخطار التلوث (٥٦) ، وهى
— عادة — مدة سنوية •

فهذه الوثائق تقتصر التغطية — صراحة — على دعاوى المسؤولية ، عن
الضرر المكتشف (أو الثابت constaté) (٥٧) خلال فترة سريان الوثيقة ،
والمبلغ للمؤمن فى نفس الفترة (٥٨) •

ولما كان من شأن قصر هذه المدة ، ألا يتمكن المستأمن فى الأعم الأغلب
من الحالات ، من تنفيذ شرط الإبلاغ هذا ، فقد نصت وثيقة التأمين النموذجية
الفرنسية الجديدة ، المعروفة باسم وثيقة GAPROL ، على أن التغطية
تتمدد ، اذا ما انقضت الوثيقة لأى سبب غير عدم دفع القسط أو سوء نية
المستأمن ، لتشمل دعوى المسؤولية عن الضرر الذى يكون قد انكشف خلال
فترة الضمان ، ولو كان المؤمن قد أخطر به بعد انتهائها ، مادام أن هذا الاخطار

(٥٦) وهو يغطى ، كما سبق أن ذكرنا ، بطريق الاشتراط على تغطيته صراحة ،
فى الشروط الخاصة بالوثيقة المسماة وثيقة تأمين المسؤولية المدنية من الاستغلال
(R.C. exploitation) . راجع سلبا بند ١٢٧ وما بعده .

(٥٧) فمما تستخدم وثائق تأمين مخاطر التلوث فى بلاد أخرى تعبير الضرر الذى
يحدث (أو يقع) خلال فترة سريان الوثيقة . من ذلك مثلا : وثائق التأمين فى كندا ،
مهى تغطى الضرر الجسماني أو المرض الناتج عن التلوث ، وكذلك الضرر المادى ،
اذا حدث هذا أو ذلك خلال فترة سريان الوثيقة . أما الوفاة فانها يمكن ان تغطى
ولو لم تقع خلال هذه الفترة مادام أن سببها من ضرر أو مرض ، قد حدث خلالها .
راجع : تقرير طومسون بالـ (AIDA stud.) سابق الإشارة ص ١٥ : وفى
إيطاليا تغطى وثيقة تأمين مخاطر الاضرار بالبيئة ، النموذجية ، الحادث الذى يقع
خلال فترة التأمين . راجع :

PUTZOLU (G.V.) : Claims - made policies, AIDA stud. p. 100.

(٥٨) حتى ولو كانت دعوى المسؤولية عنه ، قد رفعت على المستأمن بعد
انقضاء هذه الفترة .

قد تم خلال المدة التي تعقب هذا الانتهاء والمساوية لمدة الوثيقة الأصلية
(وهي — عادة — كما قلنا ، مدة سنوية) (٥٩) .

أكثر من ذلك ، فقد قبلت هذه الوثيقة مؤخرا ، بموجب تعديل دخل عليها
في يونية ١٩٨٠ ، اذا ما توقف نشاط المسئمين (الذي كان يكمن فيه خطر
التلوث) ، أن تغطي ، وبدون قسط اضافي ، كل مطالبة متعلقة بضرر انكشف
خلال المستتين التاليتين مباشرة لهذا التوقف . وبقسط اضافي ، اذا كان هذا
الضرر قد انكشف خلال الخمس سنوات التالية (٦٠) .

ثانيا — مشكلة التلوث المتعدد المصادر (التلوث بانهاد العناصر الملوثة) :

• انعكاسات هذه المشكلة على النظام القانوني للمسؤولية في هذا الفرع :

١٢٤ — يغلب في الوقت الحاضر ، أن يكون ضرر التلوث ناشئا لا عن
مصدر واحد وإنما عن مصادر تلوث متعددة ، خاصة في المناطق التي يغلب عليها
الطابع الصناعي .

١.

ورجوع المضرور ، في مثل هذا الفرع ، على كل من الملوئين المتعددين
multiple polluters على حدة ، يعني أنه سيكون عليه أن يقيم الدليل على
علاقة السببية بين نشاط كل منهم والضرر الذي أصابه ، وإهمال كل منهم في
مباشرة هذا النشاط . وأن يحدد الحصة من الضرر التي سببها له كل منهم (٦١) ،

— (٥٩) وتأخذ وثيقة التأمين الإيطالية النموذجية بنفس الحكم تقريبا . راجع
بيتزولي ، التقرير سابق الإشارة ص ١٠٠ .
(٦٠) راجع في هذا الشأن : وانسينك ، تقرير الـ AIDA سابق
الإشارة ص ١١ ، وراجع في جوانب أخرى متعلقة بالضمان الذي تمنحه وثيقة
GAPROL هذه :

DEPRIMOZ (J.) : Les nouvelles voies prises par l'assurance res-
ponsabilité civile pollution en france. R.G.A.T. 1978 p. 481 et s. spéc :
p. 484 et s.

(٦١) في هذا المعنى :

PUTZOLU (G.V.) : Multiple polluters, AIDA stud. p. 47.

وهو يرى في ذلك أمرا غير عادل unjust

وهي أمور بالغة الصعوبة . هذا فضلا عن أنه هو الذي سيتحمل ، في كل الأحوال مغبة اعسار أى منهم .

١٢٥ - لذلك ، ، فقد يصير الاعتقاد بأن الأكثر عدالة وتذليلا لهذه الصعوبات ، هو القول - في هذا الفرض - بمسؤولية الملوثين المتعددين تضامنيا عن الضرر الذي لحق بالمضور .

وهذه المسؤولية التضامنية يمكن أن تجد لها . في مصر ، سندا قانونيا ، فيما تقتضى به المادة ١٦٩ مدنى من أنه « اذا تعدد المسئولون عن عمل ضار ، كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر . . . » . كما تأخذ بها أيضا بعض القوانين في التشريعات المقارنة^(١٢) .

غير أن هذا النوع من المسؤولية ، ان كان من شأنه أن يكفل للمضور حق مطالبة أى من الملوثين المتعددين بكامل التعويض عن الضرر الذى أصابه « حتى ولو كانت لمساهمة في الضرر أقل النتائج »^(١٣) ، وأن يقيه خطر اعسار أى منهم ، الا أنه بمجردده ، لن يعفيه من عبء اثبات خطأ الملوث المدعى عليه ، وعلاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصابه^(١٤) .

١٢٦ - وهذا الاثبات ، بشفيه - تبدو صعوبته الخاصة ، في نموذج التلوث باندماج العناصر pollution by synergy^(١٥) ، اذ الفرض

(٦٢) كما هو الحال في المجموعة المدنية الإيطالية (م ٢٠٥٥) ، والمجموعة المدنية الألمانية B.G.B. (م ٨٣٠) ، راجع بيتزولى ، سابق الإشارة ص ٤٧ ، والمجموعة المدنية المجرية (م ٣٤٤) راجع :

SENTGYORGYI (R.) : Multiple polluters. AIDA p. 51 ;

والمجموعة المدنية البولندية (م ٤٤١) راجع :

BRODESKI (Z) : Multiple polluters. AIDA p. 53.

كما يصل القضاء الفرنسى الى نفس مضمون هذه المسؤولية تقريبا ، مما ابتكره مما اسماه بالمسؤولية التضاممية in solidum .

(٦٣) بيتزولى ، سابق الإشارة ص ٤٧ .

(٦٤) في هذا المعنى : بيتزولى ص ٤٨ .

Cumulative pollution : أو (٦٥)

فيه أن العناصر الناتجة عن نشاط كل ملوث ، لم تكن لتكفى وحدها لاجداث الضرر^(٦٦) :

وفكرة حراسة الملوث للمخلفات المصادرة عن نشاطه ، التي قال بها القضاء الفرنسي^(٦٧) ، على ما أبديناها عليها من تحفظ^(٦٨) ، ان كانت تقيل الضرر — في مشكلة التلوث بوجه عام — من عبء اثبات خطأ الملوث ، الا أن القول بها ، في هذا النموذج بالذات من التلوث محل البحث ، ليس في الحقيقة بالأمر السهل . وأغلب الظن أن القضاء كان سيتردد في القول بها فيه . لأنها تعنى فيه ، أن الملوثين المتعددين يكونون هارسين مشتركين للمجموع المتحد من الملوثات . وفكرة الحراسة المشتركة هذه ، على الشيء الواحد ، بالمخالفة لبدأ « تبادلية الحراسة لا تعددها » ، ليست محل تسليم ، وتكتنفها صعوبات ، ويثور بشأنها الكثير من الجدل^(٦٩) .

أما عن صعوبة اثبات علاقة السببية ، في النموذج من التلوث محل البحث ، فإن إمكانية التغلب عليها تكون رهنا بتبنى نظرية تعادل (أو تكافؤ) الأسباب . لذلك يضطر القضاء للأخذ بها — على ما يبدو — في بعض الدول ، لمواجهة هذا الفرض^(٧٠) . ونقول « يضطر » ، لأن هذه النظرية لا تحظى — في المسؤولية المدنية بوجه عام — بالتأييد من جانب غالبية الفقه والقضاء ، الذي يفضل عليها في الوقت الحاضر ، نظرية السبب المنتج أو الفعال .

(٦٦) راجع سابقا بند ١٣٨ .

(٦٧) (٦٨) راجع سابقا بند ٢٥ ، وهابش ٤٦ الملتقبة .

(٦٩) راجع مؤلفنا : مشكلة تعويض الضرر الذي يسببه شخص غير محدد ، من بين مجموعة محددة من الأشخاص . طبعة ١٩٨٣ (الناشر : دار الفكر العربي) خاصة ص ٢٣ وما بعدها ص ٦٧ وما بعدها .

(٧٠) فني انجلترا مثلا ، رأى لقضاء الانجليزى من غير المقنع ، نزع الدمى عليه بأن التلوث الناتج عن نشاطه وحده ، لم يكن هو الذى سبب الضرر . راجع : THOMSON (A.E.) : Multiple polluters. AIDA p. 50 et s.

والاحكام المشار اليها فيه . كذلك يؤكد بعض الشراح المجرين ، أن الفقه المجرى قد استقر ، بعد شيء من التردد ، على امكن الزام أحد الملوثين ، في هذا النموذج من التلوث ، بتعويض كامل الضرر بحسبانه مسئولاً متضامناً مع باقى الملوثين : راجع SZENTGYORGYI سابق الاشارة ص ٥١ .

١٢٧ - ولما كان من شأن الأخذ بهذه النظرية ، في الفرض محل البحث ، أن يلحق الظلم بالملوث الذي لعب نشاطه أقل دور في أحداث الضرر ، لم يكن من الغريب إذن ، أن تطرح من وقت لآخر أفكار جديدة في هذا المجال ، خاصة من فقه الدول التي لا تتضمن مجموعتها المدنية نصا صريحا في المسؤولية التضامنية في حالة تعدد مرتكبي الفعل الضار . فالفقيه الفرنسي ديبريمو ، مثلا ، يقتبس مما ابتكرته المحكمة العليا في كاليفورنيا ، في احدى القضايا ، من معيار لتحديد أو قسمة المسؤولية أسمته market share liability (٧١) ، خلا يتلخص في أن يكون الملوثون المتعددون مسئولين « بنسبة ما يستخدمه كل منهم ، الى ما يستخدمه الآخرون ، من المواد المسببة للتلوث ، في كل دورة إنتاجية » (٧٢) .

• انعكاسات هذه المشكلة على نظام الضمان :

١٢٨ - بدا مما تقدم ، مدى الصعوبات التي تواجه المضرور في الحصول على التمييز ، في فرض التلوث متعدد المصادر أو التلوث بالاتحاد ، حتى مع القول بفكرة المسؤولية التضامنية للملوثين المتعددين .

١٢٩ - ونظام التأمين من المسؤولية ، حتى ولو كان نظاما اجباريا لمصلحة المضرورين من التلوث ، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية (٧٣) ، لن يقدم ، بمفرده ، حلا لهذه الصعوبات . فهو ليس الا تغطية لمسؤولية المستأمن وفقا لنظامها القانوني الذي تكون عليه أصلا .

وحتى بافتراض أنه يمكن - بموثيقة تأخير من المسؤولية - تغطية مسؤولية الملوث التضامنية ، عما يمكن أن يسببه نشاطه من ضرر بالاشتراك مع نشاط

(٧١) أشار اليه : بيتزولي ، سابق الإشارة ص ٤٨ ، وكذلك :

PFENNIGSTORF (W.) : Multiple polluters. AIDA p. 55.

"In proportion to the toxic substances used in their production cycles".

أشار لذلك بيتزولي ، سابق الإشارة ص ٤٨ ،

(٧٣) أشار لذلك : بيتزولي ، سابق الإشارة ص ٤٨ .

ملوثين آخرين^(٧٤) ، الا أن « العبء الجسيم لهذه التغطية سوف يضطر المؤمنين الى قصرها على الحصة من الضرر التي يمكن نسبتها للمستأمن »^(٧٥) .

١٣٠ - لذلك جرى التفكير ، حديثا ، في تكملة تصور نظام التأمين الخاص في هذا المجال ، بإنشاء صناديق تمويزات compensation funds لصالح المعرضين لخطر التلوث . وهو أمر إجباري في بعض الدول ، ولذلك يرى فيه البعض في هذه الحالة نوعا من التأمين الاجتماعي Social Insurance^(٧٦) .

وتمويل هذه الصناديق يتم بطرق مختلفة : فبعضها يمول فقط من اشتراكات تحصل من الصناعيين الذين يسببون نوعا خاصا من التلوث ويمارسون نشاطهم في منطقة معينة . وبعضها الآخر يمول من مبالغ يساهم في دفعها كل من : الصناعيين الملوثين ، والحكومة ، والادارات المحلية ، بل - وكما هو الحال في اليابان - من جمعيات (أو اتحادات) الأشخاص المعرضين لخطر التلوث^(٧٧) .

ويختلف دور هذه الصناديق من دولة لأخرى : فقد يقتصر على تمويل الضرورين ، وقد يقتصر على تغطية مسئولية الملوثين ، وقد يجمع أحيانا بين الدورين^(٧٨) . ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، يكون الضرور بالخير ، اما أن يرجع بالتعويض عما أصابه من ضرر ، مباشرة على الملوث المسئول ، حين يكون خاضعا عندئذ لنظام الخطأ الواجب الاثبات ، أو يتجه الى الصندوق ليحصل منه على تعويض لا يشترط للحصول عليه ثبوت خطأ الملوث . ليكون للصندوق أن يرجع على المتسببين في التلوث بما دفعه لهذا الضرور . أما الصندوق الياباني فوظيفته تغطية المسئولية ، اذ تكون المشروعات الصناعية المسئولة ، معفية من مسئوليتها بمقدار المبلغ الذي دفعه الصندوق للضرورين.

(٧٤) راجع في تأكيد ان مثل هذه التغطية ممكنة : بيتزولى ص ٤٨ .

(٧٥) بيتزولى ص ٤٨ .

(٧٦) بيتزولى ص ٤٩ .

(٧٧) راجع بيتزولى ص ٤٩ .

(٧٨) كما هو الحال مثلا في الصندوق البولندي . اشرار لذلك بيتزولى

ص ٤٩ .

ويخشى بعض الشراح (من فريق عمل الـ AIDA) ، أن يكون من شأن نظام الصناديق ، تدنى السهمور بالمسؤولية لدى القائمين على ادارة المنشآت الصناعية المسببة للتلوث(٧٩) . فما يرى البعض الآخر أنه يمكن أن يزود المضرورين بضمان « احتياطي » ، « اذا كانت قوانين (أو قواعد) المسؤولية المدنية ، والتغطيات التأمينية الخاصة ، المتعلقة بهذه المسؤولية ، لا تمكن من ترزيع المخاطر بطريقة منطقية (أو معقولة) »(٨٠) .

(٧٩) أشار لذلك بيتزولى ص ٤٩ .

(٨٠) بيتزولى ص ٤٩ (في إطار تأكيد ، من حيث المبدأ ، على أنه ليس من المرغوب فيه أن يحل نظام الصناديق محل نظام التأمين الخاص ، في تغطية مخاطر التلوث ، طالما أن شركات التأمين الخاصة يمكنها أن تضمن تغطية مالية فعالة في هذا المجال) .

الفصل الثاني

أنظمة الضمان التأميني ، الخاصة (أو النوعية) (١)

تمهيد ، وتقسيم :

١٣١. — عندما يظهر السوق انتأمني عاجزا عن مواجهة أخطار معينة ، يضطر الصناعيون الى التفكير — بطريقتهم الخاصة — في أساليب تمويلها المناسبة لهم . وقد يصلون — في بعض الفروض — الى حد التجمع أو الاتحاد فيما بينهم ، من أجل المشاركة في هذه الأخطار وتوزيع أعبائها المالية عليهم . محيين بهذا الشكل فكرة التأمين التعاوني أو التبادلي L'assurance mutuelle . وهذا هو ما اتبعوه فعلا فيما يتعلق بمواجهه خطر المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت(١) .

١٣٢. — غير أن الأخطار الصناعية عامة ، والتكنولوجية خاصة ، غالبا ما تكون من ضخامة الحجم بحيث تتجاوز فعاليات الأنظمة الخاصة أو الأساليب التي يضمها هؤلاء الصناعيون . ومن هنا يكون تدخل الدولة الى جانبهم أمرا ضروريا : أما لتكملة الضمانات المطروحة في السوق التأمينية (كما هو الحال مثلا في مجال الأخطار النووية) (٢) ، أو لأخذ الأخطار التي ترفض شركات

Specifiques.

Les hydrocarbures / The hydrocarbons

(١)

(٢)

ويظهر من التظلمات التي سنعرض لها في المبحث الأول من هذا الفصل ، أن المرضين لخطر هذه المسؤولية هم : شركات البترول المستقلة ، ومالكو الناقلات .

(٣) حيث يبرر تدخل الدولة عندئذ ، ضرورة كفاءة الأمن والطبائنة للمواطنين جميعا والمساواة بينهم أمام هذا النوع من الخطر . راجع في هذا المعنى : ديبو ص ٢١٤ ، وراجع أيضا حيثيات اتفاقية باريس في ٢٩ يولية ١٩٦٠ (النظم لمسؤولية مستغلى المنشآت النووية) ، التي عكست ضرورة هذه المساواة أيضا على المستوى الدولي ، اذا جاء فيها ، أن « آثار وإتكانسات الحادث النووي لا تتوقف عند حوزة سياسية أو جغرافية ، لذلك :

انتامين تخطيطيتها ، على عاتقها مباشرة (كما هو الحال ، في بعض الدول ، فيما يتعلق ببعض الأخطار التكنولوجية المرتبطة بأنشطة التجارة الخارجية) (٤) .
وطبيعي أن هذا الفرض الأخير يخرج من إطار هذا البحث .

وهكذا فسوف نقتصر ، في هذا الفصل ، على دراسة نظام الضمان في كل من : خطر المسؤولية عن التلوث البحري ، وخطر المسؤولية عن الأضرار النووية ، حيث نخصص لكل منها مبحثا مستقلا .

"Il est souhaitable que les personnes soient protégées aussi bien d'un côté de la frontière que de l'autre".

انصار لذلك ديبو ص ٢١٤ .

(٤) كأخطار المسؤولية الناجمة عن صفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة الضخمة . حيث يبرر تدخل الدولة عندئذ ، ضرورة دعم قدرة المشروعات الصناعية الوطنية على الصمود أمام منافسة المشروعات الأجنبية . راجع في هذا المعنى : ديبو ص/٢١٥ : وانظر في دوافع (أو مبررات) أخرى مقصورة لهذا التدخل : د. سميرة القليوبي ، المحاضرة سابقة الإشارة ص ٣٠ .

المبحث الأول

ضمان خطر المسؤولية من تلوث البيئة البحرية بالبزيت^(١)

تمهيد ، وتقسيم :

١٣٣ — ان خطر التلوث البحري بالبزيت يعتبر خطرا تكنولوجيا « بالمعنى الواسع لهذا اللفظ »^(٢) ، لأنه اذا كانت هذه المسألة لا تعتبر ، حقيقة ، منتجا جديدا ، الا أن الوسائل Les techniques التي تستعمل ، من أجل استغلالها (كالأرصدة البحرية) أو من أجل نقلها (كناقلات البترول العملاقة) ، « تعتبر وسائل جديدة »^(٣) ، تطرح أخطار تلوث ضخم الحجم^(٤) .

وازاء صعوبة وجود ضمان كاف في السوق التأمينية لتغطية المسؤولية للعادحة التي يمكن أن يسببها هذا النوع من التلوث ، أحيا المرصون لهذه المسؤولية (وهم شركات البترول ومالكوا الناقلات) ، فكرة التبادلية la notion de mutualité^(٥) أو التعاون فيما بينهم ، حتى يمكنهم مواجهتها ، وذلك بإنشاء هيئات^(٦) تأمين تبادلي حقيقية ، وباستلزام نفس الفكرة

(١) راجع في هذا الشأن :

Du PONTAVICE (E.) : La pollution des mers par les hydrocarbures. Paris 1968 To : 15 ; DESPAX (M) : La pollution des eaux et ses problèmes juridiques, Paris 1968 ; CHAUVEAU (P.) : La pollution des mers par les hydrocarbures. D 1969 — chr — pp. 191-195 ; BALLENEGGER (J.) : La pollution en droit international. Genève 1975 ; LATRON (P) : La pollution des mers par les hydrocarbures (analyse des accords TOVALOP et CRISTAL et des conventions de 1969 et 1971) A.F. 1973 p. 121.

وانظر ايضا كيسيه ، المقتل سابق الإشارة ، ديبو ص ٢١٦ وما بعدها .

(٢) (٣) (٤) ديبو ص ٢١٦ .

(٥) ديبو ص ٢١٧ .

(٦) ويؤكد ديبو أنها شركات (sociétés) راجع ص ٢١٧ ، حين أن من المعروف أن الشركات تنشأ بغرض الربح ، فيما أن فكرة التأمين التبادلي أو التعاوني بعيدة عن مثل هذا الهدف .

(فكرة التبادلية أو التعاون) في وضع أنظمة صناديق ضمان fonds de garantie ، « لا تشكل عمليات تأمين بالمعنى الدقيق ، هذا حقيقى ، ولكنها تستخدم أسلوب (أو فن) التأمين » (٧) .

ونعالج فيما يلى كلا من أسلوبى التغطية هذين ، فى مطلب على حدة .

المطلب الأول

ضمان خطر هذه المسئولية بأسلوب

التأمين التبادلى (او التعاونى)

(تعاون مالكي الناقلات)

Les Mutuelles d'armateurs

اتفاق توفالوب (٨) TOVALOP

١٣٤ . - اتفاق توفالوب هو « اتفاق جنترلمان » (٩) ، وقعه سنة ١٩٦٨ عذد من مالكي ناقلات البترول armateurs pétroliers ، اثر حادثة تورى كانيون (١٠) ، الشهيرة . وبدأ فى السريان منذ سنة ١٩٦٩ . وهو يغطى فى الوقت الحاضر « أكثر من ٩٩٪ من الأسطول البترولى فى العالم الحر » (١١) . ١٣٥ - فمن أجل امتصاص الغضب الهائل الذى سببته هذه الحادثة ،

(٧) ديبو من ٢١٧ .

(٨) هو مختصر التعبير الانجليزى :

Tankers Owners Voluntary Agreement concerning Liability for Oil Pollution.

(٩) Gentlemen's agreement

راجع ديبو من ٢١٨ .

(١٠) Torrey canyon

هى ناقلة بترول عملاقة ، غرقت بحولتها فى ١٨ مارس ١٩٦٧ ، وسببت كارثة تدرت اضرارها بـ ٩٠ مليون فرنك . وهى اول كارثة لفتت انتباه الراى العام ، والحكومات الى خطورة حوادث التلوث البحرى بالزيت راجع شوفو ، مقال دالوز ١٩٦٩ سابق الاشارة ص ١٩١ .

(١١) (١٢) ديبو من ٢١٨ نقلا عن DUBAIS

ولغرض « سد بعض الثغرات الموجودة في القانون البحري التقليدي في شأن المسؤولية ، وكذلك لتحديد التزاماتهم المالية في مواجهة الحكومات ضحايا التلوث » (١٠) ، أنشأ واضعوا هذا الاتفاق ، بأنفسهم ، نظاما خاصا لمسئوليتهم عنه ، بموجبه قبلوا أن يحملوا أنفسهم بقرينة خطأ ، بسيطة ، في حدود مبلغ ١٥٠٠ فرنك بوانكاريه (١١) عن الطن الخام ، ويحد أقصى ١٥٠ مليون فرنك بوانكاريه عن الحادث .

١٣٦ - كما وضعوا ، من خلال الـ : I.T.I.A. (١٢) (١٣) ، نظاما لتبادلي (أو تعاونيا) لغغطية خطر هذه المسؤولية ، وكذلك مصاريف مكافحة (أو تنظيف) التلوث .

وتقوم الـ ITIA بجمع اشتراكات المضمين ، ويحث المطالبات بالتعويض المقدمة من جانب الدول المضرة ، وتسوية التعويضات في حدود بروتوكول توفالوب . ويكفل النظام التبادلي (أو التعاوني) الذي وضعته للمضو ، ميزتين :

١ - تغطية مسؤوليته المدنية تجاه الدولة المضرة ، عن التلوث المادي لسواحلها أو لشواطئها . إذ تقوم الـ ITIA برد مصاريف عمليات مكافحة والتنظيف ، التي انفقتها هذه الدولة ، في حدود المبالغ سابقة الإشارة (١٤) . اللهم الا اذا كان العضو قد نفى الخطأ عن نفسه (١٥) .

٢ - تغطية المصاريف التي تعرض لها العضو نفسه ، بشكل معقول ، من أجل تدارك وقوع الحادث أو من أجل التقليل من حجم الضرر . وذلك بصرف

-Poincaré

(١٣)

(١٤) مختصر التعبير الانجليزي :

International Tanker Indemnity Association company.

راجع ديبو ص ٢١٨ .

(١٥) وهي جمعية تأمين تبادلي (أو تعاوني) أنشأوها سنة ١٩٦٨ مصلحة للاتفاق .

(١٦) راجع بند ١٣٥ .

(١٧) الخطأ المفترض في جانبه برضا قبل لا لاثبات العكس ، طبقا لنظام المسؤولية الخاص الذي وضعه اتفاق توفالوب .

النظر عما اذا كان مخطئا أو غير مخطيء في هذا الحادث • وهو ما يعنى أن هذا النظام يتجاوز أنظمة التأدين التقليدية ، من حيث كونه أسلوبا وقائيا ، الى جانب كونه أسلوبا علاجيا (١٨) •

١٣٧ - غير أن التنظيمات السابقة الذكر قد خضعت فيما بعد لشيء من التعديل :

— من فمى حيث المسؤولية : أصبحت هذه الأخيرة أكثر شدة ، بمقتضى اتفاقية بروكسل في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩ (١٩) التى نصت ، من ناحية ، على مسؤولية موضوعية (٢٠) *responsabilité objective* على عاتق مالك الناقله المسببة للتلوث • ورفعت — من ناحية أخرى — حدودها الى ٢٠٠٠ فرنك بوانكاريه عن الطن الخام ، بعد أقصى ٢١٠ مليون فرنك بوانكاريه عن الحادث • كما ألزمت ، من جهة ثالثة ، بالتأمين من هذه المسؤولية ، أو بتوفير أى ضمان مالى آخر لها ، اذا كانت الشحنة من الزيت الخام تتجاوز ٢٠٠٠ طن •

— أما من حيث نظام الضمان التبادلى (أو التعاونى) ، فقد أدت الممارسة العملية الى استبعاد نظام الـ *ITIA* تقريبا ، وحلول نظام « أندية الوقائية والتمريض » (٢١) محله • وأصبح نظام الضمان الموضوع بواسطة هذه «لأندية هو ، من الناحية العملية ، القاعدة ، فيما عدا النظام الموضوع بواسطة الـ *ITIA* مجرد استثناء» (٢٢) •

١٣٨ - لكن اتفاق توفالوب ، بشكله الأصلى ، وكذلك تنظيماته ، لم يصبح ، بعد هذه التعديلات ، خاليا من كل قيمة :

(١٨) في هذا المعنى : ديبو ص ٢١٩ •

(١٩) وقد انضمت فرنسا لهذه الاتفاقية ، أشار لذلك ديبو ص ٢٢٠ هابش ١٠ •

(٢٠) راجع ديبو ص ٢٢٠ •

(٢١) *Protection and indemnity clubs*.

وهى أندية تأمين بحرى تبادلى كان مالكو السفن قد انشأوها في بريطانيا في القرن التاسع عشر • راجع ديبو ص ٢٢٠ •

(٢٢) راجع ديبو ص ٢٢٠ •

منطوق اتفاقية بروكسل أصيق (من بعض النواحي) من نطاق هذا الاتفاق ، حيث لا تسرى أحكامها الا على الدولة المنظمة اليها ، كما أنها تنحصر في حادث تسرب المادة الملوثة الى البحر ، فيما يكفل اتفاق توفالوب كما قدمنا ، استرداد المصاريف التي أنفقت في سبيل تدارك وقوع الحادث أيضا . بل فضلا عن كل ذلك : من الممكن تصور أن تكفل الأندية سابقة الإشارة ، أو حتى الـ ITIA لمالكي السفن ، توفير الضمان المالي الذي ألزمتهم به هذه الاتفاقية اذا تجاوزت الشحنة حدا معيناً (٢٢) .

المطلب الثاني

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب

الصناديق التبادلية (أو التعاونية) للضمان (٢٣) (٢٤)

نظام كريستال CRISTAL : (٢٥)

١٣٩ — ذكرنا من قبل ، أن المهددين بخطر المسؤولية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت هم مالكو السفن التي تنقل هذه المادة ، وشركات البترول المالكة للمادة المنقولة نفسها المسببة للتلوث (٢٦) . وقد رأينا كيف نظم الأولون مسؤوليتهم هذه ، وحدود الضمان فيها ، وكيفية تغطية خطرها ، من خلال اتفاق توفالوب وهيئة التأمين التبادلية (الـ ITIA) التي تفرعت عنه (٢٧) .

(٢٢) راجع دييو ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

Les fonds mutuels de garantie.

(٢٤)

(٢٥) وهذا الأسلوب ليس من قبيل نظام التأمين L'assurance بالمعنى الدقيق ، وأن كان يقترب منه من حيث ما يتميز به هو الآخر من الصفة التعاونية . الأمر الذي يسبح — على حد تعبير البعض — « بتصنيفه ، بالقياس ، أكثر منه بالطبيعة ، ضمن أنظمة الضمان التأميني الخاصة » . راجع دييو ص ٢٢٣ .

(٢٦) مختصر التعبير الانجليزي :

Contract Regarding an Interim Supplement to Tanker Liability for oil pollution.

(٢٧) راجع سابقا بند ١٣٣ .

(٢٨) راجع سابقا بند ١٣٤ وما بعده .

١٤٠ - وبدورهم ، وضع الآخرون نظاما خاصا لمسئوليتهم في هذا الشأن ، وحدودها ، يقال له نظام (أو خطة Plan) كريستال . قصدوا به أن يكمل الضمانات المالية التي نص عليها اتفاق توفالوب ، تأكيدا وكفالة لحقوق ضحايا التلوث من ناحية ، وعدلا أيضا بحقوق مالكي الناقلات من ناحية أخرى ، وذلك كله بصفة مؤقتة ، الى أن يحل محل هذا النظام ، الصندوق الدولي للضمان الذي نصت عليه اتفاقية بروكسل في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ (٣٦) .

١٤١ - وقد وضع نظام كريستال سنة ١٩٧١ من قبل مجموعة من شركات البترول الدولية ، متصرة ، اذ ذاك ، بصفة أنها هي التي تكون - خلال عملية النقل - المالكة للمواد المنقولة المسببة للتلوث (٣٧) . وأنشأت من خلاله صندوقا تبادليا (أو تعاونيا) لضمان مسؤولية النضمين ، الذين بلغوا خلال ثلاث سنوات فقط من وضعه ، ٦٥٠ شركة بترول ، كان العضو منها يدفع لهذا الصندوق (لتكوين موارده) حصة أساسية قدرها ٥ مليون دولار ، تضاف اليها حصص تكميلية تتغير حسب مقتضيات الحال .

١٤٢ - وخلال مدة سريانه هذه المؤقتة ، ومن أجل مزيد من كفالة حقوق المضمرين ، نص نظام كريستال على مسؤولية العضو مالك المنتجات المنقولة ، ومسئولية موهوبة ، عن الضرر الذي يحدث ، تسرى (أي هذه المسؤولية) بالنسبة لما يجاوز من الضرر الضمانات المفروضة على مالكي الناقلات بمقتضى اتفاق توفالوب ، أو « عندما يمحز الناقل عن السداد » (٣٨) ، وذلك في حدود ٣٠ مليون دولار .

١٤٣ - أيضا ، وللمعدل هذه المرة بحقوق مالكي الناقلات « بحسبان المسئول عن التلوث هم مالكو المنتجات الملوثة أكثر منهم مالكو وسائل نقلها » (٣٩) ، نص هذا النظام على أن يتحمل الصندوق ، عن مالكي الناقلات ،

(٣٩) المخلة لاتفاقية بروكسل (في ٢٩ نوفمبر ١٩٦٩) في شأن مسؤولية مالكي ناقلات البترول ، من التلوث .
(٣٠)

"Agissant en qualité de propriétaires des produits polluants transportés". DUBOUT p. 224.

"Ou lorsque l'armateur est défaillant". DUBOUT p. 224. (٣١)

(٣٢) ديبو ص ٢٢٤ .

ما يكونون مسئولين به من مصاريف معالجة أو تنظيف التلوث ، إذا كانت هذه المصاريف تتجاوز ١٢٥ دولار للطن الخام أو ١٠ مليون دولار ، ويحدد أقصى (أى ما يتحمل به هذا الصندوق) ٣٠ مليون دولار .

١٤٤ - وإذا كان نظام كريستال لم ينشأ ، فى ذهن واضعيه أنفسهم ، ليُدوم ، الا أنه كان يعكس الاهتمام الشديد من جانب المشروعات الصناعية البترولية بمخاطر التلوث البحرى . هذه المشروعات ، التى بدت به ، « مستعدة للاضطلاع بمسؤوليات هامة ، وبالأخص للوفاء بضمانات فعالة » من خلال أنظمة تعاونية خاصة « (٣٣) (٣٤) » .

(٣٣) ديبو من ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣٤) وبوجه عام ، يؤكد البعض ، أن المبادرات التى اتخذها الصناعيون ، بإنشاء أنظمة ضمان تبادلى خاصة ، على النحو المتقدم ، لطبية حاجاتهم الملحة عندئذ لم يكن فى السوق التأمينى اجابة مرضية لها ، هى مبادرات لها أهميتها ، من حيث يمكن - على حد تعبيره - أن تنقلها سوق التأمين بل والسلطات العامة أيضا راجع ديبو من ٢٢٧ .

المبحث الثاني

ضمان خطر المسؤولية عن الأضرار النووية^(١)

تقسيم :

نوزع الدراسة في المبحث على ثلاثة مطالب ، على النحو التالي :

المطلب الأول

النظام القانوني لهذه المسؤولية^(٢)

ازدواج هذا النظام ، تقسيم :

١٤٥ — لا تطرح الأضرار النووية نظام مسؤولية واحد في كل فروضها ، بل يزدوج في الحقيقة هذا النظام • ويرتبط بهذا الازدواج ، اختيارية أو إجبارية ضمان هذه مسؤولية •

(١) راجع في هذا الشأن :

MARTIN (G.) : L'assurance des risques nucléaires. A.F 1969 — p. 767 ; DEPRIMDZ (J.) : Où en est l'assurance atomique en 1970 ? A.F 1970 — 480 ; L'attitude des assureurs français vis-à-vis du principe de causalité en cas de dommage par irradiation. Ar. 1973 — 1801 ; La réparation des dommages aux biens sur site nucléaire. Ar. 1974 — 2114 ; Les radiations ionisantes : le point de vue d'un assureur. A.F 1974 - 524 ; L'assurance de responsabilité pour les transports de matières nucléaires. (rapport) R.G.A.T 1975 p. 585 ; Comment faciliter l'assurance pour les transports internationaux de substances nucléaires ? R.G. A.T 1975 p. 489 et s ; FRANCIS (H.W.) : Energie nucléaire et assurance. Ar. 1976 p. 2189 ; BAZYN (J.) et WETS (G.) : L'assurance des risques nucléaires et l'application de l'article 85 du Traité de Rome. R.G.A.T 1963 p. 106 et s ;

(٢) راجع في هذا الشأن :

DEPRIMOZ (J) : Quelques problèmes posés par le droit de la respon-

=

فحيث يتعلق الأمر بمجرد حيازة أو استعمال نظائر مشعة أو أجهزة مولدة لاشعاعات مؤينة^(٣) ، فإن الأضرار التي تصيب الغير منها ، تحكمها القواعد العامة في المسؤولية التقصيرية . وفي هذه الحالة لا يكون اللجوء الى تغطية هذه المسؤولية تأمينيا ، أمرا إجباريا .

أما حيث يتعلق الأمر باستغلال منشأة نووية — على التحديد الذي سنعرض له فيما بعد^(٤) ، فإن الضرر يستثير — عندئذ — مسؤولية غير عادية ، أى تشذ عن المؤلف في القواعد العامة ، تتميز بأحكام وضوابط خاصة تحددها اتفاقيات دولية^(٥) . وفي هذه الحالة ، تكون التغطية التأمينية أو توفير أى ضمان مالى آخر أمرا إجباريا .

ونعرض سريعا ، في فرع أول ، للنطاق الذى تسرى فيه أحكام المسؤولية التقصيرية . لنكرس الدراسة التفصيلية ، في الفرع الثانى ، لأحكام المسؤولية الخاصة .

sabilité nucléaire. R.G.A.T 1974 p. 169 et s; HEBERT (J) : La responsabilité dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.C.P. 1965-1-1979; La loi du 30 octobre 1968 relative à la responsabilité civile dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.C.P. 1968-1- doct - 2232 ;

(٣) يقصد بالاشعاعات المؤينة ، طبقا لما تقتضى به ، في مصر ، المادة ١ من قانون ٥٩ لسنة ١٩٦١ (في شأن تنظيم العمل بالاشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها) : هـ الاشعاعات المنبعثة من المواد ذات النشاط الاشعاعى ، أو الآلات كالجهاز أشعة اكس أو رونتجن ، والمعاملات ، والمجالات ، وسائر الاشعاعات الأخرى .

(٤) راجع لاحقا بند ١٤٩ .

(٥) وهذا أمر طبيعى ، لأن أضرار الحادث النووى لا تعرف حدودا سياسية أو جغرافية بين الدول .

الفرع الأول

مسئولية حائزى ومستعملى المواد النووية

خضوع هذه المسؤولية للقواعد العامة^(١) ، عدم اجبارية التغطية التأمينية :

١٤٦ - يكون حائزوا ومستعملوا النظائر المشعة^(٢) ، أو الأجهزة المولدة لأشعاعات مؤينة^(٣) لأغراض صناعية أو تجارية أو زراعية أو طبية أو علمية^(٤) ، مسئولين ، بذاهة طبقا للقواعد العامة فى المسؤولية التقصيرية ، عما تسببه للخير من أضرار جسيمانية أو مادية . ولما كانت هذه النظائر أو الأجهزة ، تعتبر من قبيل الأشياء الخطرة التى تستدعى حراستها عناية خاصة ، فإن مسؤولية هؤلاء عن ضررها تكون مفترضة ، ولا يمكن التحلل منها الا باثبات السبب الأجنبى^(٥) . كذلك تخضع للقواعد العامة أيضا مسؤولية ناقلى النظائر المشعة .

ومسئولية هؤلاء جميعا ، شأن أية مسؤولية تقصيرية عادية ، تكون غير محددة ، أو بعبارة أخرى ، تقدر بقدر كامل الضرر^(٦) .

١٤٧ - وليس فى القانون المصرى أو الفرنسى ، ما يلزم المعرضون لخطر هذه المسؤولية بالكتاب وثيقة تأمين لتغطيته ، فالأمر أذن متروك لتقديرهم . وفى سوق التأمين الفرنسى ، حيث يتحفظ المؤمنون عادة تجاه الأخطار ذات الصفة الاستثنائية ، تصنف الشروط العامة للموثائق ، الأخطار الناجمة عن النشاط الاشماعى بوجه عام ، ضمن المخاطر التى تكون مستبعدة أصلا من اطار الضمان . غير أنه لما كان خطر المسؤولية هنا لا يتسم بالصفة الاستثنائية ،

(٢٦) وفى مصر يحكم هذه المسؤولية ، فى جانب منها ، أيضا القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦١ سابق الإشارة .

Les rad'oisotopes

(٧)

(٨) كاجهزة الكوبلت ، التى تولد اشعة جاما .

(٩) فى خارج منشأة نووية ، لأن هذه الأخيرة قد تجرى فيها تجارب علمية . راجع فى هذا الاستدراك : ديبرمو مقال ١٩٧٤ سابق الإشارة ص ١٧٠ .

(١٠) فى هذا المعنى : ديبرمو مقال ١٩٧٤ ص ١٧٠ ، دييو ص ٢٣١ ، وينتر وتورمان ، تقرير الى AIDA ص ٧٨ .

(١١) وان كان البعض يشير الى وجود بعض الاستثناءات « النادرة » ، على هذا الأصل ، فى مجال النقل البحرى . راجع دييو ص ٢٣١ .

فان البعض يؤكد أن الشركات الفرنسية يمكن أن تقبل تغطيته ، بالنص عليه
سراحة في الشروط الخاصة ، كاستثناء صريح من أصل هذا الاستبعاد^(١٦) .

الفرع الثاني

مسئولية مستغلى المنشآت النووية

مسئولية خاصة ، اتفاقية باريس :

١٤٨ - نظمت اتفاقية باريس ، في ٢٥ يولية ١٩٦٠ ، مسئولية من نوع
خاص ، ينفرد بها مستغلو المنشآت النووية ، عن الأضرار التي يسببونها للغير ،
في أشخاصهم أو في أموالهم . وقد انضمت فرنسا لهذه الاتفاقية في ٢٣ فبراير
١٩٦٦^(١٧) ، واندمجت أحكامها بعد ذلك في القانون الداخلي الفرنسي ، مع
بعض الأحكام الخاصة ، بمقتضى قانون ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨ .

المقصود بالمنشأة النووية^(١٨) L'installation nucléaire

١٤٩ - ويقصد بالمنشأة النووية^(١٩) - طبقا لهذه الاتفاقية :
« المفاعلات^(٢٠) ، أو مصانع اعداد أو صنع المواد النووية ، أو مصانع فضله
النفطائر من الوقود النووي ، أو مصانع معالجة الوقود المشع ، أو منشآت

(١٢). راجع ديبو ص ٢٣١ ، ٢٣٢ .

(١٣) أشار لذلك ديبريهر مقال ١٩٧٤ ص ١٧٠ هامش ١ .

(١٤) يعرف ديبريهر ، المنشأة النووية بأنها : « المفاعل الذي يجرى فيه انشطار
نووي متوالي لذرات اليورانيوم ، أو ذلك النوع من المصانع الذي - وهو يستخدم
أو يحتفظ به - ووقود نووي أو منتجات أو فضلات إشعاعية النشيط - يمسح
إشعاعات تصبح - في بعض ظروف الانتشار المفاجيء - بالغة الأضرار بالغير » .
مقال ١٩٧٤ ص ١٦٩ ، ١٧٠ .

(١٥) لم تتضمن المذكرة الإيضاحية لقانون ٥٩ لسنة ١٩٦١ في مصر ، ضمن
ما تضمنته من تعريف لكثير من المصطلحات ، تعريفا للمنشأة النووية .

(١٦) باستثناء ما يكون منها مركبا في وسيلة نقل ، راجع ديبو ص ٢٣٣
هامش ٢٢ .

تخزين^(٧) المواد النووية » • وتتصرف كل هذه المعاني ، أصلا للمنشأة المدنية^(٨) .

وقد كانت المنشآت العسكرية تخضع هي الأخرى لأحكام هذه الاتفاقية ، حيث لم تكن تستبعدا صراحة • غير أنها ما لبثت أن استبعدت بمقتضى اتفاقية بروكسل في ٣١ يناير ١٩٦٣ المكمل لها ، حيث قصرت نطاق تطبيق نظام التعويض الخاص الذى تنص عليه ، على المنشآت ذات الأغراض السلمية ، على أن تتمتع الحكومات الموقعة على هذه الاتفاقية بأن تطبق نظاما مساويا في الميزة ، على الأضرار التى تسببها المنشآت النووية ذات الغرض العسكرى •

خصائص هذه المسؤولية :

١٥٠ — نظرا لمداحة الأضرار التى تترتب على الحادث النووى ، وتعذر اثبات خطأ مستغل المنشأة النووية ، حيث تقضى العدالة أن يتحمل هذا الأخير مخاطر مشروعه نظير ما يعود عليه من نفع منه^(٩) ، فقد نظمت اتفاقية باريس — صادرة في ذلك عن هذه الاعتبارات جميعا — مسؤولية من نوع خاص ، تتميز بالخصائص التالية :

١ — أنها مسؤولية موضوعية objective : ومن ثم « لا تخضع لأسباب الاعفاء التقليدية ، كالقوة القاهرة ، أو خطأ المضرور أو فعل الغير »^(١٠) •

وقد حددت الاتفاقية نفسها ، الأسباب التى يمكن أن تعفى المستغل ، وحصرتها في : « أعمال النزاعات المسلحة ، أو العدوان ، أو الحرب الأهلية ،

(١٧) باستثناء التخزين خلال النقل ، راجع دييو من ٢٢٢ هامش ٢٣ .
(١٨) وفي فرنسا ، هناك منشآت من هذا القبيل تخص ، ومن ثم تستغل من قبل ، مشروعات صناعية خاصة • والى جانبها هناك منشآت تخص هيئة الطاقة الذرية (وهى منشأة عامة ذات خاصية علمية وفنية وصناعية ، تنبثق بالخصوصية المدنية ، ولها استقلالها المالى والإدارى ، وأخرى تخص كهرباء فرنسا وهى شركة وطنية) • راجع دييو من ٢٢٢ هامش ٢٣ .

(١٩) في هذا المعنى : د. سمير محمد فاضل ، مقال بجريدة الاهرام المصرية في ١١/٥/١٩٧٦ ، تحت عنوان « انفجار المفاعل السوفييتى والمسؤولية الدولية » .
(٢٠) دييو من ٢٣٣ .

أو التمرد ، أو (ما لم يكن هناك استثناء في قانون الدولة العضو) (٣١) ، الكوارث الأرضية الطبيعية ذات الصفة الاستثنائية » . وهكذا فإن الحادث الذي لا يمكن توقعه ويستحيل دفعه ، لن يكون من شأنه أصلا أن يعفى المستغل ، من هذه المسؤولية « حتى ولو كان هو السبب الوحيد للحادث النووي » (٣٢) . وهو حل يرى البعض أنه يتسم بشيء من القسوة بالنسبة للمستغل « خصوصا اذا تخيل المرء العمليات التخريبية الارهابية ، السياسية ، التي يرتكبها فرد أو جماعة صغيرة ، مما لا يدخل في عداد الأسباب الواردة في الاتفاقية ، والتي أثبتت اتجربة ، للأسف ، أن الوقاية منها تتزايد صعوبتها أكثر فأكثر » (٣٣) .

٢ - أنها مسؤولية مركزة *canalisée* في شخص المستغل (٣٤) . ومن ثم فليس للمضرم مثلا ، أن يرجع - طبقا لأحكام هذه المسؤولية الخاصة (٣٥) - على مورد الأدوات أو المواد أو المعدات المعبية ، التي تستخدمها المنشأة ، ولا على من يتولى صيانة هذه المنشأة أو اصلاحها ، ولا على منتج أو مجهز المادة النووية المستعملة فيها .

لكن هذه المسؤولية المركزة ، في علاقة المضرم بالمستغل ، لا تخل بأن بإمكان هذا الأخير ، طبقا للمادة ٦ من هذه الاتفاقية نفسها ، أن يرجع على موردى المواد أو المعدات المعبية ، شريطة فقط « أن ينص على هذا الرجوع صراحة في العقد » (٣٦) .

(٢١) ولا يتضمن القانون الفرنسى (١٩٦٨) هذا الاستبعاد ، أشار لذلك ديرييو مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

(٢٢) (٢٣) ديرييو ، مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

(٢٤) ولا يبرر هذا التركيز عند ديرييو ، إلا أن مسؤولية المستغل أصبحت مسؤولية موضوعية ، وأن تقديم تغطية مالية كافية لهذه المسؤولية ، يكون شرطا للحق في استغلال الطاقة النووية ، المقال السابق ص ١٧٣ . وانظر في مبرر آخر ، ذكره نفس المؤلف ، أخذا من المذكرة الإيضاحية للاتفاقية ، نفس الموضع السابق .

(٢٥) أى دون إخلال بالحق الذى تكفله لهذا المضرم ، التواعد المسبقة في المسؤولية . راجع في هذا المعنى : ديرييو سابق الإشارة ص ١٧٣ .

(٢٦) راجع : ديرييو ، مقال ١٩٧٤ ص ١٧٢ .

٣ - أنها مسئولية محددة (٣٧)

— فمن حيث مقدار التعويض ، حددت الاتفاقية حده الأقصى بـ ١٥ مليون من وحدة الحساب (الدولار) (٣٨) ، ، وإن أجازت للدولة المنضمة أن ترفع من هذا الحد ، واضعة (أى هذه الدولة) في اعتبارها إمكانية حصول المستغل على تأمين أو على ضمان مالي ملائم . وفي فرنسا ، جعل قانون ١٩٦٨ هذا الحد الأقصى بمبلغ ٥٠ مليون فرنك (٣٩) .

— ومن الناحية الزمنية ، حددت الاتفاقية مدة تقادم لدعوى المسؤولية هي سنتين ، تحسب من يوم علم الضرر وبشخص المستغل المسئول ، أو من اليوم الذي كان يجب — بشكل معقول — أن يكون لديه علم به . وبحد أقصى عشر سنوات من يوم وقوع الحادث . والمدة الأخيرة هي مدة سقوط (٤٠) لا تقبل من ثم الوقف ولا الانقطاع ، فيما أن المدة الأولى هي مجرد مدة تقادم (٤١) .

وفي فرنسا ، رفع قانون ١٩٦٨ ، هذين الحدين الزمنيين الى ثلاث سنوات ، وخمس عشرة سنة .

وهذا التحديد الزمني يمكن في الحقيقة أن يثير صعوبات في العمل ، من حيث الشكوك التي تحيط بمبدأ سريان هاتين المهلتين : خاصة وأن الحادث النووي — كما عرفته اتفاقية باريس نفسها — ليس يلزم ، في كل الأحوال ، أن يتمثل في

(٢٧) وهذا التحديد هو الذي يوازن ثقل هذه المسؤولية المستند من خاصيتها الموضوعية . كما أنه امر ضروري أيضا « حتى لا يتعرض للخطر ، النشاط الإبداعي وتطور الصناعات النووية » . ديبيريرو ص ١٧٣ .
(٢٨) راجع ديبيريرو ص ١٧٤ .

(٢٩) أما الحد الأقصى لهذه المسؤولية في القانون الألماني فهو ١. بليون مارك ، راجع : وينتر (ج) ويغورمان (د) ، تقرير الـ AIDA سابق الإشارة ص ٨٠ .
وفي مصر : امدت وزارة الكهرباء مشروع قانون لتنظيم المسؤولية المدنية عن الأضرار التي قد تنشأ عن احتمال وقوع حادثة نووية عند استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وغير ذلك من الاستخدامات السلبية . ويتضمن تحديد التعويض عن الأضرار الناشئة عن الحادثة النووية الواحدة بما لا يقل عن ٥٠ مليون جنيه مصرى . اشارت لذلك صحيفة الأهرام المصرية بتاريخ ١١/٦/١٩٨٥ ص ١ .

واقعة عنفية brutale واحدة ، مفاجئة soudain ، وانما يمكن أن يتمثل في سلسلة وقائع متدرجة (أو متصاعدة) ترجع لمصدر واحد . قد تستغرق عدة شهور أو عدة سنوات ، بما لا يمكن معه التحديد القاطع للحظة التي بدأ منها خطر المواد النووية . وفيما يتعلق بمدة السنتين (أو الثلاث سنوات) بالذات ، « يخشى أن بمضى وقت ليس بالقصير ، بين أول تقرير طبي عن وجود الضرر »^(٣٢) ، « وبين تشخيصه على أنه يرجع الى نشاط اشعاعي »^(٣٣) . لذلك يرى البعض - في اطار أسفه على هذا التحديد - ضرورة أن يتأخر بدء سريان المهلة الذي يعتمد به ، الى تاريخ أول تشخيص يقطع برجوع الضرر الى الحادث النووي^(٣٤) .

٤ - أنها تخضع لمبدأ وحدة جهة التقاضي ، حيث ينعقد الاختصاص ، لمحاكمة التي تكون مختصة طبقا لقانون الدولة التي توجد بها المنشأة النووية التي نجم عنها الحادث .

شروط تطبيق هذه المسؤولية :

١٥١ - حددت شروط اعمال هذه المسؤولية الخاصة ، المادة ٣ من اتفاقية باريس ، حين قضت بأن : « مستغل المنشأة النووية ، يكون مسؤولا ، طبقا لهذه الاتفاقية ، اذا ثبت أن الضرر قد حدث بسبب حادث نووي

(٣٢) (٣٣) ديبريمو ص ١٧٩ ، وهو يضيف مؤكدا أنه ، من الطبيعي في هذا النوع من الضرر ، أن الأطباء المعالجين (أو المستدميين للاستشارة) يترددون في الانصاح للمريض من الطبيعة السرطانية لفقر الدم أو الاضطرابات الرؤية التي يعاني منها . وقد لا يظن الضرر الى حقيقة أصابته الا بعد مضي فترة ليست بالقصيرة . (٣٤) راجع ديبريمو ص ١٧٩ . وعلى هذا النحو قضت محكمة استئناف ولاية نيوجرسي (في ٤ يناير ١٩٧٢) حين أرجأت مبدأ سريان المهلة خمس سنوات بعد تاريخ التعرض للاشعاعات . وكان الأمر في هذه الدعوى ينطلق بأحد العمال الذي ارتبطت به سنة ١٩٦٣ حاوية لمادة بلوتونيوم اثر سقوطها من فوق الشاحنة سقوطا اثر على الجدار المائل لها ، حيث خضع هذا العامل ، فور الحادث ، لفحوص دم ظهرت سلبية ولم يظهر التآكل العظمي في ذراعه ، مميز الاشعاع القديم ، الا في فبراير ١٩٦٨ ، حين أن الأطباء الذين استشارهم من قبل لم يكونوا قد شخصوا أي ورم سرطاني . اشار لهذا الحكم ديبريمو ص ١٧٩ . (٣٥) وقد مدت المادة ٣ من قانون ١٩٦٨ في فرنسا ، هذه المسؤولية ، الى الاضرار الناجمة من اشعاعات مؤينة صادرة من أي مصدر كان ، موجود في المنشأة . راجع دييو ص ٢٢٣ .

نجم عن وقود نووى ، أو منتجات أو فضلات اشعاعية النشاط محتفظ بها في هذه المنشأة ، أو من مواد نووية منتجة في هذه المنشأة » (٣٥) . باختصار ، يجب أن يكون هناك حادث نووى (٣٦) ، وأن يكون هذا الحادث ناجما اما عن وقود نووى ، أو عن مواد نووية (٣٧) .

بقاء المستغل مسئولا عن اضرار الحوادث التى تقع أثناء نقل مواد نووية :

١٥٢ - وخلافا للقواعد العامة التى كانت تستوجب القول بتحمل الناقل المسئولية عن الأضرار النتى تسببها المواد النووية ، على أثر حادث يقع خلال عملية النقل ، تجعل اتفاقية باريس من المستغل هو المسئول أيضا عن هذه الأضرار ، مادامت المواد النووية المنقولة مما يدخل في اطار هذه الاتفاقية (٣٨) . وبعبارة أخرى ، تحكم اتفاقية باريس أيضا ، الحوادث التى تقع بواسطة اللوقود النووى نفسه ، أو المنتجات أو الفضلات اشعاعية النشاط ، وذلك خلال نقل أى من هذه الأشياء ، بدءا من ، أو باتجاه ، المنشأة النووية (٣٩) .

ويبرر هذا الحل - عادة - على أساس من أن المستغل يعرف ، أكثر مما يعرف الناقل ، خصوصية المواد المنقولة . وأنه من المفضل استبقاء وحدة المسئول ، سواء وقع الحادث داخل أو خارج المنشأة النووية . هذا الى أن انقول بالعكس سوف يجعل الناقل مضطرا - والفرض أن « تأمين النقل ليس الا مجرد تأمين على أشياء » (٤٠) - الى أن يكتب أيضا وثيقة تأمين من المسئولية ، الأمر الذى سوف يزيد من أسعار عمليات النقل (٤١) .

(٣٦) راجع في مفهوم الحادث النووى ، سابقا بند ١٥٠ .

(٣٧) راجع ديبو ص ٢٢٣ .

(٣٨) راجع ديربيو ، مقال ١٩٧٥ ص ٥٨٥ ، وانظر أيضا شونو مقال دالوز ١٩٦٩ سابق الإشارة ص ١٩٢ ملهوب ٢ .

(٣٩) راجع ديربيو ، مقال ١١٧٤ ص ١٧٠ .

(٤٠) ديبو ص ٢٢٤ .

(٤١) راجع في تفاصيل هذه المبررات : ديبو ص ٢٣٤ ، وراجع في نقدنا : ديربيو مقال ١٩٧٥ ص ٥٨٦ ، تأسيسا على أن الناقل يحتفظ طيلة الرحلة كلها بحراسة الطرود ، حراسة تنزبه بأن يحترم قواعد نقل السلع ، ورمها ، وأبعاد المسافرين ، وأنه يظل في مواجهة الجميع ، هو المتنوع الذى يسال من خطأ تابعه ربحان السفينة ، اذا ما كان هناك خطأ في عملية القيادة أو المناورة البحرية .

ومع ذلك ، فقد تركت اتفاقية باريس ، للمشرع الوطنى للدولة المنضمة ، أن يستبدل بمسئولية المستغل ، مسئولية الناقل « بناء على طلب هذا الأخير ، وبموافقة المستغل ، والسلطة العامة »^(٤١) . وهى رخصة يؤكد البعض أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لم تستخدمها على الإطلاق^(٤٢) .

المطلب الثانى

أنظمة ضمان الأضرار الناتجة عن استغلال

المنشآت النووية

• أنظمة ضمان مسئولية المستغل ، المحددة :

١٥٣ — ويغية كفالة حقوق المضررين ، ازاء عجز مالى محتمل من جانب مستغل المنشأة النووية المسئول ، ألزمت المادة ١٠ من اتفاقية باريس ، مستغلى هذه المنشآت ، بأن يكتبوا تأمينا أو يوفرُوا أى ضمان مالى آخر ، لتغطية المسئولية التى حددتها^(٤٣) . وهو ما يعنى أن التأمين l'assurance ليس هو طريق التغطية الوحيد الاجبارى وفقا لهذا النص ، وانما يمكن أن يحل محله أى ضمان مالى آخر .

هذا الضمان المالى يمكن أن يأخذ ، من بين ما يأخذ^(٤٤) ، صورة ضمانات بنكية caution bancaire ، أو حتى ضمان من قبل الدولة التى توجد بها المنشأة النووية ، خاصة اذا كانت هذه الأخيرة تتبع أحد المرافق العامة فيها . وهو ما عبرت عنه المادة ٧ من قانون ١٩٦٨ فى فرنسا ، حين جعلت لوزير الاقتصاد والمالية ، بناء على اقتراح من الوزير القائم على الطاقة النووية ،

(٤٢) (٤٣) ديبو ص ٢٣٤ .

(٤٤) وفى مصر : فان المشروع الذى أعدته وزارة الكهرباء ، سابق الاشارة (هامش ٢٩ من بند ١٥٠ ، يتضمن ضرورة توفير ضمان مالى لتغطية المسئولية ، التى حددتها الاتفاقية بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصرى .
(٤٥) راجع فى صور أخرى ممكنة لهذا الضمان : ديبو ص ٢٣٦ .

أن يكفل مستغلى المنشآت النووية ، ضمانا من الدولة ، يحل كليا أو جزئيا محل الضمان التأميني أو غيره من الضمانات المالية •

١٥٤ — غير أن الملاحظ في هذا الشأن أن تعطية هذه المسؤولية — في كل الدول التي صدقت على اتفاقية باريس تقريبا — إنما تتم عن طريق أنظمة التأمين • وفي فرنسا بالذات ، « أمكن لسوق التأمين أن تستجيب لطلب الضمان في مادة الأخطار النووية »^(٤٦) • لكن الشركات ، هناك ، وجدت لزاما عليها ، حتى تستطيع أن تفي بتغطية هذه المخاطر ، الضخمة ، أن تحشد طاقاتها المالية وأن تتجمع في شكل اتحاد Pool ، يعرف باسم الاتحاد الذرى • ونظرا لأهمية هذه التجربة ، وعمومية نطاقها الذى يشمل الأخطار النووية جميعا ، فسوف نخصص لدراستها مطلقا مستقلا ، في نهاية هذا البحث •

• الضمانات الدولية Les garanties étatiques للأضرار التى تتجاوز حدود مسؤولية المستغل :

١٥٥ — أن اتفاقية باريس ، حين حددت مسؤوليه المستغل الموضوعية بحد أقصى معين ، قد كفلت بذلك قدرا من التوازن معقولا ، بين مصلحة هذا المستغل ومصالح المضررين المحتملين : فالأول بحاجة الى هذا التحديد الذى — بدونه — قد يحجم أكثر المشروعات قوة مالية ، عن الأقدام على هذا النوع من الاستغلال ، فادح المسؤولية • والأخرون ، تكفل مصالحتهم ، موضوعيه مسؤولية هذا المستغل ، والالتزام بتوفير التغطية التأمينية ، أو الضمان المالى الآخر ، لها •

١٥٦ — غير أن النتائج الضارة للحادث النووى ، يمكن جدا أن تتجاوز ، في بعض الأحيان ، الحد الأقصى لمسؤولية المستغل ، الذى حددته هذه الاتفاقية • ولذلك ، ولكفالة تعويض هذا القدر الزائد من الأضرار ، نظمت اتفاقية بروكسل (في ٣١ يناير ١٩٦٣) ، الكلمة لاتفاقية باريس ، نوعا من الضمان الدولى : حيث

(٤٦) ديبو ص ٢٣٧ •

تتحمل أولا ، الدولة التي توجد بها المنشأة النووية ، محدثة الضرر ، الحصة من الأضرار التي تتجاوز^(٤٧) هذا الحد الأقصى ، ولغاية حد معين (ترجمه بعض الشراح الفرنسيين بـ ٣٥٠ مليون فرنك فرنسي) ^(٤٨) • أما مازاد عن هذا الحد الأخير ، فتتضمن في تحمله ، بنسب معينة^(٤٩) ، الدول الواقعة على اتفاقية بروكسل ، لغاية حد معين آخر (ترجمه بعض الشراح الفرنسيين بـ ٦٠٠ مليون فرنك فرنسي) ^(٥٠) ، فيما يمكن أن يتحمل ، قانونا ، في نوع من المسؤولية عن فعل الغير^(٥١) •

المطلب الثالث

الاتحاد الذري الفرنسي

Le Pool Atomique Français

(نظامه واختصاصاته ، والتغطيات التأمينية التي يقدمها)

تمهيد :

١٥٧ — ذكرنا أن أول ما تفكر فيه شركات التأمين ، عندما تواجه خطرا جديدا من الأخطار ضخمة الحجم بشكل استثنائي ، هو أن تستبعد هذا الخطر من اطرار الضمان • لكنها لا تلبث ، مع الوقت ، حتى تقبل التحدي الذي يطرحه^(٥٢) • وتجد وسيلة لذلك في تكوين اتحاد يجمع بينها ، قصد تعبئة أو حشد كل طاقاتها لتمكن مواجهة •

(٤٧) أما فيما لا يجاوز ، فإن دولة المستغل حين تضمن مسؤوليته ، يكون ذلك أمرا اختياريا كما سبق أن ذكرنا •

(٤٨) راجع دييو ص ٢٢٨ •

(٤٩) راجع في معايير تحديد هذه النسب : دييو ص ٢٣٨ •

(٥٠) راجع دييو ص ٢٢٨ •

(٥١) في هذا المعنى : دييو ص ٢٢٨ •

(٥٢) ويؤكد بعض الشراح الفرنسيين ، أن المؤمنين الفرنسيين ظلوا على شجاعة في هذا الشأن : راجع ميه ، مقال ١٩٧٠ سابق الإشارة ص ٢٧١ •

وهذا هو ما حدث في سوق التأمين الفرنسى ، حيث استبعدت الشركات في البداية ، الأخطار الذرية من اطار الضمان^(٥٣) . ثم اتجهت بعد ذلك - محاكية تجارب سبقتها فيها أسواق التأمين الأمريكية والبريطانية والسويدية - الى انشاء الاتحاد الفرنسى لتأمين الأخطار الذرية سنة ١٩٥٧^(٥٤).

تقسيم :

ونعرض فيما يلى : لنظام هذا الاتحاد واختصاصاته ، ووثائق التأمين التى يطرحها ، وذلك في فرعين ، على النحو التالى :

الفرع الاول

نظامه واختصاصاته

نظامه :

١٥٨ - يأخذ الاتحاد الذرى الفرنسى - قانونا - في الوقت الحاضر^(٥٥) ،

(٥٣) حيث كانت الوثائق تتضمن ، عادة ، شرطا صريحا يقضى باستبعاد الكوارث الراجعة الى الـ :

"Effets directs ou indirects d'explosion, de dégagement de chaleur, de radiations provenant de transmutations de noyaux d'atomes ou de la radioactivité, ainsi que les sinistres dus aux effets de radiations provoquées par l'accélération artificielle de particules".

اشار لذلك ديبو ص ٢٤٠ .

(٥٤) واسلوب تكوين الاتحادات ، قصد مواجهة بعض الأخطار ، وجد له تطبيقات أخرى في السوق الفرنسى . كما هو الحال مثلا على صعيد اعمال التثبيد الضخمة ، او في مجال تلوث البيئة . راجع ديبو ص ٢٤٤ .

وانظر - بوجه عام - في هذا الأسلوب من اساليب النفطة التأمينية ، ويسميه (اتلاق المؤمنين) ، د. عبد الودو يحيى ، المرجع سابق الاشارة ص ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٥٥) وكان هذا الاتحاد يأخذ في بداية نشأته ، شكل جمعية association ومن ثم كان يخضع لقانون ١ يولييه ١٩٠١ . اشار لذلك ديبو ص ٢٤١ هامش ٣٠ .

شكل « جماعة ذات غرض اقتصادي » (٥٦) . يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ، طبقا لمرسوم ٢٣ سبتمبر ١٩٦٧ (٥٧) .

وقد تضمن عقد انشائه ، أن الغرض منه هو : « دراسة سبل تنسيق وتحسين نماذج تأمين الأخطار النووية . وإدارة هذه الأخطار . ومسك الحسابات لحساب معيدى التأمين المقترنين ، المنضمين اليه » (٥٨) .

لكن الحقيقة ، أن للاتحاد دور فني أكبر بكثير من الأغراض سابقة الإشارة ، يتمثل أساسا ، كما قلنا ، في « حشد الطاقات (أو المقدرات) في السوق التأمينية » (٥٩) ، لامكان مواجهة هذا النوع من المخاطر ضخم الحجم (٦٠) .

(٥٦) Groupement d'Intérêt économique ، وهو نموذج جديد من تجمعات الأشخاص ، وسط بين الشركة والجمعية ، يتمتع بالشخصية المعنوية ، راجع فيه :

MAZEAUD (H.L. et Jean) par JUGLART : Leçon de droit civil, T. 1 (1èr Vol) 5 éd. 1972 p. 625 No 605.

وانظر أيضا : مؤلفنا : النظرية المسماة للحق (الناشر دار الفكر العربي) ط ١٩٧٩ ص ٢٣٩ بند ٢٨٠ .

(٥٧) الذي يقضى في مادته الأولى بأنه : « يجوز لاثنتين أو أكثر ، من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين ، أن يشكلان بينهما ، ولادة محدودة ، مجموعة ذات غرض اقتصادي ، تصد أعمال كل الوسائل الكفيلة بتسهيل أو بتنبية النشاط الاقتصادي لأعضائها ، أو بتحسين أو تطوير نتائج هذا النشاط » .

(٥٨) "L'étude des moyens de coordonner et d'améliorer les normes d'assurance des risques nucléaires, la gestion de ces risques et la dé-tention de la comptabilité pour le compte des cotéassureurs associés".

أشار لذلك ديبو ص ٢٤١ .

(٥٩) ديبو ص ٢٤١ .

(٦٠) وهو ما عبر عنه دبيريو ، حين تسأل :

"Quand une installation cherche à se couvrir pour plusieurs centaines de millions de dégâts propres et pour 25 à 75 millions de dégâts aux tiers, parce qu'elle peut être à l'origine d'une catastrophe, comment trouve la souscription sinon en groupant le plus largement possible toutes les capacités du marché ?"

أشار اليه ديبو ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

ومع انه ليس هناك التزام على شركات التأمين بالانضمام لهذا الاتحاد^(٦١)، الا أنه يضم - في الواقع - جميع شركات التأمين الفرنسية التي تعمل في مجال المسؤولية المدنية ، والحريق ، وكذلك شركات اعادة التأمين^(٦٢) ، بل وتقريبا سائر شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في فرنسا^(٦٣) .

ويتمتع كل منضم اليه ، بالألا يكتب ثمة تأمين ضد هذا النوع من المخاطر ، خارجة ، اللهم الا ما يجيزه نظامه ، خاصا بما يتميز منها بصغر الحجم كما سنفى فيما بعد^(٦٤) .

هذا واذا كان الاتحاد لا يتعاقد مباشرة مع العميل^(٦٥) ، بل يتوجه هذا الأخير الى شركة التأمين ، مؤمنه المباشر ، التي تتعاقد هي معه ، الا أن الحقيقة أنه في نهاية الأمر هو المؤمن للأخطار النووية^(٦٦) . وهو الذي « يحدد شروط العقد ، ومدى الضمان ، ومبلغ القسط »^(٦٧) في هذا النوع من الأخطار ، لأن الشركة العضو ، المتعاقدة ، تقوم بعد ذلك بنقل الخطر الذي تعاقدت عليه الى الاتحاد . هذا الأخير الذي يعيد توزيعه من جديد على المنضمين اليه وفقا للنسب المتفق عليها فيما بينهم ، تطبيقا لشرط التضامن المتبادل الذي اشترطوه على أنفسهم .

ولما كانت ضخامة الأخطار النووية قد تستدعي ، في بعض الأحيان « ليس فقط تعبئة طاقات الضمان في السوق الوطنية ، وانما أيضا طاقات الضمان في

(٦١) لسبب بسيط ، هو أن تأمين الأخطار النووية ليس ، كما سبق أن ذكرنا ، أمرا اجباريا أصلا . بل انه حتى في حالة استغلال المنشآت النووية ، فان لتفاقية باريس لا تلزم المستغل بتوفير تغطية تأمينية بالذات ، وانما يكفى أي ضمان مالي آخر . راجع سابقا بند ١٥٣ .
(٦٢) ولذلك يقول دييو ص ٢٤٢ ، أن من مميزات الاتحاد الذري الفرنسي انه : "Non seulement un groupement de coassureurs, mais aussi coassureurs".

(٦٣) راجع دييو ص ٢٤٢ .

(٦٤) انظر لاحقا بند ١٥٩ .

(٦٥) المفروض لخطر المسؤولية عن الأضرار النووية .

(٦٦) (٦٧) دييو ص ٢٤٢ .

السوق الأجنبية» (١٨) ، فان نظام الاتحاد الذرى الفرنسى يسمح بأن « يعيد — اختياريا — لحساب أعضائه ، تأمين نسبة من هذه الأخطار لدى اتصالات أجنبية ، بالنسبة للمعاملات التى تتجاوز قدرة الاكتتاب الفرنسية» (١٩) (٢٠) (٢١) .

اختصاصاته :

١٥٩ — ولما كانت الأخطار الصغيرة (٢٢) مما يمكن أن تستوعبه السوق العادية للتأمين ، أى دون حاجة لتكوين اتصالات Pools ، فقد كان المتصور أن يقتصر دور الاتحاد الذرى الفرنسى على تغطية مخاطر المسؤولية الخاصة التى تستثيرها الأضرار النووية ، أو بعبارة أكثر تحديدا ، على تغطية مخاطر المسؤولية المترتبة على استغلال المنشآت النووية .

لكن الحقيقة أن الاتحاد الذرى الفرنسى يغطى ، فى الوقت الحاضر ، جميع الأخطار النووية تقريبا (٢٣) ، ونقول تقريبا ، لأن الاتحاد يجيز ، من بداية نشأته ، لشركات التأمين ، أن تغطى مباشرة (أى فى خارجه) خطر المسؤولية المدنية المترتبة على استفراج اليورانيوم وتخصيبه ، حيث لا خطورة كبيرة لهذا النوع من الاستغلال . كما أجاز سنة ١٩٦٤ هذه التغطية المباشرة أيضا ، فيما يتعلق بخطر المسؤولية المدنية التى تتهدد حائزى ومستعملى ونقل مصادرات ذاتية الاشعاع . وان كان قد قصر ذلك على ما يكون نسبة نشاطه

(٦٨) (٦٩) ديبو ص ٢٤٣ .

(٧٠) والتحديد الآخر يثير الدهشة ، لأنه يخلط بين نظام اعادة التأمين بالمحاصة ، ونظام اعادة التأمين بما جاوز الطاقة . راجع فى الفرق بين النظامين د. عبد الوود يحيى ، المرجع السابق ص ٢٨٣ — ٢٨٦ ، د. محمد كامل مرسى المرجع السابق ص ١٨٠ — ١٨١ بند ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٧١) وبالمقابلة ، يمكن أن يعاد لدى الاتحاد الفرنسى ، تأمين حصة من الأخطار المكتتبة لدى اتصالات أجنبية . راجع ديبو ص ٢٤٣ .

(٧٢) "Les moindres risques" ديبو ص ٢٤٤ هامش ٣٣ نقلا عن

ديبريو .

(٧٣) وهو ما عبر عنه هوري ، رئيس هذا الاتحاد عند نشأته ، حين قال أن :
"Tout ce qui est atomique est notre"

أخطار اليه ديبو ص ٢٤٥ .

الاشماعى منها طفيفة جدا^(٧٤) حتى أنها لو كانت قد غطيت لدى الاتحاد ، لكان القسط السنوى الذى يستحق عليها ، محسوبا وفق تعريفه الاتحاد نفسه ، لا يتجاوز خمسين فرنكا^(٧٥) .

١٦٠ — ويرى بعض الشراح أن من الأفضل زيادة النسب سابقة الاشارة ، بما يسمح للشركات بأن تغطي مباشرة ، نسبة أكبر ، من هذا النوع من المسؤولية ، خارج الاتحاد . لأن سياسة تكوين الاتحادات تفتقد المبرر حين تكون الأخطار من الحجم الذى لا يتجاوز قدرة الشركات على مواجهته منفردة . كما أن لها سلبياتها أيضا من حيث تمثل نوعا من « التحالف »^(٧٦) من شأنه أن يحول دون أعمال قانون العرض والطلب في السوق^(٧٧) ، بما لا يؤمن معه أن تكون التعريفات الموضوعية مناسبة أو معقولة^(٧٨) . لكنه في نفس الوقت ، أن هذه السلبيات لا تنفى « جاذبية »^(٧٩) فكرة انشاء الاتحادات ، بوجه عام . وأن انشاء الاتحاد الذرى الفرنسى بالذات ، كان فكرة « مبتكرة ونستجيب تماما للالتزام بالضمان المالى الذى يتعين على مستغلى المنشآت النووية توفيره »^(٨٠) .

الفرع الثانى التغطيات التأمينية التى يقدمها

أولا — فيما يتعلق بمسؤولية مستغلى المنشآت النووية :

١٦١ — يستطيع مستغل المنشأة النووية ، أن يجد لدى الاتحاد ، تغطية لمسئوليته الموضوعية المحددة ، أو للجزء منها اذا كانت الدولة تتحمل عنه نسبة من هذه المسؤولية .

(٧٤) راجع في هذه النسب ديبو ص ٢٤٥ .

(٧٥) أفسار لذلك ديبو ص ٢٤٥ نقلا عن دبيريوم .

(٧٦) l'entente

(٧٧) ديبو ص ٢٤٥ ، وانظر بشكل أوفى ، فيما يتعلق بهذه السلبية : بيزان

وويتز ، مقال ١٩٦٣ سابق الاشارة ص ١٠٦ .

(٧٨) ديبو ص ٢٤٦ .

L'attractivité.

(٧٩)

(٨٠) ديبو ص ٢٤٦ .

ومدة الوثائق التي تقدم هذه التغطية هي ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

على أن هناك حدا أقصى مزدوجا لضمان هذه المسؤولية هو : ٥٠ مليون فرنك عن الحادث (كحكم القانون نفسه) ، و ١٠٠ مليون فرنك عن الحوادث التي تقع خلال فترة الثلاث سنوات سابقة الإشارة ، من جميع المنشآت النووية المملوكة للمستغل بنفس الموقع •

ولا تتضمن هذه الوثائق حالات استبعاد من اطار الضمان ، غير ما ورد النص عليه صراحة في اتفاقية باريس على النحو الذي سبق أن بيناه (٨١) •

ويمتد هذا الضمان — في حدود ما لم يكن قد استهلك منه في تعويضات دفعت للمضربين عن الحادث الذي وقع — ليشمل مصاريف تنظيف وعزل الأشياء المضرومة الخاصة بالأغيار •

ويتعين — حتى يأخذ الاعتماد الضرر الذي أصاب الغير على عاتقه — أن تكون الدعوى به قد رفعت خلال مدة ١٥ سنة على الأكثر من يوم وقوع الحادث النووي ، شريطة — في نفس الوقت — ألا تكون قد مضت مدة ٣ سنوات من يوم علم الضرور بالضرر وبشخص المسئول عنه ، أو من اليوم الذي كان يجب — بشكل معقول — أن يكون لديه علم به • وقد سبق بيان الصعوبات التي يمكن أن يثيرها ، في العمل ، هذا التمهيد الزمني (٨٢) •

ثانيا — فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحوادث التي تقع خلال نقل مواد نووية (٨٣) :

١٦٢ — ذكرنا أن المبدأ في اتفاقية باريس هو واهدية المسئول ، عن الأضرار التي يسببها الحادث النووي ، سواء وقع هذا الحادث داخل المنشأة النووية أو خارجها أي أثناء عملية النقل • وأن هذا المسئول الواحد هو مستغل المنشأة النووية •

(٨١) راجع سابقا بند ١٥٠ •

(٨٢) راجع سابقا بند ١٥٠ •

(٨٣) راجع في هذا الشأن مقال ديبريمو ، في المجلة العالية للتأمين البري (R.G.A.T.) سنة ١٩٧٥ ص ٨٩ وما بعدها ، ٥٨٥ وما بعدها •

١٦٣ - لكن هذه الوحدة ، لا تقابلها وحدة في الوثائق التي يطرحها الاتحاد الذري الفرنسي ، اذ يخص هذا الاتحاد وثيقة مستقلة لتغطية المسؤولية المدنية التي يستثيرها نقل مواد اشعاعية النشاط . وتتضمن هذه الوثيقة أحكاما خاصة تبرز ذاتيتها ، وتعكس خصوصية المواد المنقولة :

• غنطاق هذه الوثيقة لا يقتصر على تغطية المسؤولية عن الأضرار الناتجة عن المواد التي تدخل في اطار اتفاقية باريس (كالوقود النووي مثلا) ، وإنما يمتد الى جميع شحنات النظائر المشعة المنقولة ، سواء لأغراض طبية أو صناعية أو لغرض ذلك من الأغراض ، وكذلك شحنات اليورانيوم الطبيعي .

لـ وإذا تضمنت عملية النقل الواحدة ، عدة شحنات من المواد النووية ، تفص عدة مستأمنين ، ووقع حادث نووي استثار مسؤوليتهم جميعا ، فإن الاتحاد لا يتحمل مجموع هذه المسؤوليات ، وإنما تكون عهده في حدود مبلغ الضمان الأكبر لأي من هؤلاء المستأمنين المتعددin^(٨٤) .

• وبوجه عام ، يقتصر الضمان على حادث نووي يقع خلال رحلة النقل بأكملها . وهو ما يعني أن المستأمن سوف يجد لزاما عليه ، اذا ما وقع الحادث المؤمن منه ولازالت الشحنة في الطريق ، أن يكتب وثيقة جديدة لمواجهة احتمالات الجزء الباقي من الرحلة^(٨٥) .

(٨٤) وشرط الوثائق الذي يتضمن هذا الحكم ، يجرى نسه على النحو التالي:

“Si au cours ou à l'occasion d'un transport prévu aux conditions particulières, un accident nucléaire engage la responsabilité de plusieurs assurés du fait de leurs envois groupés sur un même moyen de transport, la limite d'engagement de l'assureur au titre de cet accident est égal au montant le plus élevé de la garantie par accident nucléaire ou bénéfice de l'un quelconque des assurés en cause”.

اشار اليه ديبو ص ٢٥٠ .

(٨٥) راجع ديبو ص ٢٥٠ .

ثالثا - فيما يتعلق بالمسئولية عن الأضرار النووية ، التى تخضع للقواعد العامة:

١٦٤ - يصدر الاتحاد الذرى الفرنسى ، فى هذا المجال ، نوعين من الوثائق : احدهما تغطى مسئولية حائزى أو مستعملى مصدر للإشعاعات المؤينة ، فى أغراض صناعية ، أما الأخرى فتغطى مسئولية حائزى أو مستعملى عناصر مشعة أو أجهزة مولدة لإشعاعات مؤينة ، فى أغراض طبية ، وتتميز هاتين الوثيقتين بالمميزات التالية :

١ - أنهما يمكن أن يغطيا ، ليس فقط المسئولية التقصيرية لأى من هؤلاء ، وإنما أيضا مسئوليتهم العقدية :

فالنوع الثانى مثلا ، يغطى فى آن واحد « المسئولية التقصيرية للأطباء ، مالكي أو حارسى العناصر المشعة أو الأجهزة أو المنشآت الحاوية لها ، والأجهزة المولدة لإشعاعات مؤينة ، وكذلك مسئولية هؤلاء المهنية فى استعمالهم لهذه الأجهزة فى معالجة مرضاهم »^(٨٦) . وإذا كان النوع الأول يغطى - فى الأصل - مسئولية الصناعيين التقصيرية ، إلا أن التغطية فيه يجوز أن تمتد لتشمل المسئولية العقدية أيضا ، بموجب شرط خاص فى الوثيقة .

٢ - أن شروط الضمان فيهما لا تطابق ، بالضبط ، شروط المسئولية المدنية موضوع التغطية :

لماذا كانت دعوى المسئولية ، فى القانون الفرنسى تتقدم ، فى القاعدة العامة ، بمدة ثلاثين سنة ، فإن « المؤمن لا يكون بإمكانه ، فى خصوص الأضرار النووية أن يأخذ على عاتقه كوارث ، تمتد الواقعة المولدة لها فى الزمن ، مثل هذه المدة الطويلة »^(٨٧) . لذلك تشترط الوثائق التى يصدرها الاتحاد فى هذا الشأن ، حتى يكون الضمان مستحقا ، أن تكون الواقعة المنشئة للضرر قد حدثت خلال مدة سريان الوثيقة ، وأن يظهر هذا الضرر فى مدة غايبتها خمس

(٨٦) ديبو ص ٢٥١ .

(٨٧) ديبو ص ٢٥٢ .

سنوات^(٨٨) مجسوبة من يوم حدوث هذه الواقعة . وهذا القيد الزمني يراه البعض مبررا من الناحية العملية ، لأنه « بعد بضع سنوات ، سيكون من الصعب ، بل حتى من المستحيل ، على المضرور ، أن يقيم الدليل على علاقة انسيبية بين الضرر الذي أصابه والحادث »^(٨٩) النووى^(٩٠) .

(٨٨) وأحيانا عشر سنوات . راجع ديبو ص ٢٥٢ .

(٨٩) ديبو ص ٢٥٢ .

(٩٠) ولزيد من التفاصيل في الوثائق التي يصدرها الاتحاد الذرى الفرنسى ،

راجع ديبو ص ٢٥٣ - ٢٥٥ .

الخاتمة

ان التحدى المطروح على الساحة العالمية اليوم ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، هو ، بلاشك ، تحدى تكنولوجياى . يبعث على الأمل فى غد أفضل ، وخير أوفر ، للبشرية جميعا ، هذا حقيقى ، لكنه الأمل المشوب بالترقب والقلق والحذر ، ازاء ما يحيط بالتطبيقات التكنولوجية من مخاطر جسيمة ، تهدد البشرية فى الأرواح والممتلكات .

لكن سمو شعب ما ، انما يقاس بمقدار طموحه ، وجراته الواعية فى احتحام المخاطر والنهوض بالصعاب .

واذا لم نكن اليوم ضمن عمالة الدول المتقدمة تكنولوجياى ، هذا حقيقى ، الا أن عقارب الساعة لا تدور الى الوراء ، وعجلة الزمن لا تكف عن المسير . بما يجعل من الضرورى الاستعداد لمستقبل يقودنا اليه التطور العصرى الحتمى .

ولقد وعى المؤمنون ، فى الدول المتقدمة تكنولوجياى ، أهمية تشجيع الصناعيين على البحث والابتكار ، بتغطية ما يتهددهم فى هذا الشأن من أخطار ، الأمر الذى يعود ، فى النهاية ، بالنفع على الاقتصاد القومى . ولا نظن أن المؤمنين المصريين تنقصهم الحمية والفيرة على الصالح الوطنى من غيرهم . ولذلك فانهم لن يترددوا — فى اعتقادنا — اذا ما أنبر أمامهم الطريق ، عن احتحام مجال هذا النوع الجديد من الأخطار .

ولقد بدا من ثنايا هذا البحث ، كيف أن مهمة المؤمنين فى تغطية الأخطار التكنولوجية ، شائكة جدا وبالغة الصعوبة والتعقيد . وقد يكون من قبيل الأغراق فى الوهم ، الاعتقاد ، بأن بوسع المتخصصين أن يتوصلوا فى هذا الشأن الى حلول سحرية ، تجعل ما بين عشية وضحاها ، من تأمين هذا النوع من المخاطر مسألة عادية . فالأمر سوف يستغرق ، ولا شك وقتا ، ويستدعى بحثا وتفكيراً متواصلين ، وحرارة التخطى عن الأفكار والمبادئ التأسيسية التقليدية القديمة .

على أن التوسع في التغطية التأمينية للأخطار التكنولوجية ، على أهمية هذه التغطية ، وزيادة مبالغ الضمان ، لا يخلوان مع ذلك من بعض المحاذير : فقد يشجعان الشرعات الصناعية ، فيما يتعلق بمخاطر مسؤوليتها العقدية — على الزيادة ، والوعد من ثم بنتائج يصعب عملا تحقيقها • كما قد يؤديان — في خصوص مخاطر مسؤوليتها التقصيرية — الى تقاعسها عن اتخاذ اجراءات الوقاية والسلامة الضروريتين جدا لحماية الغير من الأضرار البالغة الجسامة التي يمكن أن تنجم عن هذا النوع من المخاطر بالذات •

ومن واقع السوق التأمينية في بلد متقدم تكنولوجيا ، كفرنسا ، بدا أن تغطية هذا النوع الجديد من المخاطر ليست مستحيلة • وهي موجودة فعلا ، لكنها لا تزال بحد محدودة ، ومقيدة ، وتتضمن العديد من جالات الاستبعاد ، ومكلفة للغاية •

وأسلوب تكوين الاتحادات بين المؤمنين ، على ضرورته لمواجهة الأنواع الأكبر ضخامة ، من الأخطار التكنولوجية التي تتميز أصلا بضخامة حجمها ، يقابل مع ذلك بشيء من التخوف ، لما قد يؤدي اليه من إلغاء المنافسة المعقولة التي يجب ، على العكس ، أن تكون موجودة بكل سوق تأمينية •

ويطالب الصناعيون الفرنسيون ، بتدخل الدولة ، لدعم قدرة المؤمنين على تقديم التغطيات الملائمة لحاجاتهم • وقد وعت السلطة العامة هناك لمسئوليتها في هذا الشأن ، ومن ثم لأهمية تدخلها في هذا المجال ، رغم وجود سوق تأمينية واسعة ، واتحاد بين المؤمنين في بعض مجالات هذه الأخطار ، فأنشئ — مثلا — بمقتضى قانون ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢ ، جهاز عام هو « الصندوق المركزي لاعادة التأمين » ، يضمن عليه أن يتحمل أخطار المسؤولية المدنية التي تتهدد مستغل المنشأة النووية (بمقتضى قانون ٣٠ أكتوبر ١٩٦٨) اذا كانت السوق التأمينية قد رفضت تغطية هذه المسؤولية • وأولئى بنا في مصر ، وشركات التأمين لدينا من شركات القطاع العام ، أن تتدخل الدولة الى جانب هذه الشركات ، لدعم قدرتها ومن ثم تشجيعها على ارتياد هذا المجال •

ولقد بدأ من هذه الدراسة ، كيف يسيطر فكر متشدد ، على مسئوليه الصناعيين المنشئة للأخطار التكنولوجية بوجه عام ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمخاطر تلوث البيئة • لذلك يلفت المستأمنون الصناعيون : في الدول المتقدمة تكنولوجيا كفرنسا ، النظر ، الى أنهم بحاجة الى عدالة نظام المسؤولية التي تتهدم في مباشرة نشاطهم ، مثلما هم بحاجة الى توسيع ضمان هذه المسؤولية • بل انهم يخشون ، اذا ما نجحوا في الحصول على تغطية تأمينية معقولة : وملائمة في تكاليفها ، أن يؤدي ذلك في النهاية ، الى توسع وتشدد جديدين ، في هذه المسؤولية • ومن ثم فانهم يطمعون في تدخل الدولة أيضا ، لكن هذه المرة ، لكبح جماح تطور قانون المسؤولية والاحتفاظ بهذه الأخيرة في حدود عادلة ومعقولة •

ويبقى ، أن نظام التأمين الخاص ، حتى مع دعم الدولة لشركات التأمين ، قد يعجز عن مواجهة بعض الأخطار التكنولوجية ذات الأضرار الواسعة الانتشار ، كالأخطار المرتبطة باستغلال المنشآت النووية • لذلك فقد فرضت هذه الأخطار ضرورة التكاتف والتضامن بين الدول التي تمارس هذا النوع من الاستغلال • وقد بدأ من دراسة بعض الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن ، كيف أن الدول المنضمة لها ، تتحمل ، كل بنصيبها ، في الأضرار التي تتسبب فيها منشأة احداها النووية ، اذا ما تجاوزت هذه الأضرار حدا معينا •

تم بمون الله تعالى ••

Abréviations

A.F	= L'assurance française.
AIDA stud	= Working groups. AIDA (Association Internationale du droit des assurances) studies in pollution liability and insurance. BUDAPEST 1986. Edited by : PFENNIGSTORF (Werner)
Ar.	= <i>Argus</i>
Bul. civ.	= Bulletin des arrêts de la cour de cassation (chambres civiles)
D	= <i>Recueil Dalloz</i>
Inf. —	= — <i>Information rapide</i> —
G.P	= <i>La Gazette du palais</i>
J.C.P	= <i>Juris — classeur périodique.</i>
R.G.A.T	= <i>Révue general des assurances terrestres.</i>
R.T	= <i>Révue trimestrielle de droit civil</i>
R.T. com.	= <i>Révue trimestrielle de droit commerciale</i>

ملحوظة :

عند تعدد مؤلفات الفقيه الواحد ، ميزنا بينها في الهوامش ، عن طريق
أشياء سنة النشر .

وفيما يتعلق بمقالى ديرييمو — بالمجلة العامة للتأمين البرى ١٩٧٥ — فإن
رقم الصفحة يمكن أن يميز بينهما .

قائمة المراجع

أولا - بالعربية

- د. حسام الدين كامل الأهواني :
المبادئ العامة للتأمين ، ط ١٩٧٥ .
- د. خميس خضر :
العقود المدنية الكبيرة (البيع والتأمين) ، ط ١٩٧٩ .
- د. سميحة القليوبي :
الالتزام بالضمان في عقود نقل التكنولوجيا (محاضرة أقيمت بالجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع ، ضمن مؤسستها الثقافية لعام ١٩٨٦ ، منسوخة على الآلة الكاتبة) .
- د. سمير محمد فضل :
« أنشجار التعامل السوفيتي ، والمسئولية الدولية » ، مقال بجريدة الأهرام المصرية في ١٩٧٦/٥/١١ ، ص ٧ .
- د. عبد القم البدرأوى :
العقود المسماة (الإيجار والتأمين) ، ط ١٩٦٨ .
- د. عبد الوهيد يحيى :
دروس في العقود المسماة (البيع - الإيجار - التأمين) ، ط ٧٦ - ١٩٧٧ .
- د. محمد كامل موسى :
شرح القانون المدني الجديد . العقود المسماة ، ج٣ (عقد التأمين) ، ط ١٩٥٢ .
- د. محمد نصر رفاعي :
الضرر كأساس للمسئولية المدنية في المجتمع المعاصر ، ط ١٩٧٨ .

ثانياً - بالانجليزية

BRODESKI (Zdzislaw)

- * Multiple polluters. AIDA p. 53 et s.
- * Admission of probability proof. AIDA p. 66.

DAVIDSON (Kenneth. M)

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 85.

DEPRIMOZ (Jacques)

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA p. 17.
- * Coverage definitions with respect to international, foreseen, gradual, and accidental releases. AIDA p. 30.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 74

FARON (Robert. S)

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 87.

KLINGMULLER (Ernest)

Admission of probability proof. AIDA p. 58 (translated by PFENNIGSTORF, W.).

PFENNIGSTORF (W) :

Multiple polluters. AIDA p. 54.

PUTZOLU (G.V) :

- * Multiple polluters. AIDA p. 47.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 82.
- * Claims — made policies. AIDA p. 100.

SZENTGYORGYI (R) :

Multiple polluters. AIDA p. 51.

THOMSON (Paul, A.E)

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage AIDA p. 14.
- * Multiple polluters. AIDA p. 50.

ULLMAN (H) :

- * Admission of probability proof. AIDA p. 66.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 70.

WANSINK (John, H) :

- * The definition of occurrence in limiting the pollution liability insurance coverage. AIDA p. 10.
- * Strict liability for pollution damage. AIDA p. 83.

WINTER (G) and THURMANN (D) :

Strict liability for pollution damage. AIDA p. 77.

ثالثاً — بالفرنسية

1 — Thèse et ouvrages (généraux et spéciaux)

BALLENEGGER (J.)

La pollution en droit international. Genève 1975.

DE L'ISLE (G.B) :

Droit des assurances 1973.

DEMIN (P) :

Le contrat de know how. Bruxelles 1968.

DESPAX (M) :

La pollution des eaux et ses problèmes juridiques. 1968.

D'HAUTEVILLE (Anne) :

Responsabilité et assurance des Ingénieurs — conseils et des bureaux d'études. Thèse Paris 1977.

DUBOUT (Hubert) :

L'assurance des risques technologiques. Thèse Paris 1977.

DU PONTAVICE (E) :

La pollution des mers par les hydrocarbures (à propos de l'affaire de Torrey canyon). T. 15 1968

HURE (C) :

Assurance et pollution (brochure éditée par la S.C.O.R) 1973.

LAMBERT — FAIVRE (Yvonne) :

Droit des assurances. 1973.

MAGNIN (F) :

Know - how et propriété industrielle. 1974.

MAZEAUD (H, L, et Jean) par JUGLART :

Leçon de droit civil T. 1 1^{er} Vol. : (Introduction à l'étude de droit) ; éd. 1972.

PICARD (M) et BESSON (A) :

Les assurances terrestres en droit français. T. 1 (le contrat d'assurance) 3^{ed}. 1970.

2 — Articles, exposés et rapports

BAZYN (J) et WEST (G.) :

L'assurance des risques nucléaires et l'application de l'article 85 du Traité de Rome. R.G.A.T. 1963 p. 106-122.

BEINEIX (R) :

Grands sinistres et évolution industrielle. (exposé fait à l'assemblée plénière du comité européen des assurances. Helsinki 23-26 mai 1972). R.G.A.T 1972 p. 427-434.

BIGOT (Jean)

- * Réflexions sur l'assurance "Responsabilité civile produits livrés". R.G.A.T 1972 p. 481-506.
- * Les clauses limitatives de responsabilité. Ar. 1976 p. 397.

CHAUMET (F) :

- * Les fondements juridiques de la responsabilité civile après livraison et le contrat d'assurance. A.F 1969 pp. 625, 693 ; 775.
- * Assurance responsabilité civile après livraison la garantie dans le temps. A.F 1976 p. 155.

CHAUVEAU (P) :

La pollution des mers par les hydrocarbures. D 1969 — chr — p. 191-195.

CRISAFULLI (Vincent)

Le risque "R.C. produits" du fabricant en droit français. R.T. Com. 1974 p. 413-438.

CUSSET (J.C) :

La recherche de nouvelles couvertures par les entreprises. (Rapport au colloque du centre Universitaire de Recherche Européenne International (C.U.R.E.I.) de Grenoble 5 et 6 juin 1975. A.F 1975 p. 461.

DELAG (R)

- * Les risques technologiques. A.F 1971 p. 280.
- * La couverture des risques technologiques. Ar. 1976 p. 431.

DEPRIMOZ (J) :

- * Où en est l'assurance atomique en 1970 A.F 1970 p. 460.
- * L'attitude des assureurs français vis-à-vis du principe de causalité en cas de dommage par irradiation. Ar. 1970 p. 1801.
- * Quelques problèmes posés par le droit de la responsabilité nucléaire. R.G.A.T. 1974 p. 169-187.

- * La réparation des dommages aux biens sur sites nucléaires. Ar. 1974 p. 2114.
- * Les radiations ionisantes : le point de vue d'un assureur. A.F. 1974 p. 524.
- * L'assurance de responsabilité pour les transports de matières nucléaires. (Rapport au colloque de Paris des 12 et 13 juin 1975 sur droit nucléaire et droit océanique) R.G.A.T. 1975 p. 505.
- * Responsabilité des fabricants et distributeurs de produits. (Rapport au colloque 'Droit des affaires de l'université de Paris 1 le 30-31 janv. 1975, organisée par l'U.E.R.) R.G.A.T. 1975 p. 480-487.
- * Comment faciliter l'assurance pour les transports internationaux de substances nucléaires ? R.G.A.T. 1975 p. 489-506.
- * Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 p. 1939.
- * L'attitude des assureurs français face aux risques d'atteinte à l'environnement (Rapport à la conférence de Szombathely du 6-10 sept. 1976) Ar. 1977 p. 65.
- * Les nouvelles voies prises par l'assurance responsabilité civile pollution en France. R.G.A.T. 1978 p. 481-494.

DE SAVENTHEM (M) :

L'assurance des dommages causés à l'environnement. Ar. 1975 p. 1087.

DOAT (ch) :

La responsabilité civile par suite du vice caché des produits fournis. Ar. 1974 p. 1613.

DONY

Responsabilité civile produits et assurance. Ar. 1977 p. 1887.

DROUIN (Pierre)

Le nouvel impératif industriel. Le monde 27/5/1975.

FRANCIS (H.W.) : ...

Energie nucléaire et assurance. Ar. 1976 p. 2189.

GASPARD

Responsabilité civile produits et assurance. A.F 1976 — p. 588.

GOLDSMITH (J.C.) :

Etude générale des conditions et limites de la responsabilité des Bureaux d'engineering. G.P 1976 — 1 — p. 4.

GULLY (A.) :

Les risques relatifs à l'exécution d'un chantier (fourniture d'un ouvrage) A.F 1074 p. 815.

HEBERT (J.) :

- * La responsabilité dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.c.p 1965 — 1 — doct — 1979.
- * La loi du 30 oct. 1968 relative à la responsabilité civile dans le domaine de l'énergie nucléaire. J.c.p 1969 — 1 — doct — 2232.

JOURDAN (A.) :

- * Etude comparée sur les polices R.C. professionnelle Bureaux d'études et Ingénieurs conseils en bâtiment. A.F 1964 p. 299.
- * Quelques réflexions sur l'assurance des risques de responsabilité après livraison des matériels ou produits. A.F 1968 p. 853.
- * L'assurance Tous risques chantiers. A.F 1969 p. 286.

LAMY (J.) :

Quelques considérations techniques sur la R.C. produits livrés. Ar. 1970 p. 1834.

LATRON (P.) :

La pollution des mers par les hydrocarbures (analyses des accords TOVALOP et CRISTAL et des conventions de 1969 et 1971): A.F.1973 p. 121.

MAC LEAR (charles. A)

L'auto — assurance. Ar. 1972 p. 391 .

MALINVAUD (Ph) :

La responsabilité du fabricant en droit français. G.P 1973 — 2
— 463.

MARGEAT (H) :

Atteinte à l'environnement. R.C. et garantie. A.F. 1975 p. 693.

MARTIN (G) :

l'assurance des risques nucléaires. A.F 1969 — 767.

MEYER (E)

La couverture des "grands risques"; R.G.A.T 1970 p. 262-271.

MULLER

L'assurance "responsabilité civile produit". R.G.A.T. 1970 p. 576
— 593.

NEAVE (J) :

La pollution est un risque assurable avec le concours de la
science. Ar. 1975 — p. 553.

OVERSTAKE (J.F) :

La responsabilité du fabricant du produits dangereux. R.T 1972
p. 485-531.

PEETERS (W) :

R.C. produits et Assurance. A.F 1973 p. 811.

PREVOTES (J) :

L'assurance des pertes d'exploitation après incendie des ordi-
nateurs A.F 1972 — p. 333.

SCHURPF (M) :

L'assurance face aux problèmes de l'environnement. Ar. 1974
pp. 229 ; 285 ; 303.

SENNETT (W.F) :

Le "risk management". Ar. 1971 p. 1963.

VINEY (Geneviève) :

La responsabilité des entreprises prestataires de conseils. J.c.p.
1975 - 1 - 2750.

3 — Notes de Jurisprudence

BESSON (A) :

clv. 17/11/1953 R.G.A.T 1954 — 210.

clv. 30/11/1959 J.C.P 1960-2-11786.

clv. 17/5/1961 R.G.A.T 1962 - 73.

clv. 16/7/1970 J.C.P. 1971-2-16652.

clv. 5/2/1974 R.G.A.T 1975-58.

COURTIEU :

Paris 5/2/1975 Ar. 1976 — 1101.

VINEY (G) :

clv. 12/11 et 6/12/1975 J.C.P 1976-2-18479.

4 — Colloques

Colloque Franco-Allemand sur la "Responsabilité et assurances de responsabilité pollution". Paris 17-18 oct. 1975. R.G.A.T. 1975 p. 594-595.

للمؤلف

- ١ - نظام الزواج (في الشرائع اليهودية والمسيحية) ، ط ٧٨ - ١٩٧٩ ،
٣٧٥ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٢ - النظرية العامة للحق ، ط ١٩٧٩ ، ٣٣٦ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٣ - سقوط الحق في الضمان (دراسة في عقد التأمين البري) ، ط ١٩٨٠ ،
٢٩٦ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٤ - الصورة بطريق التوسط (دراسة لفكرة تسخير الأشخاص في العمليات
القانونية) ، بحث على الآلة الكاتبة ، ١٩٨١ . ١١٧ صفحة .
- ٥ - مسئولية المنتج (عن الأضرار التي تسببها منتجاته الصناعية الخطرة) ،
ط ١٩٨٣ ، ١٠٩ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٦ - مشكلة تدويع الضرر (الذي يسببه شخص غير محدد ، من بين مجموعة محددة
من الأشخاص) ، ط ١٩٨٣ ، ١٦٠ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٧ - الأحكام العامة للالتزام (في القانون المدني المصري) ، ط ٨٤ - ١٩٨٥ ،
٣٨٣ صفحة ، الناشر دار الفكر العربي .
- ٨ - مسئولية مهندس ومقاول البناء والمنشآت الثابتة الأخرى (دراسة مقارنة في
القانون المدني المصري والقانون المدني الفرنسي) ، ط ١٩٨٥ ، ٥٢٤ صفحة ،
الناشر دار الفكر العربي .
- ٩ - أصول الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، ط ١٩٨٦ ، ٢٠٠ صفحة ، الناشر
دار الفكر العربي .

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥

الباب الأول

فكرة الأخطار التكنولوجية بوجه عام

تقسيم	١١
-------------	----

الفصل الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية وخصائصها القانونية

تقسيم	١٢
-------------	----

المبحث الأول

التعريف بالأخطار التكنولوجية

تمهيد ، وتقسيم	١٣
----------------------	----

المطلب الأول

الأخطار التكنولوجية في معناها الشائع

- التصود بلغة Technologie لغة ، الخطر التكنولوجي والخطر الصناعي (مميزات الخطر التكنولوجي) ، نظرة نقدية ... ١٤

المطلب الثاني

مفهوم الأخطار التكنولوجية لدى أهل الصناعة

- تمهيد ، مفهوم الأخطار التكنولوجية طبقا لتقرير لجنة روزا ، نظرة
نقدية ٢٥
- خاتمة البحث : التعريف المقترح للأخطار التكنولوجية ٢٤

المبحث الثاني

الخصائص القانونية للأخطار التكنولوجية

- أهمية تحديد هذه الخصائص ، تقسيم ٢٦

المطلب الأول

طبيعة الالتزام في المسؤولية التقديرية المنشئة للأخطار التكنولوجية ومداها

- تمهيد : الأخطار التكنولوجية والالتزام بنتيجة ٢٧
- أولا - حدود النتائج موضوع الالتزام ، في عقود توريد المجموعات
الصناعية المكاملة ٢٨
- ثانيا - معالجة الصناعيين من النتائج غير الممكنة التوقع وقت إبرام
المعقد ، في المسؤولية من ضرر المنتجات المصنوعة (مكرة خطر
التقدم) : (أ) المقصود بخطر التقدم . (ب) القاء القضاء
بهذا الخطر على مائتق الصناعيين ومساعدتهم - من ثم - من
النتائج غير ممكنة التوقع . (ج) إمكان انطباق فكرة خطر
التقدم في مجال المسؤولية التقديرية أيضا ٣١

المطلب الثاني

النظام القانوني للمسؤولية التقديرية المنشئة للأخطار التكنولوجية

- تقسيم

الفرع الأول

ابتعاد هذه المسؤولية ، في مجملها عن نظام الخطأ الواجب الإثبات

- أولاً - التقليل على اعتماد النظام القانوني لهذه المسؤولية ، في مجملها ، ٣٥
عن نظام الخطأ الواجب الإثبات : (أ) في المسؤولية عن ضرر
المنتجات المصنوعة . (ب) في المسؤولية عن الأضرار بالبيئة .
(ج) في المسؤولية الناجمة عن الخطر النووي والمسؤولية
الناجمة عن التلوث البحري
ثانياً - الأمكار المستحقة ، المتشدة ، التي طرحتها المشكلات الخاصة ٤١
بضرر التلوث

الفرع الثاني

إمكان تأسيس هذه المسؤولية على فكرة تحمل التبعة

- نظرية تحمل التبعة تجد في الأخطار التكنولوجية نطاق تطبيقها الأمثل ٤٣

الفصل الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين

تقسيم

مبحث تمهيدى

بين قابلية خطر ما للتأمين ، وعلامة تأمينه

(فكرة إدارة الأخطار)

- المقصود بفكرة إدارة الأخطار ، أهمية إدارة الأخطار الصناعية ، ٤٧
طرق (أو أساليب) إدارة الأخطار الصناعية ، أهمية إدارة
الأخطار التكنولوجية ، عدم كفاية من إدارة الأخطار في معالجة
الأخطار التكنولوجية ، ولزوم الحاجة الى تأمين هذه الأخطار ...

المبحث الأول

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين
من الناحية القانونية

تمهيد ، وتنظيم ٥٢

المطلب الأول

الصيغة الفكرية (أو الذهنية) في الأخطار التكنولوجية

- ٥٣ • الأخطار التكنولوجية وخطا الفكر (أو الخطأ في التصور) : (أ) فيما يتعلق بصفقات توريد المجموعات الصناعية المتكاملة . (ب) فيما يتعلق بالأضرار التي تسببها المنتجات المصنوعة . (ج) فيما يتعلق بالأخطار النووية ومخاطر الأضرار بالبيئة

المطلب الثاني

الخاصية الاحتمالية للأخطار التكنولوجية

- ٥٦ التشكك في هذه الخاصية في بداية الأمر ، تطور موقف المؤمنين
الخلاصة : الخاصية الذهنية للأخطار التكنولوجية لا تنفي عنها
صفة الاحتمال

المبحث الثاني

مدى قابلية الأخطار التكنولوجية للتأمين
من الناحية الفنية

تمهيد :

- ٦٠ مدى استجابة الأخطار التكنولوجية للأسس الفنية التقليدية للتأمين :
(أ) الأخطار التكنولوجية وتجميع المخاطر . (ب) الأخطار
التكنولوجية وتواتر الخطر وحسب الاحتمالات
خاتمة المبحث : امكان تغطية الأخطار التكنولوجية يستوجب إعادة
النظر في مبادئ التأمين التقليدية

الباب الثاني

أنظمة ضمان الأخطار التكنولوجية

تمهيد ، وتقسيم ٦٩

الفصل الأول

أنظمة الضمان التأمينية التقليدية

تمهيد ، وتقسيم ٧١

المبحث الأول

تغطية المسئوليات العقيدية الناشئة عن صفقات توريد

المجموعات الصناعية المتكاملة

١- تمهيد (حصر الوثائق التي يمكن أن تواجه إخطار هذا النوع من الصفقات) ، وتقسيم ٧٢

المطلب الأول

وثيقة تأمين مسئولية مكاتب الدراسات ، المهنة

تمهيد :

٧٤ موضوع الضمان في هذه الوثيقة . الحدود المالية للضمان فيها ، المدى الزمني للضمان فيها ٧٤

المطلب الثاني

وثيقة ضمان جميع مخاطر الأعمال الجارية التنفيذ

٧٨ التعرف بها ووظائفها المتشعبة . موضوعها . نظامها (أ - من حيث مبلغ الضمان . ب - من حيث سعر القسط . ج - التعديلات المستحقة التي دخلت عليها . د - التوسعات المأهولة)

المطلب الثالث

تغطية خطر اخفاق المشروع في الوفاء بما ضمن تحقيقه
من النتائج

تمهيد ، وتقسيم ٨٤

الفرع الأول

نطاق هذه التغطية

(٢) محلها (او موضوعها) . (ب) الحالات المستبعدة . ٨٥

الفرع الثاني

شروطها

تمهيد :

(١) الشروط الكيفية (او الموضوعية) : على المستوى الفني - على
المستوى المالي . (ب) الشروط الكمية : مبلغ الضمان -
سعر القسط ٩١

خاتمة البحث : ملاحظات ٩٥

المبحث الثاني

تغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن المنتجات الجديدة
(وثيقة مسؤولية المنتجات ، المدنية)

تمهيد ، وتقسيم ٩٦

المطلب الأول

حدود تغطية خطر المسؤولية الناجمة عن المنتجات
الجديدة

تمهيد ، وتقسيم ٩٧

الفرع الأول

حدود تغطية خطر عدم حيالة المنتج الجديد
للميزات أو الصفات المكفولة

٩٨

الفرع الثاني

مدى إمكان تغطية خطر التقدم ، المرتبط
بالمنتجات الجديدة

١٠٢

المطلب الثاني

نظام هذه التغطية

- مبدأ سريان الضمان في هذه الوثيقة (مشكلة تحديد مفهوم تسليم المنتجات) ، لا تزامن بالضرورة بين فترة سريان العقد ووقت حدوث الواقعة الموجبة للضمان ، يبلغ الضمان في هذه الوثيقة (مشكلة الكارثة المتكررة)

المبحث الثالث

تغطية المسؤولية التقصيرية الناجمة عن
الإضرار بالبيئة

تمهيد ، وتقسيم ١١٣

المطلب الأول

حدود تغطية مخاطر التلوث ، في سوق التأمين
الفرنسي

- تطور مواقف المؤمنين الفرنسيين من تغطية خطر التلوث . القنود التي تحيط بهذه التغطية . خطورة تطبيق الضمان على شرط عرضية واقعة التلوث ١١٥

المطلب الثاني

تغطية التلوث غير العارض ، في سوق التأمين الانجليزى

- وثيقة كلاركسون وتصنيف اشكال (او نماذج) التلوث ، نظام الضمان ١٢٢
في وثيقة كلاركسون : (١ - من حيث اشكال التلوث التى تدخل
اطار التغطية ، ب - من حيث مدى الضمان ، ج - من
حيث مدة الوثيقة وبلغ الضمان)

المطلب الثالث

بعض المشكلات الخاصة التى يثيرها خطر التلوث وما لها من انعكاسات على نظام التغطية فيه

- اولا - مشكلة التلوث التدريجى (او بطيء التكوين) ، واحتمال ١٢٦
عدم انكشاف الضرر الا بعد انقضاء مدة الضمان
ثانيا - مشكلة التلوث المتعدد المصادر (التلوث باتحاد العناصر
الملوثة) : انعكاسات هذه المشكلة على انظام القانونى للمسئولية
في هذا الفرض ، انعكاسات هذه المشكلة على نظام الضمان

الفصل الثانى

انظمة الضمان التأمينى الخاصة (او النوعية)

- تمهيد ، وتقسيم ١٣٥

المبحث الاول

ضمان خطر المسئولية عن تلوث البيئة البحرية بالبزيت

- تمهيد ، وتقسيم ١٣٧

المطلب الأول

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب
التأمين التبادلي (أو التعاوني) .
(تعاون مالكي الناقلات)

● اتفاق تومالوب ١٣٨

المطلب الثاني

ضمان خطر هذه المسؤولية بأسلوب
الصناديق التبادلية (أو التعاونية) للضمان

● نظام كريستال ١٤١

المبحث الثاني

ضمان خطر المسؤولية من الأضرار
النوعية :

تقسيم :

المطلب الأول

النظام القانوني لهذه المسؤولية

ازدواج هذا النظام ، تقسيم ١٤٤

الفرع الأول

مسؤولية هاتزي ومستعطي المواد النووية

خضوع هذه المسؤولية للقواعد العامة ، عدم اجبارية التغطية التأمينية ١٤٦

الفرع الثاني

مسئولية مستغلى المنشآت النووية

- مسؤولية خاصة ، اتفاقية باريس ، المقصود بالمنشأة النووية ، ١٤٧
خصائص هذه المسؤولية ، شروط تطبيق هذه المسؤولية ، بقاء
المستغل مسؤولا عن اضرار الحوادث التي تقع أثناء نقل مواد نووية

المطلب الثاني

انظمة ضمان الاضرار الناجمة عن استغلال المنشآت النووية

- انظمة ضمان مسؤولية المستغل المحددة ، الضمانات الدولية ١٥٣
للاضرار التي تتجاوز حدود مسؤولية المستغل

المطلب الثالث

الاتحاد الذري الفرنسي

- تهديد ، وتقسيم ١٥٥

الفرع الأول

نظامه واختصاصاته

- نظامه ، اختصاصاته ١٥٦

الفرع الثاني

التغطيات التأمينية التي يقدمها

- ١٦. أولا - فيما يتعلق بمسؤولية مستغلى المنشآت النووية . ثانيا -
فيما يتعلق بالمسؤولية عن الحوادث التي تقع خلال نقل مواد
نووية . ثالثا - فيما يتعلق بالمسؤولية عن الأضرار النووية
التي تخضع للقواعد العامة

الموضوع	الصفحة
● الخاتمة	١٦٥
● جدول الرموز (المختصرات)	١٦٩
● قائمة المراجع	١٧٠
● الفهرس	١٨١

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٦/٥٩٧٧

الترقيم الدولى

٩ - ٢٤٤٤ - ١٠ - ٩٧٧

شركة دار الانساع للطباعة

١٤ ش عبد الحميد - جنينة قاميش

السيدة زينب - بت : ٣٦٣٠٤٦٩

